

التَّسْعِينِيَّات

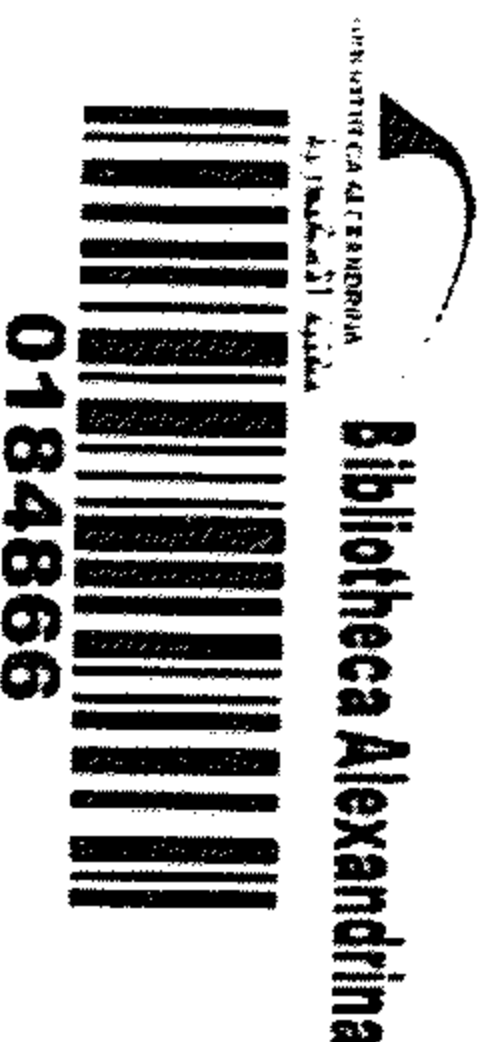
أُسْئَلُهُ مَا بَعْدَ الْحَرْبِ الْبَارِئَةِ



الدكتور

السيد أمين شلبي

عالم الكتب



التسعينيات
أسئلة ما بعد الحرب الباردة

التَّسْعِيَّاتُ

أُسْئَلُهُ مَا بَعْدَ الْحَرْبِ الْبَارِئَةِ

السَّيِّدُ أُمَيْنُ شَلْبِي
السَّيِّدُ أُمَيْنُ شَلْبِي

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

عَالَمُ الْكِتَابِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

رقم ايداع : ٢٠٠١ / ٢١٩٨

I.S.B.N. 977-232-250-1

عالم الكتب

الإدارة : ١٦ شارع جواد حسن - القاهرة ت : ٢٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٢٩٢٩٠٢٧

المكتبة : ٢٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٢٩٥٩٥٣٤ - ٢٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob59@hotmail. com

世界

محتويات الكتاب

تقديم	٩
أولاً : أسئلة الحرب الباردة	
* هل كانت الحرب الباردة ضرورة؟	٢٣
* هل كان نظام الحرب الباردة ثنائى الأقطاب؟	٢٧
* ماذا لو كان «ربيع براج» قد أتيح له أن يذدهر؟	٣٢
* هل تجاهل الاتحاد السوفيتى مبادئ الوفاق خلال الحرب الباردة؟	٣٦
* هل كان، رونالد ريغان وراء انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية	٤٠
الحرب الباردة؟	
ثانياً : أسئلة ما بعد الحرب الباردة :	٤٧
١- الولايات المتحدة	
* فى الهيمنة الأمريكية هل هى إلى زوال؟	٤٩
* كيف تحافظ أمريكا على هيمنتها إلى أكبر وقت ممكن؟	٥٤
* هل كان فى استطاعة الإدارة الأمريكية بناء استراتيجية عالمية لما بعد	٧٣
الحرب الباردة؟	
* إلى متى سيدوم نظام القطب الواحد؟	٧٧
* السياسة الخارجية لإدارة كليتتون: انجاز أم فراغ استراتيجى؟	٨٢

- ٢- أوروبا ١٠١
- * هل تصمد العلاقات الامريكه الأوربيه لتحديات ما بعد الحرب الباردة؟ ١٠٣
- * بعد عشر سنوات من الوحده الالمانيه: هل حققت وعودها؟ ١١٢
- ٣- الصين ١١٩
- * هل تمثل الصين تحديا للولايات المتحدة؟ ١٢١
- * لماذا صعدت الصين وسقط الاتحاد السوفيتي؟ ١٢٦
- * هل ستتغلب الصين على تحديات التحديث؟ ١٣٠
- ٤- روسيا ١٣٥
- * روسيا والغرب : خصومة أم مشاركة؟ ١٣٧
- * الصحوة الروسيه وتحدياتها ١٤٢
- * العلاقات الروسيه الأمريكيه : جدول أعمال جديد أم قديم؟ ١٤٥
- ٥- الكوريتان ١٥١
- * هل تقترب الوحده الكوريه؟ ١٥٣
- ٦- قضايا عالميه ١٥٩
- * أسئلة عربيه تضع الهم الكونى فى الصدارة ١٦١
- * الطريق الثالث : هل هو لانقاذ الرأسماليه من أزمتها؟ ١٦٧
- * هل يتعارض اقتصاديات السوق مع الديمقراطيه؟ ١٧٦
- * الأمم المتحدة : هل سيكون لها دورا فى القرن الجديد؟ ١٨٤
- * هل سيكون القرن المقبل أشبه بالقرن التاسع عشر؟ ١٩٠
- * حوار الثقافات : أصوات من الغرب ١٩٥
- * هل سيساهم العامل الثقافى فى تشكيل العلاقات الدولية ٢٠٠
- * القرن الجديد : تراجع أم تقدم؟ ٢٠٥

وقد كان من الطبيعي مع مقدم القرن الواحد والعشرين أن يشير هذا مخيلة وأسئلة المفكرين وتوقعاتهم، وقد كان من أهم هذه الأسئلة تلك التي تساءلت عما إذا كان القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن الماضي، ولعل هذا التساؤل قد استمد دافعه من ماتعرضت له فكرة التقدم التي سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وما ظهر خلالها من حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل من قبل، غير أن هذه الخبرة ما لبثت أن تعرضت للأهتزاز والتراجع نتيجة لما بدأت تشهده البشرية من حروب وصراعات فى نهاية القرن العشرين وإن لم يخلو كذلك من الانجازات والجوانب المضيئة. هذا السجل المزدوج للخبرة البشرية هو الذى أثار التساؤل حول ما إذا كان القرن الجديد سوف يكتسب وجهها إنسانيا يتفادى سقطات الجوانب المظلمة للقرن الماضي؟ أم سيكون استمرارا لصراعات وحروب القرن الماضي؟

أرجو أن تكون فصول هذا الكتاب قد نجحت فى رصد القضايا التى شهدتها حقبة التسعينيات، تلك القبة الحاسمة فى تاريخ القرن العشرين، والتى كان لأحداثها وما به حفلت من الوقع ما جعلها تنهى القرن العشرين قبل أن ينتهى زمينا، وأن تكون قد أثارَت من التساؤلات التى نتصور أن الإجابة عليها سوف تحدد مضمون واتجاه العلاقات الدولية لحقب عده قادمه.

د. السيد أمين شلبى

القسم الأول

أسئلة الحرب الباردة:

- هل كانت الحرب الباردة ضرورية؟
- هل كان نظام الحرب الباردة ثنائى الأقطاب حقاً؟
- ماذا لو كان قد أتى «لربيع براف» أن يندهر؟
- هل تجاهل الاتحاد السوفيتى مبادئ الوفاق خلال الحرب الباردة؟
- هل كان رونالد ريجان وراء انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة؟

هل كانت الحرب الباردة ضرورة؟

✍ احتفل حلفاء الحرب العالمية الثانية فى التاسع من هذا الشهر، مايو ١٩٩٥، بمرور خمسين عاماً على انتهاء الحرب، وعلى انتصارهم المشترك على النازية. ومن بين المعانى العديدة التى تحملها هذه الذكرى، ان أربعة عقود من الخمسين عاماً التى انقضت منذ نهاية الحرب، قد جاءت على النقيض مما حملته لحظة الانتصار على النازية من أن تكون بشيراً، ومثلما عبر الرئيس الأمريكى وقتئذ فرانكلين روزفلت، «لفجر جديد طالما صلينا من أجله وتحديثنا عنه لسنوات طويلة من أجل سلام دائم للجنس البشرى»، وهو الأمل الذى بلوره إعلان سان فرانسيسكو، ثم مبادئ وغايات ميثاق التنظيم الدولى الجديد وهو الأمم المتحدة، فعلى النقيض من هذه الآمال سرعان ما تحول حلفاء الأمم إلى الخصومة والمواجهة والعداء الذى تبلور فيما أصبح يعرف بالحرب الباردة التى دامت قرابة ٤٠ عاماً وتخللتها سلسلة من الأزمات والمواجهات - التى حملت امكانية التحول إلى مواجهة ساخنة، والتى كان العالم بمناطقه وقاراته المختلفة مسرحاً لها : من أوروبا (برلين)، وفى الشرق الأقصى (كوريا ، فيتنام) إلى الشرق الأوسط، وأفريقيا، والكاريبى، وحيث وضعت أزمة الصواريخ الكورية (١٩٦٢) العالم على حافة مواجهة نووية. كما تضمنت سباقاً متسارعاً للتسلح اكتسب أبعاداً ووسائل تدميرية غير مسبوقة، وتعدى الأرض إلى الفضاء ومع الأخطار التدميرية التى حملها هذا السباق، استنفذت جهوده موارد وامكانيات أطرافه بحيث كان بمعنى من المعانى، وراء انهيار إحدى قواه الرئيسية (الاتحاد السوفيتى) وانهاكه اقتصادياته، كما أحدث تشوهات عميقة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية للقوة الأخرى (الولايات المتحدة) وبحيث جعل «انتصارها» فى هذه الحرب الباردة أمراً مشكوكاً فيه وموضوع تساؤل.

هذا التحول من التحالف إلى الخصومة والمواجهة وبكل ما أحدثه بين حلفاء الأمم من توترات وأزمات وما تكلفه من موارد وطاقات، هو الذى جعل المؤرخين يتساءلون عن منطق هذه الحرب الباردة، وعما إذا كانت أمرا حتميا أم كان يمكن تجنبها؟ وهو التساؤل الذى نراه يكتسب، وتكتسب دروسه أهمية متجددة اليوم مع احياء ذكرى نهاية الحرب الثانية والانتصار على النازية بكل ما كانت تحمله من شرور للجنس البشرى، وكذلك مع ما تحقق من «انتصار» آخر بنهاية الحرب الباردة ذاتها، وما حمله ذلك من أمل فى أن يكون بشيرا لنظام دولى جديد يستند على ما يضمن للعالم من سلام واستقرار وعدالة.

وبداية، فإنه مع عام ١٩٤٧ تحديدا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كونت من خلال قراءاتها الخاصة لسياسات النظام السوفيتى لإعادة البناء الداخلى، وتصميمه على تأمين منطقته المباشرة فى شرق أوروبا بإقامة نظم حليفة أيديولوجيا، وسياسيا وعسكريا فيها، ثم الدعاوى والمطالبات السوفيتية فى تركيا وإيران، كونت مفهوما وتصورا يرى التحدى السوفيتى كتصميم امبريالى وحملة تهدف إلى التدمير الكامل للتقاليد الغربية، وقد تعرض هذا المفهوم - وفى قلب الحرب الباردة - لانتقادات عدد من المؤرخين الذين شككوا فى افتراضاته الأساسية، وارجعوا تطرف السلوك السوفيتى كرد فعل للعداء الأمريكى، وإلى الافتقار إلى بؤادر حسن النية التى كان يمكن للولايات المتحدة أن تقدمها للاتحاد السوفيتى المنهك باعتبار ماتملكه من اقتصاديات واسعة التى لم تمس تقريبا بل زادت بعد الحرب، وعلى العكس فقد اقدمت إدارة ترومان على إلغاء المساعدات التى كانت تقدم وفقا لقانون الاعارة والتأجير وبدون أى توضيح، الأمر الذى دفع ستالين إلى أن يعلن فى مارس ١٩٤٦ عن خطة جديدة للسنوات الخمس لإعادة بناء صناعة روسيا والتكنولوجيا الروسية على أساس من الاستقلال والاعتماد على الذات وهى الخطة التى تصورها البعض فى الولايات المتحدة على أنها استعداد للحرب. كذلك كان من الافتراضات التى حكمت علاقات هذه الفترة المبكرة من الحرب الباردة، دور الأيديولوجية فى توجيه سياسة وسلوك السوفيت. وحقيقة أن القادة السوفيت كانوا يرون المستقبل فى انتصار

الاشتراكية على الرأسمالية ولا يخفون أنهم سيعملون على ذلك، غير أن هذا لم يكن يعنى أن هذا التصور كان يمارس على إطلاقه وبدون ادراك للحدود أو للمخاطر التى يمكن أن يتعرض لها الأمن القومى السوفيتى أو كيان النظام السوفيتى ذاته، وقد أظهرت خبرة سنوات ما قبل الحرب ذاتها أن القادة السوفيت قد ناوروا، وساوموا، وأقاموا ارتباطات وتحالفات مع كل أشكال النظم والحكومات: مع جمهورية فيمار ومع ألمانيا النازية، ومع اليابان وضد اليابان، وكان الدافع الرئيسى لهم فى ذلك ليس الاعتبار الأيديولوجى، وإنما أمن الاتحاد السوفيتى، وظل ذلك هو من «الأهداف الدائمة» التى كان يضحى من أجلها وبلا تردد بالشيوعية الدولية.

وعلى مستوى آخر، بدأ دور توقعات كل قوة من الأخرى، ولمدى الحرية وإطلاق اليد التى ستتيحها للأخرى فى الشئون الدولية، وتضمنت هذه التوقعات أخطاء التقدير. فعلى الجانب السوفيتى كان ما أعلنه الرئيسى الأمريكى فرانكلين روزفلت من أن القوات الأمريكية لن تظل فى أوروبا بعد عامين من إنتهاء الحرب، قد أغرى السوفيت بأن يجسوا نبض التماسك الأمريكى وقدرة احتماله وارتباطه ووجوده الذى لم يسبق له مثيل فى القارة. ومن الناحية الاقتصادية أعتقد ستالين أن الاقتصاد الأمريكى سوف يشهد ركوداً آخر بعد الحرب، الأمر الذى، كما تصور، سوف يدفع الأمريكين إلى العزلة. وكما كانت التوقعات غير دقيقة على الجانب السوفيتى، كذلك كانت على الجانب الأمريكى، فقد خيب الاتحاد السوفيتى توقعات روزفلت الذى أعتقد أن سياسات الاتحاد السوفيتى وسلوكه بعد الحرب كانت نتيجة سنوات الحرب الأهلية وحروب التدخل ومن رواسب فترة عدم الاعتراف الأمريكى الطويل للنظام والعداء المكشوف من القوة الأمريكية والأوروبية عامة، وعلى هذا فقد قدر روزفلت أنه إذا ما أظهر له التفهم وقدمت الضمانات لأمنه ومنح مكانه الصحيح كقوة كبرى، فيستخلص الاتحاد السوفيتى من عقدة الاضطهاد وسيسهم فى بناء نظام مستقل على أساس الأمم المتحدة. وهكذا أخلت خيبة الأمل المتبادلة السبيل لإتهامات زائدة متبادلة، وترسخ الاعتقاد بأن طبيعة نظام الخصم السياسى والاجتماعى هى مصدر كل المتاعب فى العالم أكثر منه تصادماً فى المصالح بين البلدين، وخلال هذه

الفترة التى تكونت فيها مفاهيم وتصورات وتوقعات كل قوة عن الأخرى، تدعم الجانب السلبى فيها نتيجة لغياب الاتصالات المباشرة بينهما، الأمر الذى أطلق التصورات الذاتية، وانغلقت قنوات توضيح الآخر لأهدافه الفعلية ونواياه، الأمر الذى خلق بيئة صالحة للتصورات المطلقة وانتفتت العوامل النسبية وهى البيئة التى تكونت فيها هياكل ومؤسسات وأدوات الحرب الباردة : حلف الأطلنطى، ومشروع مارشال، وسياسات الاحتواء على الجانب الأمريكى والغربى، وحلف وارسو، ومنظمة الكوميكون على المستوى السوفيتى ومعسكره. وهكذا تدلل خبرة هذه الفترة الخطيرة فى تاريخ العلاقات الدولية على الدور الحاسم الذى تلعبه المفاهيم والتصورات والافتراضات وصورة الآخر والحسابات والتقدير فى رسم السياسات والمواقف وفى النتائج التى ترتب عليها، بحيث أنه بقدر دقة وصحة وسلامة الأسس التى تستند عليها أو خطئها، بقدر نجاح أو فشل السياسات التى ترتب عليها ويكفى أن ندلل على ذلك بحدثين وقعا فى الاطار العام لسياسات وعلاقات الحرب الباردة وهما التدخل العسكرى الأمريكى فى فيتنام، والغزو السوفيتى لأفغانستان فقد كشف روبرت ماكنيمارا، وهو أحد مهندسى السياسة الأمريكية فى فيتنام، مؤخرا من أن التدخل الأمريكى فيها، بكل ما أحدثته عن تدمير على عدة مستويات، كان نتيجة خطأ فى الحساب والتقدير ومن ناحية أخرى اكتشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف حين جاء إلى السلطة عام ١٩٨٥ وهو يعيد تقييم سياسات النظام السوفيتى، خطأ المفاهيم التى قام عليها قرار الغزو السوفيتى لأفغانستان، وهو القرار الذى ثبت أنه يماثل فى تأثيراته المدمرة. سوفيتيا، واقليميا ودوليا القرار الأمريكى بالتدخل فى فيتنام.

هل كان نظام الحرب الباردة ثنائى الأقطاب حقاً؟

من المسلمات التى استقرت فى أدبيات السياسة الدولية أن عالم الحرب الباردة (١٩٤٥ - ١٩٩١)، كان عالم الثنائية القطبية Bi-bolar، حين انفردت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتى بتوجيهه وصوغ قواعده والتحكم فى قراراته الاستراتيجية الكبرى.

ويهدف هذا المقال إلى مناقشة هذه المسألة والتدليل على ان تفحص تفاعل علاقات القوى الدولية، خصوصاً مع بداية الستينات، إنما ينبىء عن محاولات ومبادرات قامت بها قوى دولية لتأكيد ذاتها. ومنذ نهاية الحرب الثانية وحتى نهاية الخمسينات صار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتى وبتعبير أحد المؤرخين : «شأنهما شأن بركانين كبيرين وسط تلال قفراء متناثرة». إذ أن أوروبا الغربية كانت ضعيفة ومنهكة اقتصادياً، ومعرضة، صواباً أو خطأ، للتهديد السوفياتى، كما كانت اليابان فى الوضع نفسه، أما الصين فكانت لاتزال تعاني من آثار الحروب الأهلية فضلاً عن قرون من الضعف كذلك كانت أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، معتمدة سياسياً واقتصادياً على القوى الكبرى.

ومع بداية الستينات، بدأت هذه الصورة تتغير، فأوروبا، برخائها الاقتصادى، تعدت ولىة نعمتها الولايات المتحدة، وبدأت اليابان فى البروز، لا كقوة اقتصادية فحسب، بل قوة منافسة محتملة، كما برزت شعوب الشرق فى آسيا، وأفريقيا، وشعوب أميركا اللاتينية، وحصلت فعلاً على صوت فى شؤون العالم ربما بأكثر مما تؤهلها له قوتها المادية. غير أن أعظم تحول فى هذه الحقبة، وربما فى عصرنا، كان

تحول الصين من الضعف، والفقر، والمهانة والعجز إلى عملاق جديد . وهكذا ومع هذا التحول فى القوى الاقتصادية خصوصاً، بدأت القوى الأوروبية، فى إطار استمرار تحالفها وانتمائها السياسى والأيدىولوجى للولايات المتحدة، تشكك فى السلطة الأمريكية وحققها فى التحدث باسمها وباسم التحالف كله، كما أخذت تنظر إلى نفسها كشريك لأميركا، وتطالب بأن تشارك فى تقرير سياسات التحالف وقراراته الاستراتيجية. ولوحظ أن هذه القوى الغربية بدأ يمتلكها القلق من أن تزج بها الولايات المتحدة فى حرب شاملة نتيجة المواجهة مع القطب الآخر، مثل تلك التى دارت حول كوبا، أو تصاعد صراع محدود مثل فيتنام، ومن ناحية أخرى رأت أن ثمة احتمالاً أن تتجه الولايات المتحدة نحو تأسيس سيادة مشتركة Comdominium، على حساب أوروبا ومن وراء ظهرها. وبدأت هذه المخاوف، ومن ثم التصرف على أساسها، خصوصاً لدى قوتين أوروبيتين رئيسيتين هما فرنسا، وألمانيا الاتحادية.

فى منتصف الستينات أوصل الجنرال ديغول العلاقة مع الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف الغربى، إلى نقطة الأزمة الكبرى، عندما أصر على أن يغير من طابع العلاقة السياسية بين واشنطن وحلفائها، بل إلى أن يجعل من نفسه المتحدث باسم أوروبا القارية. ولعبت، ليس فقط شخصية ديغول وفكره، بل خبرة فرنسا التاريخية والأوروبية دوراً أساسياً فى هذه التوجهات. فمن خلال تقويم ديغول لعلاقات القوى فى العالم، ومتضمناتها بالنسبة إلى فرنسا وأوروبا، وكذلك تصوره الفلسفى والتاريخى لدور فرنسا ومكانتها، تصور أن فرنسا يجب أن يكون لها أسلحتها النووية الخاصة لردع أى هجوم، وأن تكون لها سيطرتها على مصيرها الخاص فى حال ما إذا تعرضت الولايات المتحدة إلى حرب غير أوروبية يمكن أن تؤدى إلى حرب نووية. بهذا التصور بدأ ديغول سلسلة إجراءاته لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف شمال الأطلسى، وهى الإجراءات التى انتهت فى العام ١٩٦٦ بسحب فرنسا لقواتها من الناتو، وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضى الفرنسية فى العام ١٩٦٧.

ومن الأمور ذات الدلالة فى التوجه الفرنسى أنه كان مدفوعاً بتصوير أشمل، وكما عبّر ديجول : «لوضع نهاية لنظام التكتلات»، ومن ثم كان قراره أيضاً بفتح الحوار وبناء الجسور مع «روسيا»، كما كان يُسمى الاتحاد السوفياتى، ومع دول شرق أوروبا، اعتقاداً منه أن هذا التفاهم هو أمر لاغنى عنه للحفاظ على السلام فى أوروبا. أما التحول الآخر فى نطاق التحالف الأمريكى - الأوروبي نحو سياسات ومبادرات مستقلة، فجاء من قوة أوروبية رئيسية هى ألمانيا الاتحادية، وبدأ هذا التطور مع قيام حكومة إئتلافية فى بون العام ١٩٦٦ شرعت تعيد النظر فى عدد من مفاهيم إدارة علاقاتها الدولية، واستخلصت أن المشكلة الألمانية لايمكن أن تُحل فى مناخ وعلاقات الحرب الباردة الجامدة. وبلغ هذا التطور مداه العام ١٩٦٩ حين جاء إلى الحكم الحزب الديموقراطى الاشتراكى بزعامة فيلى برانت الذى صاغ سياسة التوجه شرقاً - Ost-Politik والتى انطلقت منها التطورات التى تلت ذلك، فى علاقة بون بالاتحاد السوفياتى ودول أوروبا الشرقية، بل وفى علاقة الشرق والغرب عموماً والتى مكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى هلسنكى العام ١٩٧٣. وفى إطار هذه السياسة أمكن التوصل فى أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتى كان جوهرها احترام التكامل الإقليمى لدول أوروبا فى نطاق حدودها الراهنة.

ومثلما أثار التقارب الفرنسى السوفياتى غضب الولايات المتحدة، كذلك أثارت المبادرات الألمانية تحفظ، إن لم يكن، غضب واشنطن التى اعتبرتها إضعافاً للتحالف الغربى. أما التحليل الموضوعى للخطوات الاستقلالية الفرنسية والألمانية، وما أثبتته الأحداث، فقد كان اعتبارها تخفيفاً لمصادر التوتر فى القارة الأوروبية، وهى بهذا المعنى مهدت لما سوف تتبناه السياسة الأمريكية نفسها من عملية إعادة ترتيب علاقاتها مع الاتحاد السوفياتى مع أوائل السبعينات.

إذا كان هذا ما واجهه القطب الأمريكى ووضعه المسيطر داخل تحالفه من مواقف

استقلالية من جانب حلفائه، فإن ما واجه القطب السوفياتى كان أكثر تحدياً ليس فقط فى هز سيطرته ومكائنه داخل تحالفه وإنما فى رسم إطار جديد لخريطة القوى الدولية. وجاء التمرد على السلطة السوفياتية من جانب الصين الشعبية التى كان انضمامها إلى المعسكر السوفياتى عند تأسيسها قد غير موازين القوى الدولية وبدأ كرصيد استراتيجى للمعسكر. غير أنه مع نهاية حقبة الخمسينات بدأت الشقوق داخل هذا التحالف، أولاً فى صورة جدل حول قضايا أيديولوجية ثم تطورت إلى القضايا الحقيقية المتصلة بالمكانة والمصالح القومية، وفى جوهرها تطلع الصين - مثلما تطلعت فرنسا ديجول - لامتلاك قوة نووية خاصة بها، ومثلما عارضت الولايات المتحدة التطلع الفرنسى، عارضت موسكو تطلع الصين، ليس فقط من منظور ما سمته الولايات المتحدة خطورة «أكثر من يد واحدة على الزناد» وإنما لإدراك القوتين أن تفردهما بامتلاك القوة النووية هو الذى يعطيها مكانتهما المتميزة داخل معسكريهما وفى العالم.

وتطورت الخلافات إلى ما هو أكثر، حين اندلعت الاشتباكات المسلحة على الحدود العام ١٩٦٩، وهو الحدث الذى جسد حقائق ودوافع الصراع بين البلدين وعمقها، إذ لم يعد خلافاً حول تفسير النظرية السياسية، كما بدأ، وإنما بين أمتين فخورتين بمكانهما فى العالم، وهو الواقع الذى جعل هنرى كيسينجر يقول فى آب (أغسطس) ١٩٧٠ : «.. إن أعرق صراع دولى فى العالم اليوم ليس بيننا وبين الاتحاد السوفياتى، وإنما بين الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية».

وهكذا توضح الخبرة الدولية القريبة أنه حتى فى عصر التحالفات والانقسامات الأيديولوجية فإن الحياة الدولية تأبت على الهيمنة المطلقة لقوة أو قوتين. وأن عوامل ودوافع القوى الدولية المختلفة فى التمرد على هذه الهيمنة وتأسيس التعددية فى الحياة والعلاقات الدولية كانت :

أولاً فى إدراك هذه القوى أن قدراتها المادية والحضارية تؤهلها لأن يكون لها دور فى مصائر ومصائر العالم وقراراته الكبرى، وثانياً لما تنطوى عليه سيطرة قوة أو

قوتين من خطورة وجعل الواقع الدولي محملاً بإمكانات المواجهة. وعلى العكس فإن تعدد القوى والمراكز الدولية يتيح المرونة للدبلوماسية الدولية وتطوير سياسات قد لا تكون ممكنة في ظل تحكم قوة أو قوتين.

وثالثاً، وهو الأهم، فإن ما شهدته الستينات من بروز قوى دولية مثل أوروبا والصين لتأكيد إرادتها المستقلة كان نتيجة ما حققته من نهوض اقتصادي وتكنولوجي وبنائها لقدراتها الذاتية.

وليس من قبيل المصادفة أن القوتين اللتين تزعمتا عملية هز نظام القطبية الثنائية خلال الحرب الباردة، فرنسا والصين، هما أيضاً في طليعة القوى التي تنادي وتعمل اليوم من أجل عالم متعدد المراكز والأقطاب.

«ربيع براغ» ماذا لو كان قد أتيج له أن يزدهر؟

✍ في ٢١ أغسطس عام ١٩٩٨ انقضت ثلاثون عاماً على اجتياح القوات السوفياتية الحدود التشيكوسلوفاكية ووصولها إلى قلب العاصمة براغ كي تضع حداً لما سيعرف في تاريخ هذا البلد وتاريخ منطقتها، بل والعالم، بـ «ربيع براغ» وهي التجربة التي كانت تستهدف، كما عبر زعيمها الكسندر دوبتشيك، «أن تستعيد الاشتراكية وجهها الانساني». ويلاحظ أن هذه التجربة تبلورت في صورتها الرسمية وبدأت تأخذ طريقها إلى التطبيق عندما انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٨ السكندر دوبتشيك سكرتيراً أول للحزب (وهو الذي تربى وصعد في سلمه منذ أن التحق به وهو صبي في الثامنة عشرة من عمره وكعامل في مصانع «سكودا»، كما تلقى تعليمه الأيديولوجي في مدرسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في موسكو) بدلاً من انطونين نوفتني الذي شغل هذا المنصب منذ العام ١٩٥٧.

إلا أن مقدمات وارهاسات تلك التجربة نفسها كانت بدأت منذ أوائل الستينات وعبرت عن نفسها وأفكارها في كتابات المثقفين والكتاب واتحاداتهم ودورياتهم التي بدأت تناقش مفاهيم النظام وتطبيقاته الاقتصادية والسياسية، وتطالب باللامركزية، وأن يرتبط هذا بتغيير المناخ السياسي ونظرة الحزب إلى دوره ومكانته في المجتمع.

وايديولوجياً هاجم بعض هؤلاء الكتاب الجمود في فهم الماركسية وطالبوا برؤيتها في ضوء التكوين والتطور الحضاري لمجتمعهم وتساءل أحد هؤلاء «هل نستمر في عبادة ما خلفه لنا أجدادنا أم نتطلع إلى أشكال جديدة ثلاثم عصرنا؟». وبعد توليه

حرص الكسندر دويتشيك على تجاوبه مع متطلبات التغيير واعتباره أن المجتمع نضج وأصبح مهياً ومستعداً لأن يتطور إلى مجتمع ديموقراطى واشتراكى حقيقى يحترم الاختلافات.

غير أن التطور الذى أخذته المحاولة الجديدة فى براغ لتطوير النظام ومراجعة أساليب إدارة المجتمع، وبخاصة بعد صدور ما عُرف بـ «برنامج العمل»، الذى تبلور حوله ما أصبح يعرف بـ «الطريق التشيكوسلوفاكى إلى الاشتراكية»، ودعوة البرنامج «إلى طرح الأخطاء والتشويهات التى ارتكبت وأسبابها». هذا التطور بدأ يثير مخاوف القيادة السوفياتية وحلفائها فى نظم الحكم فى بقية دول شرق أوروبا. ولم تستند هذه الدعوة إلى اعتبارات أمنية واستراتيجية وحماية وحدة المعسكر الاشتراكى فقط، كما ركزت البيانات المعلنة لموسكو وبقية عواصم شرق أوروبا، وإنما استندت كذلك إلى تخوف دفين لما يمكن أن تطلقه التجربة الجديدة فى براغ من قوى ليبرالية تصل عدواها إلى مجتمعات أوروبا الشرقية بل والاتحاد السوفياتى نفسه.

لذلك بدأت سلسلة من اللقاءات ومؤتمرات على مستوى سكرتيرى الأحزاب ورؤساء حكومات دول حلف وارسو، مناقشة الأوضاع الجديدة فى تشيكوسلوفاكيا. وخلال كل هذه المؤتمرات التى شاركت فيها القيادة الجديدة فى براغ، حرص دويتشيك على تأكيد ارتباطه بالأسرة الاشتراكية، وضمان التطور المضطرد والبناء الاشتراكى فى البلاد. ورغم هذه التأكيدات، إلا أن القيادة السوفياتية وحلفاءها ظلوا ينظرون بقلق متزايد إلى التطورات التى تجاوز المبادئ والأسس الرئيسية للنظام، والحديث وفقاً لخطوط الليبرالية الغربية.

وعكست القيادة السوفياتية وبقية دول حلف وارسو هذا القلق المتزايد فى الرسالة التى وجهوها إلى اللجنة المركزية للحزب فى براغ، وفسروا فيها مايجرى فى هذه العاصمة على أنه تمهيد لإقصاء تشيكوسلوفاكيا عن طريق الاشتراكية. واعتبرت الرسالة نفسها أن مثل هذا التطور «لايدخل فى صميم اختصاصكم وحدكم، بل فى

صميم اختصاص جميع الأحزاب الشيوعية فى كل دول حلف وارسو». كما رأت فى هذا «تهديداً بإحداث تغيير فى توازن القوى فى أوروبا».

وردت قيادة الحزب فى براغ على هذه الرسالة بتفسير التطورات فى بلادها على أنها نتيجة لتراكم التناقضات على مدى السنوات حتى عام ١٩٨٦. وعلى رغم اعتراف الحزب بأن هذه التطورات يمكن أن تغرى قوى معادية على استغلالها، إلا أن «حزبنا يعلن بالإجماع أنه سوف يدافع بكل الإمكانيات الممكنة عن النظام الاشتراكى فى بلادنا». وحرص فى الوقت نفسه على الإشارة إلى أنه «لا يجد أسباباً حقيقية تسمح بوصف الحالة الحاضرة فى بلادنا بأنها مضادة للثورة، أو أن قواعد النظام الاشتراكى مهددة».

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومكان تشيكوسلوفاكيا فى الأسرة الاشتراكية ومنظمتها، فقد أكدت براغ على أن «الاتجاه الأساسى للسياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية هو : «التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفياتى وبقية الدول الاشتراكية ونشاطها فى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) ومعاهدة حلف وارسو». غير أن رسالة القيادة التشيكوسلوفاكية وتأكيداتها لم تقنع القيادة السوفياتية وكذلك بقية زعماء دول حلف وارسو، خصوصاً زعيم ألمانيا الشرقية والتر أولبريخت الذى كان أكثرهم تحريضاً على التدخل. فى ضوء هذه المخاوف اتخذت القيادة السوفياتية قرارها بالتدخل العسكرى الذى جرى فى ٢١ (أغسطس) العام ١٩٦٨، وخولت وكالة «تاس» أن تعلن «أن الوحدات المسلحة لجمهوريات بلغاريا وهنغاريا وبولندا وألمانيا الديمقراطية دخلت أراضى تشيكوسلوفاكيا وستسحب فور أن تتأكد من زوال التهديد للمكاسب الاشتراكية فى هذا البلد والتهديد الأمنى لمجموعة البلاد الاشتراكية».

وأعقب التدخل إقصاء الكسندر دوبتشيك عن زعامة الحزب وكذلك القيادات التى ارتبطت به، وتنصيب غوستاف هوساك سكرتيراً أول للحزب والذى سيبدأ ماسيعرف بعملية «تدعيم» Consolidation النظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا. وظل الرمز المعبر عن صدمة الشعب التشيكوسلوفاكى واحتجاجه على الغزو إقدام

طالب الفلسفة جيم بلوش على الانتحار حرقاً فى ميدان فاسلافسكى فى قلب العاصمة براغ.

على أية حال، فإنه مع انقضاء عقود ثلاثة على «ربيع براغ» وما كان يبشر به من عملية إصلاحية للنظام فى تشيكوسلوفاكيا، ورد الفعل السوفياتى على هذه المحاولة، بل وبعد ما انتهى إليه النظام السوفياتى ذاته، يحق للخيال السياسى أن يتساءل عما كانت الأمور سوف تتطور إليه إذا ما كان قد سُمح لربيع براغ أن يزدهر، ولما كان يحاوله من تطوير النظام وإصلاحه سياسياً واقتصادياً أن ينجح ويتربخ ويقدم بذلك نموذجاً قابلاً للحياة يغزى، ليس فقط بقية النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا، التى كانت تعاني من الاختناقات والتناقضات، بل وكذلك النظام السوفياتى ذاته، وتبنيه بصورة تدريجية النموذج التشيكى.

لو كان هذا قد تحقق ربما لم تكن الأمور قد وصلت إلى الحد الذى استخلص معه زعيم سوفياتى هو ميخائيل غورباتشوف فى منتصف الثمانينات، وجاء وسط إحساس حاد بالأزمة التى يمر بها النظام، أن الأوضاع لا يمكن أن تستمر بهذه الصورة، وأنه لا يصلح معها إلا برنامج شامل بل وثورى «لإعادة البناء»، يشمل أركان النظام الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية، ويطبقه بشكل مفاجئ وجذرى وبصورة لم تتحملها طبيعة النظام وانتهى به إلى مصيره المعروف.

هل تجاهل الاتحاد السوفياتى مبادئ الوفاق فى الحرب الباردة؟

يتذكر كاتب هذا المقال أنه عندما كان يعمل فى سفارة مصر فى موسكو حين اشتعلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، أن جونار يارنج سفير السويد فى موسكو آنذاك، والذي كان مجلس الأمن عينه مبعوثاً للسلام فى الشرق الأوسط عقب حرب ١٩٦٧، واحببت اسرائيل جهوده، طلب فى الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣ مقابلة السفير المصرى آنذاك يحيى عبدالقادر. وركز يارنج فى بداية اللقاء على كيف ستدير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى علاقاتهما خلال هذه الأزمة، وعلى الأسس والقواعد التى سيسترشدون بها فى هذا الشأن. استعاد يارنج «اتفاق إعلان المبادئ» والذي كانت القوتان العظميان توصلتا إليه خلال مؤتمر قمة موسكو الأول - الذى عقد فى يونيو ١٩٧٢ - وهو المؤتمر الذى شرعا به علاقات الوفاق الجديد - بينهما وأرادا بها الانتقال من «المواجهة إلى التفاوض»، وكان «إعلان المبادئ» إلى جانب اتفاقات «سولت» الأولى، من أهم الوثائق التى صدرت عن هذه القمة. ففى إعلان المبادئ أرسى الجانبان هدفاً عاماً وأساسياً وهو «منع تطور المواقف التى من شأنها أن تسبب التوتر الخطير فى علاقاتهما».

والواقع أنه عند اشتعال حرب ١٩٧٣ تبنى القادة السوفيات مواقف ومطالب الجانب العربى، وأعلنوا فى بيان رسمى يوم ٧ أكتوبر «أن المسؤولية فى التطور الأخير للأحداث فى الشرق الأوسط تقع كلية وبشكل كامل على اسرائيل وعلى الدوائر الخارجية الرجعية التى شجعته بصفة دائمة فى تطلعاتها العدوانية».

وفى تأكيد أكثر على الموقف السوفياتى خاطب الزعيم السوفياتى ليونيد بريجنيف يوم ٨ أكتوبر رئيس وزراء اليابان الزائر بقوله : «إن مايجرى الآن فى الشرق الأوسط هو معركة بين إسرائيل المعتدية، ومصر وسورية ضحايا العدوان الذى يجاهدون لتحرير أراضيهم، ومن الطبيعى أن تكون كل عواطفنا إلى جانب ضحايا العدوان».

واقترنت هذه المواقف والإعلانات السوفياتية بالدعم العسكرى، إذ بدأت موسكو يوم ٤ أكتوبر جسراً جويّاً وبحريّاً لتزويد مصر وسورية بالسلاح، وأخذت الأسلحة السوفياتية الواردة إلى مصر وسورية مستوى أكثر تقدماً، مثل صواريخ «سكود» التى كان نطاقها يسمح بضرب تل أبيب من الأراضى المصرية.

أما ردود الفعل الأميركية إزاء السلوك السوفياتى فجاءت على مستويين : الأول وهو المستوى الرسمى والذى عمد، وبخاصة خلال الأسبوع الأول من القتال، إلى التقليل من أهمية ومدى الإمدادات السوفياتية إلى العرب، وعدم انتقاد العرب أو السوفيات بشكل علنى، وإن كان هذا المستوى الرسمى، وخصوصاً بعد تعمق الارتباط السوفياتى فى النزاع وتطور العمليات العسكرية، بدأ يشير إلى أن علاقات الوفاق تمر بمرحلة خطرة تهددها، وبعبارات هنرى كيسينجر : «إننا سنقاوم السياسات العدوانية الأجنبية، فالوفاق لايمكن أن يصمد أمام عدم المسؤولية فى أى منطقة بما فيها الشرق الأوسط».

أما المستوى الآخر من ردود الفعل الاميركية فجاء من القوى السياسية والفكرية التى لم تكن ترتاح تقليدياً إلى سياسات الوفاق مع السوفيات، وتشكك فى نياتهم وخططهم. واستخدمت هذه القوى التأييد السوفياتى للعرب خلال الحرب لكى تدلل على آرائها من أن السوفيات يستخدمون علاقات الوفاق لخدمة مصالحهم، وأنه حين جاءت لحظة الاختيار فضلوا هذه المصالح على علاقات الوفاق وتجاهلوا مبادئه والتى كانت تدعو، كما نصت المادة الأولى من اتفاقية منع الحرب النووية، إلى «أن يتصرف الطرفان بالشكل الذى يمنع تطور المواقف التى من شأنها أن تسبب تفاقم خطيراً فى

علاقتهما»، وكذلك مادعت إليه المادة الثالثة من اتفاق إعلان المبادئ من أن يفعلوا كل ما فى طاقتهم حتى لا تثار صراعات ومواقف قد تزيد من التوتر الدولى».

فى مواجهة هذه الاتهامات رد السوفيات بأنهم تصرفوا وفقاً لهذه المبادئ، إذا عبر بريجنيف فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ عن أنه «خلال السنوات القليلة الماضية حذر الاتحاد السوفياتى مراراً وتكراراً الولايات المتحدة من أن الموقف فى الشرق الأوسط خطير وبشكل يهدد بالانفجار».

غير أن منتقدى الاتحاد السوفياتى من الجانب الأمريكى لم يقتنعوا بهذه الردود واعتبروا أن التحذيرات السوفياتية كانت فى معان عامة ولا توحى بأن الحرب وشيكة، فضلاً عن أن الاتحاد السوفياتى لم يوجه أى تحذير خلال الشهر الذى سبق الهجوم ولا حين شرعت موسكو فى إخلاء الرعايا السوفيات من مصر وسورية.

كذلك اعتبر خصوم الاتحاد السوفياتى فى واشنطن أن تجاهل المبدأ الذى التزم به فى اتفاقية منع الحرب النووية من ضرورة تفادى الظروف التى تؤدى إلى تزايد التوتر الدولى، إذ أنه بإمداده العرب بالأسلحة الضرورية جعل الحرب أمراً ممكناً، وأن المعدات التى زود بها السوفيات العرب مكنتهم من التغلب على التفوق النوعى الاسرائيلى، وأكدت لهم كمية هذه المعدات القدرة على الصمود للخسائر الفعلية، بل وحتى التفوق على الدفاعات الاستراتيجية الاسرائيلية.

على أية حال، وأياً كانت الحقيقة والاتهامات الاميركية والردود السوفياتية، فإن كلاً من الإدارة الاميركية والقيادة السوفياتية، وحرصاً منهما على استمرار علاقات الوفاق، قدما فى نهاية الحرب تقويماً إيجابياً لكيفية ادارتهما لعلاقاتهما خلال الأزمة، ورجحا الجانب الايجابى الذى يسمح لهما بالاتصال والتشاور الذى جرى خلال زيارة كيسنجر لموسكو فى ٢٢ (أكتوبر) وإلى صدور قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الذى قدم فرصة لوقف إطلاق النار، وأصبح من وثائق التسوية السلمية للنزاع العربى - الاسرائيلى.

غير أن القوى المعادية للوفاق فى الولايات المتحدة ظلت تحتفظ برأيها فى الموقف السوفياتى خلال حرب أكتوبر، وتثيره من وقت لآخر. وحين بدأت علاقات الوفاق

تراجع وتراكت العقبات فى طريقه مع نهاية السبعينات وبلغت قمته فى الغزو السوفياتى لأفغانستان العام ١٩٧٩، أعادت هذه القوى التذكير بالموقف السوفياتى خلال حرب ١٩٧٣، وأضافت إليه سياساته فى انغولا، والقرن الأفريقى، واليمن للتدليل على أن السوفييت يستخدمون سياسة الوفاق لدعم مكاسبهم على حساب المصالح الاميركية التى بدأت تتراجع فى العالم. وكانت هذه هى الذخيرة التى اعتمد عليها تيار «المحافظون الجدد» الذى خطط وقاد حملة المرشح الجمهورى رونالد ريغان وجاء به إلى الحكم فى أوائل الثمانينات لكى يطلق استراتيجيته التى اعتمدت على مواجهة السوفيات ايدىولوجيا، وسياسياً، وعسكرياً ولكى يتعامل معهم «من موقع القوة». وهو الموقف الذى سيفاخر به أنصار رونالد ريغان، بل وسيعتبرون أنه هو الذى أدى فى النهاية إلى تصدع الاتحاد السوفياتى ونهاية الحرب الباردة.

هل كان رونالد ريغان وراء انهيار

الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة؟

سيظل مؤرخو الحرب الباردة يناقشون سؤالاً جوهرياً عن دور الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان ومسؤوليته عن انتهاء هذه الحرب وبالطريقة التي انتهت بها والانسحاب والتصديق الإرادي والداخلي لأحدى قوتيهما، ويستمد هذا النقاش مادته من الفلسفة التي جاء بها رونالد ريغان إلى الحكم العام ١٩٨١، والبرنامج المحافظ الذي خاض به انتخابات الرئاسة وجسد به الموجه المحافظة أو المحافظة الجديدة. new conservatism التي قدمت الاتحاد السوفياتي كقوة تكمن فيها العدوانية وبصورة لا يمكن تغييرها من خلال المفاوضات أو الاتفاقيات، وإنما من خلال مواجهته من موقع القوة وضغوط حادة ومتماسكة تجبره على تغيير طبيعته وهويته، بوحى من هذه الفلسفة شهدت إدارة ريغان خصوصاً خلال ولايتها الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٤، إحياء لاحتك أيام الحرب الباردة، سواء في خطابها الأيديولوجي أو في التركيز على البناء العسكري، وانقطاع أى حوار أو اتصالات بناءة، وتوقف كل مستويات التفاوض حول الحد من التسلح.

فعلى المستوى الأيديولوجي، وباقتناع بأن جوهر الصراع مع الاتحاد السوفياتي إنما يكمن في هيكل نظامه وتكوين قاداته، وبأنه إذا كانت الولايات المتحدة تجسد الخير والفضيلة في العالم فإن الاتحاد السوفياتي تجسيد للشر والعبودية، بهذا التصور وصف ريغان في بياناته الأولى الاتحاد السوفياتي بأنه «امبراطورية الشر» The Evil Empire ، ووصف قيادته بأنهم «قوم لا يتورعون عن الكذب، والخداع والغش في سبيل تحقيق أهدافهم» وحذر مواطنيه من أن يتجاهلوا حقائق التاريخ والدوافع العدوانية

لامبراطورية الشر، أو أن يصفوا سباق التسلح على أنه مجرد سوء فهم، وقد ذهب ريغان في حملته الأيدلوجية تلك على الاتحاد السوفياتى وقادته إلى الحد الذي وصف فيه بأنه أكثر الرؤساء الأميركيين أيديولوجية.

أما على المستوى العسكرى، فقد انطلق تفكير ريغان وادارته من تصور أن القوة العسكرية هي الضمان الرئيسى للمكانة الاميركية، وأنه إذا ما أريد استعادة وضع اميركا الدولى بعد أن تراجع أمام التوسع السوفياتى فان القوة والبناء العسكرى يجب أن يكون لها الأولوية المطلقة، كما أنكر هذا التفكير ابتداء اتفاقى الحد من التسلح : SALT1 , SALT2 اللذين وقعتهما الادارات السابقة واستفاد منها الاتحاد السوفياتى وانخفضت القدرات العسكرية الاميركية، ولذلك، فانه حتى لو قبلت الادارة الدخول فى مفاوضات جديدة أو التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح فلن يكون هذا إلا بعد أن تعيد الولايات المتحدة بناء قوتها العسكرية لكى تتفاوض من مركزة القوة وتجبر موسكو على أن تقبل شروطاً أفضل بالنسبة للولايات المتحدة. بهذا التفكير فى القوة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية فى بناء المكانة الاميركية فى صراعها مع الاتحاد السوفياتى، شرع ريغان فى برنامج عسكرى سوف يعتبر أكبر ماأقدمت عليه ادارة اميركية فى زمن السلم، وهو البرنامج الذى بلغ ذروته فى ماعرف بمبادرة الدفاع الاستراتيجى : SDI والتي نقلت صراع التسلح إلى مجال جديد هو الفضاء أو ما وصفه السوفييت بـ Militarisation of Space .

ورغم أن ريغان فى تقديمه لهذه المبادرة اعتبر أن هدفها هو جعل الأسلحة النووية عقيمة وبالية Impotent and obsolete ، إلا أن القادة السوفييت رأوا فيها قلباً وتغييراً للمعادلة الاستراتيجية بين القوتين بحصول الولايات المتحدة على ميزة الضربة الأولى First strike ونفى أحد الأسس التى تقوم عليها المعادلة الاستراتيجية وهو الأمن المتساوى Equal security وبعبارة أخرى إزالة الأساس الذى يعطى الاتحاد السوفياتى وضع القوة الأعظم Super power، ودفعه إذا ما أراد أن يجارى هذا المستوى من التنافس فى الفضاء إلى اتفاق عسكرى يساهم فى مزيد من الانهاك الاقتصادى:

إلى جانب هذه المواقف المتشددة التي تبنتها إدارة ريجان تجاه الاتحاد السوفياتى على المستويين الايديولوجى والعسكرى، اتبعت كذلك سياسة مصممة على التصدى للوجود والتوسع السوفياتى فى المناطق الاقليمية، أفغانستان، الجنوب الأفريقى، اميركا الوسطى. وحذر مسؤولوها القادة السوفيات من أن «وقت مغامراتهم التى لا يتحكم فيها شيء فى العالم الثالث انتهى».

كانت هذه هى السياسات التى تبناها وطبقها رونالد ريغان فى تعامله مع الاتحاد السوفياتى على مدى السنوات الأربع الأولى من حكمه والتى اعتبر بعدها أنها حققت أهدافها خصوصاً فى إعادة بناء قوة الولايات المتحدة العسكرية واستعادة ثقتها بنفسها، بحيث أنها أصبحت تقف عالية القامة مرة أخرى : **America is tall again** وهى السياسات التى ترى فيها مدرسة ريغان أنها كانت القوة الدافعة وراء التحول الذى حدث فى العلاقات الاميركية السوفياتية وبخاصة فى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٨، وشهدت نقلة نوعية حولتها بشكل حاسم من المواجهة إلى التفاوض والتعاون وأكثر من هذا هى التى قادت إلى تحريك عملية التحول السوفياتى والأسراع بما كان متظراً من وقت طويل من تغير فى أجيال القيادة السوفياتية **Generational change** واقتناع القادة السوفيات بأن بلادهم أصبحت فى حاجة إلى نوعية جديدة من القيادة و «التفكير الجديد» وهو ما أتى بغورباتشوف إلى الحكم فى (مارس) ١٩٨٥، واقنعه بإعادة النظر فى أركان النظام السوفياتى الفلسفية والأمنية والاقتصادية وتوجهات سياسته الخارجية، وبلورة هذا فى تفكيره الجديد لبلاده وللعالم. وبلور رونالد ريغان تفكير مدرسته التى تدعى مسؤوليتها عن أحداث كل هذه التغيرات بقوله فى خطبة الوداع «لقد كنا نهدف إلى تغيير الأمة، وبدلاً من ذلك فقد غيرنا العالم».

وتفصل مدرسة ريغان دعواها بالقول إن حملته الأيديولوجية ضد الاتحاد السوفياتى وقادته انزلت ضربة الموت بالنظام السوفياتى وأن الغرب كسب الحرب الباردة الأيديولوجية مؤكداً تفوقه. ووراء هذا التفكير كانت تكمن فلسفة أيديولوجية عميقة للتاريخ وفهم للسياسة باعتبارها حرباً، بين الأفكار، والاعتقاد - مثلما اعتقد لينين -

أن الأفكار أكثر قوة من المدفع. وجعل هذا التفكير أنصار مدرسة ريغان ينتقدون أصحاب المدرسة الواقعية Realpolitik من أمثال جروج كينان، ولييمان، مورغانو وكيسنجر، باعتبار أن أفكارهم تمثل سوء فهم للاتحاد السوفياتى. كما رأوا فى برنامج كسينجر للوفاق بين الشرق والغرب مساومة أخلاقية بما كان يعنى نزاعاً للسلاح الأيديولوجى من جانب واحد.

وعلى المستوى العسكرى اعتبر اتباع مدرسة ريغان فى المواجهة العسكرية أن الاصرار على البناء العسكرى خصوصاً برنامج الدفاع الاستراتيجى كان مقدمة ضرورية لما تلا ذلك من سلام، فعندهم لم يكن الاتحاد السوفياتى وقادته يحترمون إلا القوة، وإن إعادة تسليح أميركا كان ضرورة لأقناعهم بأن الغرب لم يكن فى مرحلة تدهور أو ضعف، وأنه ما يزال مستعداً لبذل التضحيات المطلوبة لضمان الصمود ضد أى ضغط أو تهديد سوفياتى. ولخصت مدرسة ريغان رأيها فى أثر البناء العسكرى الأميركي وخصوصاً مبادرة الدفاع الاستراتيجى على التطورات السوفياتية بالقول بأنه وضع الاتحاد السوفياتى وقادته أمام خيارين كلاهما صعب : فإما مجاراة البناء العسكرى الاميركى إلى حد الافلاس، أو عدم مجاراته وبذلك يفقد إدعائه الوحيد الذى يجعل منه قوة أعظم وهى القوة العسكرية. بل ذهبت هذه المدرسة إلى أن عملية البناء العسكرى الاميركى التى تولتها إدارة ريغان كانت هى العامل المساعد الذى أعطى بعداً جديداً للنقاش، الذى كان ظهر فى نهاية عهد بريجنيف فى المعاهد والمراكز البحثية، بل والمؤسسات العسكرية والعلمية، بأن الاتحاد السوفياتى مهدد بأن يصبح من مناطق العالم الثالث اقتصادياً واجتماعياً، وهو المفهوم الذى جرت مناقشته علناً بعد مجيئ غورباتشوف.

غير أن هذه الدعاوى قوبلت بالتشكيك والتفنيد من كثير من الباحثين المحللين الذين اعتبروا أن القول بأن سياسات ريغان كانت هى السبب فى ما حدث، هو قول غير دقيق، سواء فى تفسير أحداث الثمانينات أو فى الفهم الأعمق للقوى التى أدت إلى إنهاء الحرب الباردة. ويستند من يعترضون على تفسيرات مدرسة ريغان إلى أنه يصعب على التحولات السياسية والتاريخية الكبرى أن تكون نتاج قوة واحدة حتى لو

كانت قوة عظمى، وإنما عملية تفاعل عدد من العوامل والتطورات التي تحدث عادة على جانبي الصراع وإن كانت بنسب متفاوتة. وعندهم أن الحرب الباردة انتهت أساساً بسبب فشل النظام السوفياتي ذاته وإن كانت العوامل الخارجية أسرعت به وكثفت من أزمته. ويفصلون هذا بالقول إن المشكلة الرئيسية للنظام السوفياتي كانت في فشله في تقديم مستوى مقبول من المعيشة لشعبه، وفي عدم صلاحية وكفاءة النظام الاقتصادي، ولكن العبء العسكري كان عاملاً مساهماً في الفشل الاقتصادي، وإلى الحد الذي كان فيه الانفاق العسكري السوفياتي استجابة للمستويات الغربية في التسليح، مان عملية البناء العسكري في الثمانينات كانت كالقشة التي قصمت ظهر البعير. وإذا أخذنا بهذا المعنى فإن السياسة الأميركية في عهد ريغان لم تكن إلا عاملاً مساعداً.

ويتفق هنري كيسنجر مع إنكار أن يكون الفضل كله في إنهاء الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي مقصوراً على إدارة ريغان فيعتبر أن النصر في الحرب الباردة لم يكن بالطبع إنجاز إدارة اميركية واحدة فقد تحقق نتيجة احتشاد وتجمع ٤٠ عاماً من الجهد الاميركي و ٧٠ عاماً من جمود الفكر والتطبيق الشيوعي. وأرجع ظاهرة ريغان إلى التلاقى السعيد الحظ للشخصية والفرصة، وفي رأى كيسنجر أن مزج التشدد والأيدولوجي لتجميع الرأى العام الاميركي بالمرونة الدبلوماسية، والتي لم يكن المحافظون يغفرونها من رئيس آخر، هو بالضبط ماكان مطلوباً في فترة الضعف السوفياتي وظهور شكه في نفسه.

أما المؤرخ والدبلوماسي الاميركي والخبير العريق في الشؤون الروسية والسوفياتية جورج كينان فقد عالج إدعاء مدرسة ريغان بقوله «...إن الإدعاء بأن أى حكومة اميركية لديها القدرة والقوة للتأثير بشكل حاسم على التفاعلات الداخلية في بلد كبير آخر هو ببساطة إدعاء طفولى.. إن أى قوة عظمى ليس لديها مثل هذا النفوذ على التطورات الداخلية لقوة أخرى..»، واتساقاً مع موقفه التقليدى الناقد للتركيز الاميركي على القوة العسكرية في التعامل مع الاتحاد السوفياتي، أنكر كينان أن يكون البناء العسكري الاميركي في الثمانينات له تأثير كبير على التغيرات التي حدثت في

هذا البلد، بل ربما أدى العكس إلى المساهمة فى تقوية المتشددىن داخل القىادة السوفىاتىة ومعارضتهم وإعاقتهم للإصلاحات التى كان يحاولها غورباتشوف. وذهب كىنان إلى أن تطوىع الاتحاد السوفىاتى، إنما كان فى المقام الأول نىجة قوى تفاعلت داخل المجتمع السوفىاتى، وكان أهمها فى رأيه فقدان الشعوب السوفىاتىة للوهم حول قدرة نظام دولتهم على تقديم المزايا الاجتماعىة والمادىة التى وعد بها، وعدم رضاء الاقلىات الاثنىة عن خضوعها للأغلبىة الروسىة، وتزايد وعى تلك الشعوب بالظروف خارج بلادها، وبالفجوة التى تفصلها عن الأمم المتقدمة فى الغرب. كل هذه الأوضاع، فى رأى كىنان، هى التى جعلت القادة السوفىات، ذوى البصىرة يستخلصون أن إصلاحاً جذرىاً هو وحده الذى يحول دون تدهور وضع الاتحاد السوفىاتى ومكانته.

القسم الثاني

أسئلة ما بعد الحرب الباردة

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية :

- **في الهيمنة الأمريكية: هل هي إلي زوال؟**
- **كيف تحافظ أمريكا علي هيمنتها أكبر وقت ممكن؟**
- **إلى متى يدوم نظام القطب الواحد؟**
- **هل كان في استطاعه الإدارة الأمريكية بناء استراتيجية عالمية لما بعد الحرب الباردة؟**
- **السياسة الخارجية لإدارة كلينتون: انجاز أم فراغ استراتيجي؟**

في الهيمنة الأميركية ونقادها

القائلين أنها إلى نهاية...

للك في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مباشرة، واختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة أعظم من المسرح الدولي، تركزت الأنظار على الولايات المتحدة باعتبارها القوة التي خرجت «منتصرة» من هذه الحرب، وأصبحت تملك هذا «التجمع الفريد» Unique Compination من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والديبلوماسية التي لا تتحقق مجتمعة لأي قوة دولية قائمة. ودفع هذا الوضع بعدد من المؤرخين والاستراتيجيين الأميركيين إلى التنبؤ بأنه «إذا كان القرن العشرون كان قرناً أميركياً، فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أميركياً كذلك». وبدأت ما أصبح يُعرف بمدرسة الاضمحلال DECLINISTS التي قادها المؤرخ الأميركي بول كيندي، وتنبأت في نهاية الثمانينات باضمحلال القوة الأمريكية مثلما حدث لقوى وإمبراطوريات سابقة، بدأت هذه المدرسة في موقف ضعيف.

واستخدم المبشرون بالقرن الأميركي المتجدد وضع أميركا الجديد لكي يؤكدوا، ليس فقط حق الولايات المتحدة وقدرتها على القيادة العالمية، بل أيضاً على مسؤولياتها عن سلام العالم واستقراره. وإن مثل هذا السلام يحتاج دائماً إلى قوة قادرة على فرض قواعد وعلى التدخل بالقوة إذا اقتضت الضرورة للمحافظة على استقرار النظام الدولي، واستعانوا في هذا على مقالته مورجانتو من أن «أمة ما يجب أن تمسك بالميزان وأن تكون محكماً في النظام الدولي وتضفي ضبط النفس والسلم عليه. وكتب صمويل هانتجتون في هذا الوقت «إن عالماً من دون الزعامة الأميركية سيكون عالماً يتسم بالعنف وعدم النظام بشكل أكثر وأقل ديموقراطية ونمواً واقتصادياً

من عالم يكون فيه للولايات المتحدة نفوذ أكبر من أى بلد آخر فى تشكيل الشؤون الدولية». وذهب بريجنسكى إلى النظر إلى أصدقاء اميركا وحلفائها كتوابع وروافد. وتوقف دعاة الهيمنة والزعامة الأمريكية أخيراً عندما اعتبروه المفارقة التى صاحبت فضيحة مونيكا لوينسكى، والمخاوف التى صدرت عن عواصم عالمية، كانت فى وقت قريب تهاجم ووحذر من الهيمنة الاميركية، المخاوف مما تعرضت له الرئاسة الاميركية من ضعف. إذا كتب أحد المثقفين الفرنسيين البارزين «أن هؤلاء الذين يتهمون الولايات المتحدة بأنها شديدة الوطأة يُصلون من أجل نهاية سريعة لهذه العاصفة»، وكتبت جريدة ألمانية ليبرالية، كانت منذ شهور تتهم الولايات المتحدة بـ «الاستعمار المقنع الجديد»، تعبر عن قلقها من «ترك مشاكل الشرق الأوسط والبلقان وآسيا تُحل من دون مساعدة الولايات المتحدة ورئيس اميركى يحظى بالاحترام». غير أنه بعد أن انحسرت هذه العاصفة، وبدأ الرئيس الاميركى يستعيد توازنه ويؤكد الدور الاميركى فى عدد من الأزمات الدولية، عادت تتردد الاتهامات القديمة حول الهيمنة الاميركية ودورها الذى تريد أن تفرضه على النظام الدولى. هذه المفارقة هى التى أمسك بها أنصار الهيمنة الاميركية للتدليل على دعواهم عن الدور الاميركى الجوهري فى المحافظة على النظام الدولى. ويشددون هجومهم على من يدعون إلى عالم متعدد الأقطاب، خصوصاً الأوربيين منهم الذى يدعون إلى مثل هذا العالم من دون أن يدفعوا ثمنه ومتطلباته ويطالبونهم، بأن يزيدوا موازناتهم الدفاعية بدلاً من انقاصها، وأن يأخذوا القيادة فى أزمات مثل البلقان بدلاً من الانتظار حتى تتحرك أميركا، ويصفون ما تنادى به فرنسا وروسيا وغيرهما من عالم متعدد الأقطاب بالتعدد الزائف، فهم يريدون رأياً متساوياً فى أزمات مثل العراق وكوسوفا من دون أن يمتلكوا قوة مساوية، وما يريدونه حقاً هو زيادة مكانتهم على حساب القوة الأميركية، ومن دون أن يكونوا مستعدين لمثل الفجوة التى ستترتب على تهميش الدور الاميركى، وفى الوقت نفسه يريدون تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومالية فى الغالب.

ويبدو أن هذا التيار الفكرى لم يكن بلا أصداء فى البيانات والفكر الرسمى

الأميركي، إذ ترددت في تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية وغيرها من المسؤولين الأميركيين عبارات مثل : «الامة التي لاغنى عنها»، **The indispensable Nation** و «الدولة ذات المسؤولية الفريدة»، و «المصير الوحيد للعالم».

غير أن هذا التيار وتصاعده في الدعوة والدفاع عن دور أميركي مهيمن في الشؤون الدولية لم يمر من دون نقد وتفنيد من مؤرخين واستراتيجيين أميركيين هم في الواقع جزء من التيار الذي أثار، ومنذ بداية نهاية الحرب الباردة، تحفظات على مايرد على القوة الأميركية من قيود داخلية وخارجية تحد من قدرتها على رسم استراتيجيات عالمية وتنفيذها في الوقت نفسه.

وعلى رغم أن نقاد الهيمنة الأميركية يبدأون بالاعتراف بوضع أميركا الاستثنائي دولياً، بعد الحرب الباردة وأنه ربما منذ روما القديمة لم تتفوق قوة على منافسيها مثلما تفوقت أميركا بعد الحرب الباردة عسكرياً، حيث تحتفظ بالقدرة على الوصول إلى أي منطقة في العالم خلال ساعات، كما أصبح الاقتصاد الأميركي موضع حسد العالم، إلا أنهم في تحليلهم لهذا الوضع الاستثنائي يركزون على عدد من الاعتبارات التي لا يناقشها دعاة الهيمنة الأميركية والتي تتعلق بما تحدثه تلك الهيمنة على : النمو الداخلي الأميركي وإمكاناته، الشخصية الأميركية، تأثيره من ردود فعل عكسية دولياً، وعلى ما قد تفقده أميركا من فرص عالمية.

ففي ما يتعلق بالاعتبار الأول، يرى نقاد الهيمنة الأميركية أنه إذا كان دعاة الهيمنة يعتبرون أن الثمن الذي يمكن أن تدفعه أميركا يمكن احتمالها، إلا أنه من الصعب عليهم أن يبرهنوا بأن الولايات المتحدة سوف تستمر في تحمل هذا العبء أو زيادته، ويستخدمون الالتزام الأميركي في البوسنة باعتباره يقدم نظرة إلى المستقبل. فقد قدر للالتزام الأميركي في البوسنة في البداية ١,٥ بليون دولار، إلا أنه تعدى ذلك إلى ٧ بلايين في نيسان (أبريل) عام ١٩٩٨، ويستمر في التزايد لسنوات مقبلة. وعن قضية مثل توسيع حلف الأطلسي، فإن أكثر التقديرات تحفظاً يوحى بأن دفاعي الضرائب الأميركيين سوف يجبرون على المساهمة بـ ٢٥-٣٠ بليون دولار سنوياً على مدى

السنوات العشر المقبلة لتوسيع الحلف، وربما سيكون المبلغ أكثر، أخذاً في الاعتبار أن توسيع الناتو هو فقط إحدى الركائز المطلوبة والمكلفة لبناء الهيمنة الأميركية، كما أنه ليس هناك حدود جغرافية واضحة للالتزامات التي سيفرضها السعي من أجل الهيمنة الأميركية.

أما الاعتبار المتصل بتأثير سياسة الهيمنة على الشخصية الأميركية فإن نقاد هذه السياسة يرون لها أثراً تآكلية على علاقات البلد الداخلية، فبفعل هذه السياسة، فإن أميركا يمكن أن تتطور إلى مجتمعين، ليس فقط السود في مواجهة البيض، وإنما بين الذين لديهم اتجاهات عالمية، مقابل من لديهم اتجاهات قومية، أو بين هؤلاء الذين حققوا بشكل مباشر في السنوات الأخيرة مكاسب من عولة الاقتصاد، وهؤلاء الذين دفعوا الثمن في صورة خدمة عسكرية، وفقدان الوظيفة، والأجور المنخفضة. ويبدو التعاون بين هذين المجتمعين في أن المجتمع الأول يمثل ١٠-٢٥ في المئة من الشعب الأميركي، وأفراده ومثلهو يسافرون بشكل واسع ويتحدثون لغات أجنبية، ويشعرون بالراحة في طوكيو وروما مثلما يشعرون في نيويورك، وفي مواجهة هؤلاء تقف الأغلبية الواسعة من الأميركيين الذين سيطلب منهم، من غير شك، دفع ثمن سياسة بلدهم في الهيمنة.

ويفترض نقاد الهيمنة الأميركية أنه مع كل هذه العقبات، فإن السعي إلى الهيمنة العالمية لا يمكن أن ينجح، ويرون أن الولايات المتحدة يجب ألا تسعى أو تمارس هذه السياسة، ومثلما حذر هنري آدم، فإن تأثير القوة هو «تضخم الذات وهو نوع من الورم الخبيث الذي ينتهي بقتل المشاركة الوجدانية والتعاطف لدى ضحاياه، وفعلاً فإن فائض القوة الذي تتمتع به أميركا اليوم بدأ ينمو إلى غطرسة نحو الآخرين. وهي غطرسة ستكون لها حتماً آثار عكسية على علاقات أميركا الدولية. فمنذ عام ١٩٩٣ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة من جانب واحد أو تشريعات تهدد بذلك ٦٠ مرة على دولة تمثل ٤٠ في المئة من سكان العالم.

وبشكل متزايد، وفي علاقاتها حتى مع أصدقائها، بدأت الولايات المتحدة تأمر

وتقود بأكثر مما تستمتع، وهي تفرض بشكل متعجرف عقوبات اقتصادية، منتهكة بذلك تفاهمات دولية، وتطالب بحماية قانونية لمواطنيها ودبلوماسيها وجنودها الذين يتعرضون لاتهامات جنائية، في الوقت الذي تصر على تناسي هذا الحق بالنسبة إلى الآخرين، وتعلى بشكل منفرد وجهات نظرها على إصلاحات الأمم المتحدة واختيار سكرتيرها العام.

ويناقش أخيراً نقاد الهيمنة الأميركية ما يمكن أن تؤدي إليه هذه السياسة من فقدان الولايات المتحدة لفرصة صوغ علاقات جديدة بين القوى العظمى، ويستشهدون في ذلك بدعاة الهيمنة أنفسهم وإقرارهم بأن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح على المدى الطويل، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل «الحقيقة البديهية بأن القوة العظمى يجب يوماً ما أن تسقط». وبعبارة أخرى فإن دولة ما أو مجموعة من الدول، ستنتج يوماً ما في تحدى السيطرة الأميركية.

ومن هنا يتصور نقاد الهيمنة الأميركية أن الولايات المتحدة أمامها بديل لذلك فهي تستطيع أن تستخدم هذه اللحظة الفريدة التي تعيشها منذ نهاية الحرب الباردة لكي تصوغ علاقة جديدة بين القوى العظمى. ورغم هذا البديل القائم، إلا أنهم يلاحظون أن أكثر القضايا التي لم تفحص بعناية كافية في السياسة الأميركية هي بالتحديد ما إذا كانت نهاية الحرب الباردة تقدم أولاً تقدم لها فرصة لتغيير قواعد اللعبة الدولية. وعندهم أنه من المؤكد أنه ليس هناك من أمل في تغيير قواعد هذه اللعبة إذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفسها سياسة السيطرة العالمية، فمثل هذه السياسة لا بد ستدفع الآخرين لأن يقاوموا السيطرة الأميركية، ربما بغير نجاح في البداية، ولكن بشكل مؤثر في نهاية الأمر. وبعبارة أخرى فإن سياسة الهيمنة الأميركية ستؤدي إلى أنه في وقت ما سيكون هناك من يتفوق على أميركا عدداً وقوة.

كيف تحافظ أمريكا على هيمنتها

لأكبر وقت ممكن؟

ارتبط اختفاء الاتحاد السوفيتي كنظام ودولة وامبراطورية بانتهاء الحرب الباردة بقواعدها وعلاقتها والتي ظلت تحكم الوضع الدولي لقراءة نصف قرن وفقاً لنظام القطبية الثنائية، وكان من الطبيعي أن ينشغل العالم بمؤسساته الرسمية، ومراكزه البحثية بسؤال رئيسي حول طبيعة النظام الجديد وحول القوة أو القوى التي ستحكمه وهل ستكون قوة واحدة تنفرد به، أم قوتين تعبران به إلى نظام القطبية الثنائية، أم قوى متعددة تشترك في توجيهه على أساس تعدد المراكز وتداخلها؟ حول هذا التساؤل تبلور افتراضان رئيسيان ذهب الأول إلى القول بأن عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون عالم القوة الواحدة وهي الولايات المتحدة التي لاتتحداها قوة أخرى بحكم ما تمتلكه من تجمع فريد للقوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والجاذبية الحضارية، وهي العوامل التي لاتتحق مجتمعة لقوة أخرى واحدة، أما الافتراض الثاني فهو الذي تصور أن النظام الجديد سيكون متعدد القوى حيث ستنوع فيه مراكز القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وحدد هذه القوى في: أوروبا الموحدة واليابان تشاركها مجموعة دول جنوب شرق آسيا الصاعدة.

وقد شارك «زيجنيو برجنسكي»، باعتباره أحد المفكرين الإستراتيجيين البارزين في الولايات المتحدة والذي تخصص أساساً في شئون الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية في نشوئها وتطورها، وانهارها وتفككها، وخلال ذلك بقضايا الحرب الباردة وبشكل خاص قضايا إدارة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي شارك في هذا الجدل الواسع بعد الحرب الباردة، وقدم الخطوط العريضة لتصوره

للمرحلة الجديدة للنظام والمستقبل علاقات القوى فيها وذلك فى عمل أصدره عام ١٩٩٧ (The Grand chess board: American Primacy and its Geostratigic imperatives).

فى هذا العمل أخذ برجنسكى جانب أنصار الافتراض الأول الذين قالوا بامتلاك الولايات المتحدة لمقومات القوة العالمية الشاملة التى لا تتحقق مجتمعة لقوة غيرها، وإن كان برجنسكى - كغيره من المفكرين الإستراتيجيين أصحاب الخبرة الدبلوماسية الأمريكيين من أمثال هنرى كيسنجر وسايروس فانس - اعتبر أن ثمة قيوداً قد أصبحت ترد على قدرة أمريكا على التصرف المنفرد، واستشهد على ذلك، بين أمثلة أخرى، بحرب الخليج التى رغم الأداء العسكرى الأمريكى المرموق فيها كانت تحتاج لكى تشن هذه الحرب إلى التأييد العالمى والسياسى - غير أن الثغرة الرئيسية التى ركز عليها برجنسكى كانت فى خلو رسالة الولايات المتحدة وصورتها العالمية من المضمون الثقافى وفراغها الأخلاقى والروحى. لذلك انتهى برجنسكى فى وصف الوضع الأمريكى بأنه وضع متناقض Ambivalent وأن التفوق الأمريكى يمثل واقعاً ووهماً فى آن واحد.

والواقع أن زيغنيو برجنسكى، مع هنرى كيسنجر، وكذلك مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، يقدمون نماذج لوزراء الخارجية الأمريكيين الذين أثرت أصولهم وخبراتهم الأوروبية على تصورهم وصياغتهم للسياسة الخارجية الأمريكية وإدرااتهم لدبلوماسية. فمنذ بداية حياته الأكاديمية ودراساته للاتحاد السوفيتى كنظرية ودولة وامبراطورية، حتى مساهماته الرسمية كمستشار للأمن القومى لإدارة كارتر ١٩٧٧ - ١٩٨١، كان من الواضح تأثر برجنسكى بأصوله البولندية فى رؤيته وتحديد الأهداف والنوايا والدوافع السوفيتية.

كذلك فإن كل من أرخ لحياة هنرى كيسنجر الأكاديمية والعملية ينبه إلى أن سبر أغواره وفهم ممارسته الدبلوماسية يتطلب فهم تأثره بترتيبه وخبرته الأوروبية وحيث كان أبطاله الذين شكلوا رؤيته التاريخية والفلسفية شخصيات أوروبية من أمثال كانط،

واشبنجلر، ومترنيخ، وبسمارك، وأرنولد توينبي، فهم الذين صاغوا بناءه الفكري والفلسفي، فمن أفكار فلاسفتهم، وممارسات رجال الدولة وساستها، ومن تجربته الأوروبية، أصبح كسينجر أكثر حساسية لعنصر المأساة في التاريخ، وأكثر خوفاً من التغيير الثوري، وأكثر اقتناعاً بالنماذج التي صاغوها من أجل السلام والاستقرار في أوروبا بعد التجربة النابليونية، ونموذج توازن القوى الذي حاول تطبيقه على الواقع الدولي بعد الحرب الثانية.

أما وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فإن أصولها الأوروبية الشرقية تفسر تركيزها منذ شهورها الأولى من ولايتها على المسرح الأوروبي واعتبارها أنه مازال مركز استقرار العالم، وتصميمها وعباراتها المتشددة، على توسيع حلف الأطلنطي وامتداده شرقاً وأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار وحماية عملية «التحرر» السياسي والاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا بل مناطق مهمة من الاتحاد السوفيتي السابق.

وبعد قرابة خمس سنوات من كتابة (خارج السيطرة) out of Controle يعود برجنسكى كي يطور مفاهيمه عن قوى وعلاقات ما بعد الحرب الباردة ويزيدها تحديداً، وأهم من ذلك لكى يقدم دليلاً فلسفياً وعملياً للسياسة الأمريكية للقرن الواحد والعشرين، ولكى يجيب عن سؤال مركزي، وهو كيف تحافظ الولايات المتحدة على ما اعتبره «وضعها الفريد» وبروزها، كالقوة العالمية الأولى والوحيدة حقاً، ولكى يرسم السياسات والإستراتيجيات التي تحول دون ظهور قوة أو قوى تتحدى مكانة الولايات المتحدة وزعامتها ومصالحها وبشكل خاص في هذه القارة الضخمة أوراسيا التي تجمع في طرفها الغربى : أوروبا التي مازالت موطن الكثير من قوة العالم الاقتصادية والسياسية، ومنطقتها الشرقية : آسيا، التي أصبحت مركزاً حياً للنمو الاقتصادي والتفوق السياسى الصاعد، ومثل هذا الوضع الجيوستراتيجى الحاسم هو الذى يجعلها «رقعة الشطرنج الكبرى» التى سوف يستمر عليها ويتقرر فيها الصراع على النفوذ والتفوق العالمى.

رغم أن برجنسكى يجعل من أوراسيا النقطة المركزية فى مشروعه للجيوستراتيجية الأمريكية العالمية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فى نقاطها الحساسة فى الخليج، أو فى الصراع العربى الإسرائيلى أو دول محورية فيها مثل تركيا وإيران، تبدو مؤثرة فى صياغته للجيوستراتيجية الأمريكية العالمية، وفى تحليله للاعتبارات والدوافع الأمريكية الشاملة. فرد الفعل الأمريكى الشامل للغزو السوفيتى لأفغانستان لم يكن فقط موجها للقوة السوفيتية وإنما أساساً من أجل بناء واسع النطاق للوجود الأمريكى فى منطقة الخليج وكرادع لآى تقدم سوفيتى محتمل فى هذه المنطقة، وبهذا الشكل حققت الولايات المتحدة مصالحها والتزامها بهذه المنطقة على قدم المساواة مع تصورهما لمصالحها الأمنية فى شرق وغرب أوراسيا.

وعندما يناقش برجنسكى التوجه الأمريكى نحو الوحدة الأوروبية يدلل على تناقضات هذا التوجه الذى يرحب بهذه الوحدة علناً ولكنه يعارضها حين تتخذ مواقف استقلالية وتريد لها أن تنتقل من وضع مجرد الحليف إلى شريك متساو، ويدلل على ذلك بالاعتراضات الأمريكية على دور أوروبى مستقل فى منطقة الشرق الأوسط وهى المنطقة الأكثر اقتراباً لأوروبا ولها معها مصالح طويلة. كما يشير إلى الاختلافات الأمريكية الأوروبية حول العراق وإيران وهى الاختلافات التى عاجلتها الولايات المتحدة كقضية تبعية وخضوع لا كاختلافات بين شركاء متساوين.

وكما لاحظنا، فقد رفع برجنسكى بدولتين من دول الشرق الأوسط، وهما تركيا وإيران إلى مستوى القوة الجيوستراتيجية، بما يحاولانه من بناء نفوذ لهما خارج حدودهما، كما ربط، من ناحية أخرى، بين ما قد ينشأ منهما من عدم استقرار ومن إمكانية انطلاق العنف فى مناطق أبعد منهما.

هكذا، فإن النقطة التى ينطلق منها برجنسكى، فى توصيف الوضع الأمريكى الدولى، أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد ترك الولايات المتحدة فى مركز فريد أصبحت

فيه القوة العالمية الأولى والوحيدة حقاً. فى مثل هذا الوضع تقف أمريكا متفوقة فى المجالات الأربعة الحاسمة للقوة العالمية : عسكرياً، حيث تستطيع أن تصل به إلى أى مكان فى العالم، واقتصادياً حيث مازالت القاطرة الرئيسية للنمو العالمى حتى لو تعرضت للتحدى فى بعض الوجوه من اليابان وألمانيا، وتكنولوجيا، حيث مازالت تحتفظ بالقيادة الشاملة فى المناطق الحاسمة للتجديد.

ورغم حديث برجنسكى فى «خارج السيطرة» عن خلو الرسالة الأمريكية الثقافية من المضمون الأخلاقى، فقد اعتبر فى كتابه الأخير، أن جاذبية الولايات المتحدة الثقافية مازالت لاتجارى عالمياً وخاصة بين شباب العالم. ويضيف برجنسكى إلى مصادر القوة الأمريكية تلك سلسلة التحالفات التى تمتد عبر العالم وتقف فيها أمريكا فى مركز القوة : الناتو، المنتدى الآسيوى الباسفيكى (APEC)، الشبكة العالمية من المنظمات والمؤسسات الدولية المالية مثل البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. هذه فى تقدير برجنسكى هى المجموعة التى تحقق للولايات المتحدة مركزها اليوم كالقوة العالمية الأعظم والوحيدة. غير أنه فى تقديره كذلك أن هذا الوضع هو وضع مؤقت فلم يحدث فى التاريخ أن احتفظت إمبراطورية بالزعامة العالمية إلى ما لانهاية، ولكن فترة دوامه وما يتبعه هو أمر حاسم ليس فقط، بالنسبة للولايات المتحدة ولكن بشكل عام للسلام والاستقرار العالمى، فمثلما اعتبر مورجانتو أن أمة ما يجب أن تمسك بالميزان وأن تكون الحكم فى النظام الدولى وتضفى ضبط النفس والسلم عليه، ومثلما بنى صمويل هنتجتون وغيره على ذلك بشكل جريء بأن عالماً دون قيادة أمريكية سيكون عالماً يتصف بمزيد من الضعف وعدم النظام وأقل ديمقراطية ونمواً اقتصادياً، كذلك يعتبر برجنسكى أن البزوغ المفاجئ للقوة العالمية الأولى والوحيدة قد خلق موقفاً يصبح فيه أى إنهاء سريع لتفوقها - سواء بسبب انسحاب أمريكا من العالم أو بسبب الظهور المفاجئ المنافس ناجح - إسراعاً بالفوضى العالمية.

ولكن كيف تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، وكيف تحول دون ظهور قوى تتحداه أو تضعفه، وبشكل خاص فى قارة أوراسيا أوسع قارات العالم، وأكثر محورية جيوبوليتيكياً، وبحيث إن القوة التى تتحكم فيها سوف تتحكم فى العالم، فحوالى ٧٥٪ من سكان العالم يعيشون فى أوراسيا، كما أن معظم ثروة العالم تقع فيها، وتمثل أوراسيا ٦٠٪ من الناتج الإجمالى للعالم وبها ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المحققة فيه. يضاف إلى ذلك أنه فى أوراسيا تقع أكثر دول العالم ديناميكية وتأكيداً لذاتها، وأوسع الاقتصاديات وأضخمها إنفاقاً على الأسلحة، وفيما عدا واحدة، و فإن كل دول العالم النووية تقع فى أوراسيا، وباستثناء واحدة فإن كل الدول ذات البرامج النووية غير العلنية تقع فيها، وبها أكبر قوتين سكاناً ف العالم وتطلعان للسيطرة الإقليمية، كما أن كل القوى المحتملة لتحدى التفوق الأمريكى سياسياً واقتصادياً تقع فى أوراسيا، وبشكل تراكمى فإن قوة أوراسيا يمكن أن تلقى ظلالها وترجح القوة الأمريكية. وبما يضاعف من التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة أنها رغم أن نطاق سيطرتها العالمية عظيم إلا أن عمقه ضحل ونمده قيود داخلية وخارجية، ورغم ما تمارسه الهيمنة الأمريكية من نفوذ حاسم إلا أنه ليس المتحكم المباشر، ذلك أن تعدد وتنوع نطاق أوراسيا وكذلك قوة بعض دولها يحد من عمق النفوذ الأمريكى ونطاق التحكم فى مجرى الأحداث، فهذه القارة الضخمة شديدة الاتساع والسكان والتنوع الثقافى. وتكونها من عديد من الدول الديناميكية سياسياً وذات الطموحات التاريخية، لن تسير أو تدعن حتى لأكثر القوى العالمية نجاحاً وتفوقاً اقتصادياً وسياسياً. لكل هذه الأسباب يعتبر برجنسكى أن أوراسيا هى رقعة الشطرنج الكبيرة التى يجرى ويستمر عليها النضال من أجل التفوق العالمى، ولأن هذا النضال يجرى فى ظروف معقدة وقيود ترد على حدود القوة الأمريكية والتغيرات فى طبيعة الموقف العالمى نفسه وحدود استخدام القوة، والنمو المتزايد للاعتماد المتبادل بين الأمم، لذلك فإن هذه المعضلات تتطلب اللعب على رقعة الشطرنج تلك، مهارة سياسية عالمية، واستعمالاً حريصاً وانتقائياً ومدروساً للموارد

ولمصادر القوى والمناورة الدبلوماسية، وبناء التحالفات وأشكال التعاون.

والواقع أن نظرة برجنسكى وتقويمه الجيوبولتيكى لأوراسيا كمسرح ومركز للصراع العالمى على التفوق والقيادة، قد لازم فكره خلال فترة الحرب الباردة وبحثه فى كيفية إدارة الولايات المتحدة لصراعتها على السيادة العالمية مع الاتحاد السوفيتى، ففى عام ١٩٨٦ أصدر كتاباً (Game Plan: How to conduct The U. S-Soviet Contest) كانت نقطة انطلاقه فى إدارة هذا الصراع ما اعتبره الصراع الجيوبولتيكى حول أوراسيا، فرغم نطاق الصراع العالمى، فإن له أولوية مركزية فى أوراسيا، ففى هذه المنافسة تكون أرض أوراسيا هى نقطة التركيز الجيوبولتيكى وجائزتها الجيوبولتيكية، والصراع حولها هو صراع شامل يشن على ثلاث جبهات استراتيجية : الغرب الأقصى، والشرق الأقصى، والجنوب الغربى. فى هذا السباق كان منع القوة السوفيتية من السيطرة على أوراسيا بالنسبة للولايات المتحدة الشرط الأول لتحقيق نتائج مقبولة للصراع، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، كان طرد الأمريكين من أوراسيا من خلال عملية اختراق سياسى أو عسكرى على الجبهات الاستراتيجية الثلاث يظل الشرط الرئيسى لنجاح حاسم فى الصراع التاريخى.

ومادام الهدف الرئيسى لبرجنسكى وهو يصوغ جيواستراتيجية أمريكية لإدارة وضع أمريكا الفريد بعد الحرب الباردة، الاحتفاظ بزعامتها العالمية، والعمل على عدم بروز قوة أو قوى دولية تتحدى هذه الزعامة والمصالح الأمريكية ومادامت أوراسيا هى أكثر مسارح العالم أهمية وعليها يقع أكثر المنافسين المحتملين للزعامة الأمريكية، لذلك تصبح نقطة انطلاق هذه الجيواستراتيجية، ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لها عالميا، هى تحديد اللاعبين الرئيسيين سواء كانوا لاعبين جيواستراتيجيين، والذين لديهم القدرة والارادة الوطنية على ممارسة القوة والتفوق فيما وراء حدودهم من أجل تغيير الأوضاع الجيوبولتيكية القائمة وبالدرجة التى تؤثر على المصالح الأمريكية، أو الدول المحورية Pivotal التى تنبع أهميتها لامن قوتها ودوافعها، ولكن من موقعها الحساس ومن نتائج ظروفها المعرضة للأخطار. وبهذين المعيارين يجرى برجنسكى مسحاً شاملاً

لأرض المسرح فى أوراسيا محدداً الدول التى تنطبق عليها مواصفات كل منهما.
ويضع برجنسكى فى المجموعه الأولى - اللاعبين الجيوستراتيجيين - كلا من :
فرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين والهند باعتبارهم من اللاعبين الرئيسيين النشطين،
أما بريطانيا، واليابان وأندونيسيا، فرغم أهميتهم المعترف بها، إلا أن أوضاعهم
لاتؤهلهم لهذه المكانة.

أما المجموعه الثانية - وهى الدول المحورية جيوبوليتيكيا - فيحددها بأوكرانيا،
وأذربيجان، وكوريا الجنوبية، تركيا وإيران، وإن كان يعتبر كلا من تركيا وإيران -
والى درجة ما فى نطاق قدراتهم المحدودة - نشطتين جيوستراتيجيا.

وفى تقويم إمكانات دول هاتين المجموعتين ، وعناصر قوتها وضعفها، وتأثيراتها
المتبادلة، وما قد ينشأ من تحالفات بينها بشكل يؤثر على علاقات القوة الإقليمية أو
العالمية وبالتالي على المصالح والتفرد الأمريكى الراهن، يعتبر برجنسكى أنه بين
المجموعه الأولى فإن فرنسا وألمانيا هما اللاعبان الجيوستراتيجيان الرئيسيان، باعتبار
ان كليهما مدفوعتان برؤية لأوروبا الموحدة، ورغم اختلافهما حول المدى والطريقة
التي ترتبط بها منذ هذه الوحدة بأمريكا، ولكنهما تريدان صياغة شيء طموح جديد
لأوروبا، ومن ثم تغيير الوضع الراهن وعلى التقبض منهما فإن بريطانيا ليست لاعبا
جيوستراتيجيا، فهى لاتحمل رؤية طموحة لمستقبل أوروبا، وتدهورها النسبى خفض
من طاقتها على أن تلعب الدور التقليدى كقوة توازن فى أوروبا، فهى لاعب
جيوستراتيجى معتزل، ومع هذا فهى مازالت مهمة للولايات المتحدة بما تملكه من
نفوذ عالمى من خلال الكومنولث وولائها الشديد، وكقاعدة عسكرية حيوية،
وكشريك وثيق فى النشاطات المخبرية.

أما روسيا فهى رغم ضعفها، ووعكتها التى قد تطول، إلا أنها مازالت لاعباً
جيوستراتيجيا رئيسيا، فمجرد وجودها له أثره الكبير على الدول المستقلة حديثا فى
فضاء أوراسيا الواسع من الاتحاد السوفيتى القديم، ومازالت تمنى النفس بأهداف

جيوبوليتكية طموحة، وهى تعلن ذلك، وبمجرد أن تستعيد قوتها فسوف تترك أثرها أيضا بشكل مهم على جيرانها الغربيين والشرقيين.

كذلك من الصعب الجدل حول وضع الصين كلاعب جيوسراتيجى رئيسى، فهى بالفعل قوة إقليمية مهمة، ومن المحتمل أن تكون لها آمالها الأوسع أخذاً فى الاعتبار تاريخها كقوة عظمى ونظرتها للدولة الصينية كمركز عالمى، بل إن الخيارات التى بدأت الصين تكوينها لنفسها بدأت بالفعل فى التأثير على التوزيع الجيوبوليتكى للقوة فى آسيا، فى الوقت الذى من المقدر أن تعطيها قوة اندفاعها الاقتصادى قوة مادية أعظم وطموحات متزايدة، ومع ظهور الصين الكبرى (Greater China) لن تبقى قضية تايوان نائمة مما سوف يؤثر حتماً على مركز أمريكا فى الشرق الأقصى، كذلك خلق تفكك الاتحاد السوفيتى على الطرف الغربى للصين سلسلة من الدول التى لا تستطيع الصين أن تقف منها موقف عدم المبالاة. وهكذا فإن روسيا أيضا سوف تتأثر ب بروز الصين الأكثر نشاطاً على المسرح العالمى.

أما اليابان فرغم أنها واحدة من أكبر القوى الاقتصادية فى العالم وتملك إمكانية ممارسة قوة سياسية من الدرجة الأولى، إلا أنها بفعل ضبط النفس الذى تمارسه على نفسها فإنها لا تتصرف على هذا الأساس وتتخلى عن اتباع دور مسيطر إقليمى، وتفضل بدلاً من ذلك أن تعمل تحت الحماية الأمريكية، وهذا التحكم اليابانى فى النفس يسمح للولايات المتحدة أن تلعب دوراً مركزياً فى الشرق الأقصى، وبذلك لاتصبح اليابان لاعباً جيوسراتيجياً رغم إمكاناتها الواضحة لأن تصبح كذلك وخاصة إذا غيرت الصين والولايات المتحدة سياساتهما الراهنة.

كذلك من السهل تفسير عدم اعتبار إندونيسيا كلاعب جيوسراتيجى نشط، فرغم أنها أكثر دول جنوب شرق آسيا أهمية إلا أنه يحد من قدرتها على أن تمارس نفوذاً مهماً الحالة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الإندونيسى، واستمرار عدم اليقين حول السياسات الإقليمية، وجزرها المتفرقة وتعرضها للصراعات الإثنية، إلا أنها عند نقطة

ما يمكن أن تكون عائقاً مهماً للأمانى الصينية تجاه الجنوب.

وعلى النقيض من إندونيسيا تمر الهند بعملية تأسيس نفسها كقوة إقليمية وتنظر إلى نفسها كلاعب عالمي رئيسي محتمل كذلك كمنافس للصين، الأمر الذي قد يكون مبالغاً فيه، ولكنها من غير شك من أكثر دول جنوب آسيا قوة، وقوة مسيطرة من نوع ما، وهى أيضاً قوة نووية وقد أصبحت كذلك ليس فقط لكى تخيف باكستان وإنما لكى توازن الصين نووياً كذلك.

أما المجموعه الثانية وهى الدول المحورية جيوبوليتيكياً، فإن أوكرانيا تقع بينها كفضاء مهم وجديد على رقعة شطرنج أوراسيا، وهى محور جيوبوليتكى لأن نفس وجودها كبلد مستقل يساعد فى عملية تحول روسيا، فبدون أوكرانيا لاتصبح روسيا إمبراطورية يورو آسيوية، وإذا استطاعت روسيا أن تستعيد سيطرتها على أوكرانيا بـ ٢٥ مليوناً ومصادرهما الرئيسة وكذلك مداخلها على البحر الأسود، فإن روسيا سوف تستعيد أوتوماتيكياً الإمكانيات لأن تصبح دولة إمبريالية قوية تمتد عبر أوراسيا.

كذلك أذربيجان بمصادرهما الواسعة فى الطاقة ذات موقع جيوبولوتيكى حرج، وهى الفلينة للزجاجة التى تحتوى على ثروات حوض بحر قزوين ووسط آسيا، ويمكن أن يصبح استقلال دول وسط آسيا بلا معنى تقريباً إذا ما خضعت أذربيجان تماماً لسيطرة موسكو.. وغالباً، وكما فى حالة أوكرانيا، فإن مستقبل أذربيجان وآسيا الوسطى حاسم فى تحديد ما قد تصبح عليه روسيا أو لاتصبح.

أما تركيا وإيران فهما مناهكتان فى إقامة درجة ما من النفوذ فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى مستغلتين تراجع القوة الروسية ولهذا السبب يمكن اعتبارهما لاعبين جيواستراتيجيين إلا أن كلا منهما تواجه مشكلات داخلية خطيرة وقدرتهما على التأثير فى تحولات إقليمية رئيسية فى توزيع القوى محدودة، فضلاً عن أنهما متنافستان الأمر الذى ينفى نفوذ بعضهما البعض، غير أنه رغم هذه القيود فإن كلا من

تركيا وإيران هما أساساً دول محورية جيوبوليتيكية، فتركيا هي عنصر استقرار منطقة البحر الأسود وتنحكم في مداخلها منها وإلى البحر المتوسط، وتوازن روسيا في القوقاز، وما زالت تقدم الدواء المضاد للأصولية الإسلامية وتعمل كمرساة للذراع الجنوبي للناتو، كما أن تركيا غير المستقرة من المحتمل أن تطلق عنقا أكثر من المناطق الجنوبية من البلقان في الوقت التي تساعد فيه على إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثاً في القوقاز.

وأخيراً، فإن كوريا الجنوبية هي دولة محورية جيوبوليتيكية في الشرق الأقصى ويمكن أمريكا من أن تحمي اليابان وبذلك تحول دون أن تصبح اليابان قوة عسكرية كبيرة ومستقلة، وأي تغير مهم في وضع كوريا الجنوبية سواء من خلال الوحدة أو التحول إلى منطقة نفوذ صينية، سوف يغير بالضرورة بشكل جذري دور أمريكا في الشرق الأقصى وهكذا يتغير دور اليابان كذلك.

منذ منتصف الثمانينات، وقبل تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، بدأت في الحياة السياسية والفكرية في الولايات المتحدة عملية فحص للتغيرات الأمريكية الشاملة وما بدا من تراجع نسبي لهذه القدرات مقارنة بقوى أخرى منافسة وتحديدأ أوروبا واليابان والصين. وقد تبلورت عملية البحث هذه فيما أصبح يعرف بمدرسة الانعزاليين *isolationalist* : التي رأى أصحابها أن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادي والذي شمل أيضاً القدرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية، وكان رمز هذه المدرسة هو الباحث والمؤرخ بول كيندي والذي دارت دراسته الضخمة، (The rise and Fall of the Great Powers) وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، حول تساؤل مشابه لما يبحثه برجنسكي اليوم حول إمكانات الولايات المتحدة على البقاء باعتبارها القوة الأولى في العالم.

وكان من أكبر رموزها أيضاً، والتر رسل، دافيد كاليو وهي المدرسة التي انتهت في توصيف الوضع الأمريكي مع نهاية الثمانينات في ثلاثة افتراضات :

- إن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الاقتصادى مقارنة بقوى ثلاث هي اليابان وأوروبا الغربية والدول الصناعية الجديدة.

- إن القوة الاقتصادية هي العامل المركزى فى قوة أية أمة وأن هبوطها فى هذه القوة سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى للقوة.

- إن الانحدار النسبى للقوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير جداً على الأغراض العسكرية.

فى مقابل هذه المدرسة ظهرت مدرسة الدوليين internationaliste وهى تركز على الدور القيادى الأمريكى، والتي اعتبرت أن الولايات المتحدة لاتتراجع وإنما تتجدد، وأن هذا المعيار يمثل الاختبار النهائى للقوى العظمى فى استمرارها، وأن طابع المنافسة والهجرة والرأى الاجتماعى هو الذى يمكن الولايات المتحدة من مواجهة هذا الاختبار أكثر من أى قوة أخرى عظمى فى الماضى والحاضر، وعند هذه المدرسة، فمقارنة بالقوى العظمى الأخرى، فإن القوة الأمريكية متعددة الأبعاد بشكل غريب، ومثل هذا الوضع هو الذى يجعل دور الولايات المتحدة حيويًا ومطلوباً فى حل المشكلات الإقليمية.

وإذا كان هذا الجدل بين المدرستين قد دار قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، فقد اكتسبت المدرسة الثانية وأنصاره حججاً أقوى بعد انتهاء الحرب الباردة والوضع الذى خرجت به الولايات المتحدة منها، وهو الوضع الذى ذهب معه أنصارها إلى تخطى مقولة هنرى لويس حين قال منذ ٥٧ عاماً إن القرن العشرين «هو القرن الأمريكى» إذ أن الأصح فى نظرهم أن القرن الواحد والعشرين هو القرن الأمريكى.

غير أنه فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة مباشرة بدأت عملية البحث فى قدرات الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى وتحديدًا أوروبا، واليابان، والصين، تأخذ مضمونها أشمل وأكثر تحديدًا وهو تحديد طبيعة النظام الدولى الجديد، وأى من القوى التى تمتلك مقومات قيادته منفردة أو ثنائية أو بشكل متعدد. وبالإضافة إلى البحث فى

قدرات الولايات المتحدة وما يؤهلها أو لا يؤهلها لقيادة العالم، اتجه البحث البحث بطبيعة الحال إلى القوة المرشحة لمناقستها على هذه المكانة وتحديد أوروبا، واليابان والصين.

فبالنسبة لأوروبا اعتبر من قوموا قدراتها أن القاعدة الإنتاجية الاقتصادية التي تمتلكها في حالة وحدتها يمكن أن تجعل منها قوة منافسة لاستطيع قوة أخرى أن تجاريها، إلا أن هذا التوقع ظل مشروطاً بتحقيق أوروبا لوحدها السياسية والاقتصادية الأمر الذي أظهرت مؤشرات وخاصة تجربتها في يوغوسلافيا، عدم إمكان تحقيقه بشكل حقيقى في المستقبل القريب، وأن عملية الوحدة ستكون صعبة يتداخل فيها التقدم مع التراجع، وهو الأمر الذي دفع برجنسكى نفسه في هذا الوقت إلى القول بأنه حتى تحصل أوروبا على هوية سياسية وتُشرب وحدتها مضمونا أكثر طموحاً وأكثر جاذبية على نطاق عالمى، فإن أوروبا ستظل بلا رأس وبلا روح.

وبالنسبة لليابان، فقد أخذت المناقشات حول قدراتها من اتجاهين الأول وهو الذى استند إلى قوة الاندفاع التى اكتسبتها خلال الأعوام العشرين الماضية وانتقلت به إلى أكبر دائن فى العالم، وأكثره فى المساعدات الخارجية، وامتلاكها لفائض يبلغ ١٢٠ بليون دولار سنوياً، الأمر الذى دفع تقديرات رسمية إلى تصورها «كقوة اقتصادية أعظم تبدو سيطرتها العالمية لامفر منها ولا يمكن زحزحتها». ومن ثم استخلص هذا الاتجاه أن الحرب الحقيقية للولايات المتحدة هي مع اليابان وأن الولايات المتحدة تخسر هذه الحرب. أما الاتجاه الثانى فهو الذى أخضع هذا التقييم للفحص فى ضوء ما رصده من قيود اقتصادية وسكانية واجتماعية وثقافية ترد على الوضع اليابانى وتجعل من الصعب على اليابان أن تمتلك القوة الشاملة لقيادة العالم.

أما الصين فقد جذب المناقشات حولها ماحققته فى الثمانينيات من معدل نمو بلغ ١٠٪ سنوياً، ١٣٪ فى بعض المناطق الساحلية، الأمر الذى يمكن أن يؤهلها فى الحقبة الأولى من القرن القادم لكى تصبح القوة الاقتصادية الرابعة، وأن تتصدى فى عام

٢٠٢٠ لاقتصاديات الولايات المتحدة. غير أن هذا التقدير لقدرات الصين خضع كذلك للتحفظ، فقد لاحظ تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن (١٩٩١) أن مجموع الناتج القومي للصين بلغ عام ١٩٩١ ، ٣٧١ بليون دولار، وهو أقل من دول أوروبية متوسطة مثل إيطاليا (ترليون دولار) وأسبانيا (٥٢٧ بليون دولار). غير أن أهم هذه التحفظات كانت حول اليقين حول مستقبل النظام السياسى فى الصين وإمكاناته على المحافظة على وحدتها وتماسكها.

واليوم (١٩٩٧) يعود برجنسكى - فى بحثه الشامل عن قدرات القوى التى يمكن أن تتحدى الزعامة العالمية للولايات المتحدة - إلى مواصلة هذا التقييم لإمكانات القوى الثلاث : أوروبا، اليابان، والصين، فضلاً عن روسيا «رغم ضعفها الحالى والذى قد بطول»، فمواصلة لحكمه الذى انتهى إليه فى (خارج السيطرة) عن حالة أوروبا من أنها - حتى تحقق وحدتها - ستظل بلا رأس ولاروح، يعتقد برجنسكى أن أوروبا، والتى بحكم مايربطها بالولايات المتحدة من روابط حضارية وتاريخية، يمكن أن تكون جسر العبور الديمقراطي للولايات المتحدة إلى أوراسيا، ليست إلا رؤية ومفهوما وهدفا ولكنها ليست واقعا. وقد تكون بالفعل سوقاً مشتركة ولكنها أبعد عن أن تكون كياناً سياسياً واحداً، وأكثر من ذلك فهى حتى الآن مازالت محمية أمريكية، وبحيث تذكر بالإقطاعات، والتوابع التاريخية القديمة، وهو الأمر الذى يعتبره غير صحى سواء لأمريكا أو للأمم الأوربية، ويزداد الأمر سوءاً بالتدهور الأكثر انتشاراً فى الحيوية الداخلية لأوروبا، وفيما يلاحظ من افتقار الثقة وقوة الاندفاع الخلاقه، والاتجاه الانعزالي والهروب من المعضلات الأوسع للعالم - غير أن هذه الصورة التى يرسمها برجنسكى لأوروبا والتى تؤهلها فى الوقت الراهن لمنافسة المكانة الأمريكية لا تمنعه من أن يتصور أنه - فى مرحلة ما - فإن أوروبا متحدة وقوة حقا يمكن أن تصبح منافسا عالميا سياسيا للولايات المتحدة، وأن تكون بالتأكيد منافساً اقتصاديا وتكنولوجيا صعباً فى الوقت الذى تختلف فيه مصالحها الجيوبوليتيكية فى الشرق الأوسط وأماكن أخرى بشكل عام عن مصالح الولايات المتحدة، وإن كانت أوروبا تلك فى تقديره النهائى ليست أمراً محتملاً فى المستقبل القريب.

أما عن اليابان كقوة مرشحة لتحدي الولايات المتحدة فإن برجنسكى يرفض «التحليل الهادف» الذى كان وراء المخاوف الأمريكية من اليابان وتنبا بظهورها الحتمى كقوة عالمية عظمى تنافس أمريكا فى التكنولوجيا المتقدمة، وأنها ستصبح عن قريب مركزاً لإمبراطورية المعلومات. ويعتبر برجنسكى شأنه شأن باحثين آخرين، أن أصحاب هذا التحليل تغيب عنهم عوامل الضعف فى الوضع اليابانى من حيث اعتمادها الكامل على التوفيق المنظم للموارد والتجارة العالمية وعلى الاستقرار العالمى بوجه عام كما تكتنفها عناصر ضعف داخلية سياسية واجتماعية وسكانية بدا أنها تطفو على السطح، وإذا كانت اليابان حقاً غنية، وديناميكية وقوية اقتصادياً، إلا أنها أيضاً معزولة إقليمياً ومحدودة سياسياً باعتمادها على حليف قوى هو الضامن الأساسى للاستقرار العالمى.

ويتساءل برجنسكى عما إذا كانت اليابان تستطيع أن تصبح قوة إقليمية فى منطقة مازالت فيها موضع الكراهية وحيث تبرز الصين كقوة إقليمية بارزة وهل تستطيع اليابان أن تصبح قوة عالمية شاملة حقاً دون أن تفوض التأيد الأمريكى لها وتثير مزيداً من العداء الإقليمى. مثل هذه الأسئلة لم تكن لتثار خلال الحرب الباردة، أما اليوم فقد أصبحت أسئلة استراتيجية بارزة وتثير حواراً حياً بشكل متزايد فى اليابان، وهو ما تبلورت عنه أربعة توجهات حول ما يجب أن تكون عليه الجيوستراتيجية اليابانية. اقترح الأول المحافظة على العلاقة اليابانية الأمريكية القائمة باعتبارها جوهر جيوستراتيجية اليابان، وركز الثانى على حقيقة أن اليابان هى أساساً قوة اقتصادية وعليها أن تتبع سياسة الاندماج فى الاقتصاد العالمى والتى تُدعم بشكل هادئ وضعها الدولى، ويتصور التوجه الثالث أن اليابان بإمكانها أن تجعل ما بعد الحرب الباردة، شيئاً مختلفاً بأن تهجر سياستها الدولية وأن ترتبط بشكل آخر بالسياسات العالمية وأن تأخذ القيادة فى جهود حفظ السلام، أما التوجه الرابع فهو صاحب رؤية دولية ويريد أن يثبت الثل فى السياسة الدولية لليابان ويدعو أن تقوم بدور قيادى عالمى فى تطوير أجندة إنسانية للمجتمع الدولى.. ورغم الاختلافات بين هذه

التوجهات إلا أنها تتفق حول قضية واحدة وهى أن تعاون آسيا والمحيط الهادى هو فى صالح اليابان، كذلك تتفق على أهمية تشجيع الصين على أن تكون ضمن نسيج هذا التعاون، وعلى معارضة جهد أمريكا لاحتواء الصين.

ومثلما خطأ برجنسكى من تنبأوا بأن اليابان ستصبح القوة الاقتصادية فى العالم بل القوة الأعظم الجديدة، فإنه كذلك يورد عدداً من : «الشكوك الحذرة» حول إمكانية الصين أن تصبح قوة عالمية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وتستند هذه الشكوك حول إمكان استمرار معدلات النمو الاقتصادى التى حققتها الصين، وعلى الآثار الجانبية لهذا النمو نفسه مثل تزايد الطلب على الطاقة، وواررات الطعام، وتزايد الفجوات الاجتماعية بين المناطق المدنية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية، وأهم من ذلك الشك الذى يثيره مستقبل النظام السياسى فى الصين والمعضلة التى تواجهه من التباين بين الطابع الديناميكى للتحويل الاقتصادى والانفتاح على العالم وبين نظام الحكم المغلق والمركزى والبيروقراطى. يضاف إلى هذا كله ماتفرضه المتطلبات العسكرية لقوة عالمية من ضغوط على الموارد الاقتصادية بنفس الشكل الذى واجهه الاتحاد السوفيتى.

ولكن ماذا عن وضع روسيا اليوم وما أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتى على فضائها المباشر وعلى وضعها الدولى، وما هى المعضلات التى يفرضها هذا الوضع على الولايات المتحدة وهى تصوغ جيواستراتيجيتها العالمية؟. فى تقدير برجنسكى ان العلاقة قد انتقلت بين الولايات المتحدة وروسيا من حالة الصراع المحدد والمكشوف خلال العهد السوفيتى والحرب الباردة إلى حالة من الغموض والالتباس بعد انتهاء هذا الصراع. وولدت هذه الحالة لدى كل منهما عدداً من الأسئلة الجيواستراتيجية عن الآخر وصورته، وعما يمثلها الآن وأكثر من هذا فى المستقبل بالنسبة لمصالحه ومكانته العالمية.

فبالنسبة للولايات المتحدة فإن السؤال الذى يتجدد فى أدبياتها، ويشغل بالتأكيد دوائر صنع القرار فيها، هو ما إذا كانت روسيا قد أصبحت صديقا أم مازالت عدوا؟ عند هذا التساؤل، قد تكون عناصر قوتها كقوة أعظم منافسة قد تفككت إلا أنها مازالت تطمح، ولاتخفى ذلك - فى أن تستعيد سيطرتها على «الخارج القريب» The Near Abroad. بما يعنى تحديداً جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق. ومثل هذا الطموح هو الذى يجعل من روسيا اليوم ومستقبلها معضلة بالنسبة للسياسة الأمريكية وانشغالها بالإبقاء على وضعها المهيمن عالميا.

وتنعكس هذه المعضلة فى عدد من الأسئلة التى يطرحها برجنسكى حول ما يمكن أن تفعله أمريكا تجاه الأوضاع الروسية : فإلى أى مدى يجب مساعدة روسيا اقتصاديا؟.. وهى المساعدة التى سوف تدعم حتماً روسيا سياسيا وعسكريا، (لاحظ أنه نفس التساؤل الذى كان يشار خلال بناء علاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى القديم)، وهل يمكن أن تكون روسيا قوية وديمقراطية فى آن واحد؟ فإذا ما أصبحت قوية مرة أخرى فهل لن نحاول استعادة المجد الامبريالى المفقود؟

وكما تلتبس صورة روسيا لدى الولايات المتحدة، كذلك تختلط صورة الولايات المتحدة لدى روسيا اليوم، وخاصة لدى نخبته ومؤسسات سياستها الخارجية والدفاعية، والتى مازالت تتصورها القوة التى تنكر على روسيا حقها فى مكانة عالمية، والتى تتبع سياسة تقوم على أن تؤيد أن تقوم فى فضاء جوارها المباشر ومجال سيطرتها السابقة دول صغيرة نسبيا وضعيفة من خلال تقاربها الوثيق مع الناتو ومجموعة أوروبا وهكذا.

وكما عرفت أوروبا ظاهرة البلقنة بصراعاتها العرقية والمنافسات الإقليمية حولها، كلك تكمن مثل هذه الظاهرة فى أوراسيا وربما بشكل أوضح باعتبار أنها أكثر اتساعاً وأكثر سكاناً وأكثر افتقاراً للتجانس العرقى والدينى. والمنطقة من وسط

أوراسيا التي يمكن أن تنفجر فيها البلقنة منطقة ضخمة يعيش فيها حوالى ٤٠٠ مليون فى حوالى ٢٥ دولة، جميعها غير متجانسة عرقيا ودينيا ولا تتمتع عمليا بالاستقرار السياسى، وبعضها يسعى للحصول على أسلحة نووية. مثل هذه المنطقة الضخمة فيها الكراهيات وبها جيران أقوياء متنافسون ومن المحتمل أن تكون أرض معركة كبيرة لحروب بين دول قومية وأكثر احتمالا لعنف طويل تمتد عرقى ودينى يضع المجتمع الدولى أمام تحديد تضاعف معها أزمة يوغوسلافيا.

- وما يضاعف من أهمية هذه المنطقة وإغراءاتها بالإضافة إلى أهميتها الجيوبوليتيكية فهي ذات أهمية اقتصادية بما يتركز فيها من احتياطات لانهاية للغاز الطبيعى والبتروى، بالإضافة إلى موارد معدنية مهمة بما فيها الذهب.. فإذا أخذنا بالتقديرات الأمريكية بأن الطلب على البتروى سوف يرتفع بنسبة ٥٠٪ بين عام ١٩٩٣، ٢٠١٥، وحيث ستحدث معظم الزيادة فى الاستهلاك فى الشرق الأقصى تبدو أهمية وسط آسيا وحوض نهر قزوين، فالمعروف أنها تحتوى من الغاز الطبيعى والبتروى ما يتضاعف إلى جانبه ذلك الذى فى الكويت وخليج المكسيك وبحر الشمال. ومن الطبيعى أن يمثل الوصول إلى هذه المصادر والمشاركة فى ثروتها الكامنة أهدافاً تحرك طموحات وطنية، ومصالح الشركات، وتعيد إيقاظ مطالب تاريخية، وتحى آمالاً إمبريالية وتحرك وتشعل منافسات دولية.

والدول التى تنطبق عليها بشكل أو بآخر هذه المواصفات الجيوبوليتيكية والاقتصادية هى تحديداً : كازخستان، فريجزستان، ناجكستان، وأوزبكستان، توركمستان، وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا (وجميعها من دول الاتحاد السوفيتى السابق)، ويضاف إليها تركيا وإيران واللتان رغم قابليتهما للحياة والنمو، إلا أنهما معرضتان للصراعات العرقية الداخلية وبشكل إذا اهتز الاستقرار فى كليهما أو أحدهما فسوق يصبح من غير الممكن التحكم فى المشكلات الداخلية فى المنطقة، ويصبح من المحتمل جداً أن تقع المنطقة كلها فى فوضى شاملة.

وهكذا يبدو أن الهدف الرئيسى الذى من أجله حاول برجنسكى رسم استراتيجية الولايات المتحدة للتعامل بها مع أوراسيا وفقاً لرؤيته لها باعتبارها المسرح الرئيسى الذى تتصارع عليه القوى من أجل القوة والنفوذ، مستبعداً بذلك كل قارات ومناطق العالم الأخرى، هو الإبقاء على ما يعتبره المكانة الفريدة التى خرجت بها الولايات المتحدة من صراع الحرب الباردة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم.

ورغم أنه يضيف على هذا الهدف طابعاً ورسالة أخلاقية وهى تشكيل مجتمع عالمى يتعاون ويتمشى مع الاتجاهات الطويلة المدى، والمصالح الرئيسية للبشرية، إلا أنه يعترف بوضوح أن هذا يجب أن يتم فى نطاق من الزعامة الأمريكية وفى بيئة لا تسمح لأية قوة أو تحالف بالظهور من شأنها أن تتحدى الوضع المتفوق لأمريكا فى أوراسيا ومن ثم فى العالم.

ورغم أن برجنسكى يدرك أن السوابق التاريخية تشهد أن أى إمبراطورية سادت لم تدم إلى الأبد، إلا أن دليله الجيوستراتيجى يهدف إلى بناء نظم وتحالفات وعلاقات تعاون تدور حول الولايات المتحدة وتقع فى مركزها. ويكاد برجنسكى أن يغلق أمام القوى الجيوستراتيجية الأوروبية والآسيوية أية خيارات كبرى لكى تبرز فى المدى المنظور كقوة متحدة للولايات المتحدة، كما يغلق أمامها خيارات قيام تحالفات مضادة يسيطر عليها ويوجهها معاداة / السيطرة الأمريكية (تحالف روسيا - الصين / تحالف روسيا - الصين - إيران / تحالف روسيا - فرنسا - ألمانيا) إلا أن الصورة بالغة التعقيد التى يرسمها للأوضاع والقوى فى أوراسيا والتى تختلط بها الطموحات التاريخية، والديناميكية الاقتصادية، والصراع على المصادر الأولية، واحتمالات تفجر الصراعات العرقية والدينية، والأصوليات الإسلامية، مثل هذه الصورة تدل بحق أن الولايات المتحدة تشق طريقها فى أوراسيا عبر ظروف عسيرة ومضطربة وتحديات تجعل من الصعب أن تمارس زعامتها بشكل مطلق ومفتوح.

هل تستطيع اميركا صوغ استراتيجية عالمية لما بعد الحرب الباردة؟

منذ نهاية الحرب الباردة والإدارات الاميركية، خصوصاً إدارة كليتون، باعتبار أنها هي التي ورثت عملياً واقع النظام العالمى الجديد، تتعرض لانتقادات حادة من مؤرخين وخبراء استراتيجيين اميركيين وعلى مستوى العالم، لعجزها عن صوغ إطار متماسك تدير من خلاله السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وحسب هؤلاء المتقدين فإن غياب هذا الإطار بدا ملموساً فى مواجهة القضايا والمشاكل الجديدة. فى البوسنة وأوضاع روسيا، وأزمات الصومال وهابى والشرق الأوسط إلى درجة أن السياسة الخارجية الأميركية أصبحت تدار بلا تفكير أوسع حول دور الولايات المتحدة فى العالم والاستراتيجيات المطلوبة لخدمته.

ونتيجة لهذا الغياب الاستراتيجى أصبح النمط الذى يميز السياسة الخارجية الأميركية هو نمط رد الفعل، والاستجابة للاحداث حالة بحالة، CASE- BY- Case- ism وجهود اللحظة الأخيرة، من دون أن تمتلك رؤية شاملة لأميركا ولدورها فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

ولم تقتصر الانتقادات التى واجهتها إدارة كليتون على الساسة والخبراء الأميركيين، وأنا صدرت كذلك عن عدد من العواصم العالمية وبشكل أظهر إجماعاً مشتركاً على أن إدارة كليتون تفتقد رؤية متماسكة طويلة الأجل.

فى هذا الإطار عبر الخبير ورجل الدولة الفرنسى جاك اتالى عن إن إدارة كليتون بافتقارها رؤية طويلة الأجل تريد أن تفرض حلولها المتخيلة على العالم.

ومن موسكو اعتبر ايجور جيدار أن أحد الخصائص الرئيسية لسياسة كليتون الخارجية هو عدم استعداده لأن تكون له اختيارات واضحة أو أن يقدم رؤية متماسكة. ومن لندن لاحظ أحد المراقبين أن المرء يمكن أن يشعر بخيبة الأمل من سجل السياسة الخارجية لإدارة كليتون التي غلب عليها الطابع التكتيكي.

ومن ألمانيا لاحظ أحد الخبراء أنه في وقت اتصفت أجندة المستشار السابق كول بالوضوح، فإن أجندة كليتون - حتى بافتراض وجودها - من الصعب أن نشعر بها. وأخيراً، سجل التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٨، وهو يرصد ويحلل النظام العالمي «عدم قدرة إدارة كليتون على بلورة رؤية استراتيجية متماسكة وحتى واضحة المعالم للنظام العالمي الجديد». غير أن إدارة كليتون، فضلاً عن دفاعها عن نفسها وعن إنجازاتها الخارجية التي لم تكن لتتم من دون تصور واضح لأهدافها وأولوياتها، وأهم من ذلك القدرة على التنفيذ، لم تعد من الخبراء الاستراتيجيين من يردون على منتقديها ويفسرون أسباب غياب رؤية أو نظرية متكاملة تعرض أهداف وممارسات السياسة الخارجية على نمط النظرية أو النظريات التي تبنتها وطورتها الإدارات الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي بحثهم عن هذه الأسباب، فإنهم يشيرون إلى البيئة السياسية الداخلية، وإلى دور الكونغرس المعوق، وبخاصة منذ أن حظى الجمهوريون بالأغلبية فيه، والجمهور غير المبالي، ونقص الموارد المطلوب لإدارة وتأييد سياسة خارجية فاعلة، ودفع انخفاض مخصصات المعونة الخارجية من ١٢ بليون دولار خلال الحرب الباردة إلى ٩ بلايين دولار حالياً، جعل وزيرة الخارجية الأميركية تقول «إننا لانستطيع أن ندير سياسة خارجية من دون أدوات».

إلى جانب هذه الاعتبارات المتصلة بالبيئة والسياسة الداخلية، يركز المتعاطفون مع الإدارة الأميركية على ما يعتبرونه الوجه الآخر للعمل هو : البيئة الدولية المتغيرة التي واجهتها سياسة ما بعد الحرب الباردة.

وكما يرى هؤلاء فإن الصورة الوردية التي صاحبت انتصار الحرب الباردة بدأت

تخبو لتظهر قيود، ربما كانت موجودة من قبل، ولكنها اكتسبت قوة أكبر بدأت ترد على قدرات الرئيس الاميركى فى إدارة السياسة الخارجية. فإلى جانب قيود السياسة الداخلية، التى أشرنا إليها، كان القيد الرئيسى هو البيئة الاستراتيجية المتغيرة التى اختلفت بشكل جذرى عن البيئة والظروف التى حكمت خلال فترة الحرب الباردة.

فخلال هذه الفترة وبيئتها المباشرة والمحدودة لم تجد الادارات الاميركية المتعاقبة صعوبة فى تحديد نظرية للسياسة الخارجية، وأن نجيب على هذه النظرية كذلك واضحة ومباشرة، وهى احتواء وردع التهديد المتصور من الاتحاد السوفياتى واحتواء توسع امبراطوريته، وفى هذا السياق أيضاً ظهرت أدوات هذه النظرية مثل مؤسسات «بريتون وودز» وخطة مارشال، وحلف الأطلسى، وغيرها.

وعلى رغم أن ثمة اختلافات قامت حول المقومات الرئيسية لسياسة الاحتواء، إلا أن السوفيات كان ينظر إليهم كتهديد قائم وواضح، أما بيئة ما بعد الحرب الباردة، فإنها تتميز بعكس هذه الاتجاهات من حيث التحول إلى نظام أكثر تعقيداً تتداخل فيه القوى العسكرية والاقتصادية، وتعمل فى ظل التدفق الجارف للمعلومات، وعالم رجال الأعمال، وثورات التقلبات المالية، وهذه البيئة ليست مستقرة الخطوط، ولكنها تتميز بالسيولة ولا يمكن التنبؤ بها وبتهديداتنها، وكما كتبت وزيرة الخارجية الاميركية فإن الولايات المتحدة لاتستطيع التنبؤ بكل شئ ولكن «فى السنوات المقبلة فإننا بالتأكيد سنشهد تغيرات مفاجئة فى القيادات فى البلدان الرئيسية، وأعمال عنف مذهلة، وكوارث طبيعية مدمرة، وتقدم تكنولوجيا مذهش...».

كذلك فإن ما يميز بيئة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو إتساع نطاق ومفهوم الأمن وقضاياها، إذ انضمت إلى قضاياها التقليدية العسكرية والأمنية، قضايا البيئة والقضايا الاقتصادية والتجارية، بل وأصبحت على قمة الأولويات القومية الاميركية، وأصبح التركيز القديم البسيط على الدفاع والأمن من أمور الماضى، ولذلك فإنه ليس فقط رأى العام الاميركى، بل ربما أعضاء الكونغرس

من يجدون صعوبة فى الإجابة عن سؤال ماذا يشكل تهديداً أكبر للولايات المتحدة : العجز التجارى مع اليابان أم امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الأخطار فى العالم أصبحت ذات طبيعة طويلة الأجل وهى لا تتطور فى الحال، وإنما تدريجياً عبر الزمن مثل الانتشار العظيم للأسلحة النووية. والكيمائية والبيولوجية، والتدهور الثابت للبيئة، والنمو الذى لا يرحم لسكان العالم. مجمل هذه التغيرات هو ما جعل قلة من أخطار العالم الجديد لها طابع التهديدات العسكرية المباشرة، وبخلاف صراع مثل حرب الخليج، فإن معظم ما واجه الولايات المتحدة خلال العقد المنصرم نشأ بشكل غير مباشر من خلال ظاهرة مثل العداء العرقى، ونقص الموارد والانتشار النووى.

فى ضوء هذا التحليل لطبيعة وخصائص البيئة الدولية الجديدة يستخلص المتعاطفون مع الإدارة الاميركية أنها على حق فى قولها أنها ورثت نظاماً عالمياً بالغ التعقيد، وأنه من غير العدل توقع استراتيجية اميركية واضحة ومحددة وبشكل كامل على غرار نظريات الحرب الباردة حين كان الهدف الاميركى واضحاً ومفهوماً وليس غامضاً ومبهماً وموضع نقاش كما هو اليوم، بل يذهبون إلى أنه ليس من المنطقي فى مواجهة حالة السبولة وعدم اليقين التى تميز البيئة الدولية تكبيل الولايات المتحدة باستراتيجية جامدة.

غير أن هذا لايعنى عند أصحاب ذلك الرأى أن تبقى الولايات المتحدة بلا استراتيجية على الاطلاق أو من دون تنظيم ييئتها الاستراتيجية، أما ما تحتاج له الولايات المتحدة عندهم فهو استراتيجية تتميز بالرشاقة والسرعة والذكاء والنشاط Agile، كما تتميز بالمرونة والقدرة على الحركة السريعة التى تواجه بها التغيرات والأخطار غير المتوقعة ولفترة قد تمتد لعقد أو عقدين قادمين.

إلى متى سيدوم نظام

القطب الواحد؟

عندما اختفى الاتحاد السوفيتى من المسرح الدولى فى أوائل التسعينات، وانتهت معه الحرب الباردة والتى ظلت تحكم العالم على مدى أربعة عقود من خلال نظام القطبية الثنائية، سارع مؤرخون ومحللون أمريكيون إلى تسجيل هذه اللحظة التاريخية باعتبارها إعلانا عن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وتبلورت مفاهيم : اللحظة الفريدة The unique opportunity : والعملاق الوحيد The Lonely Giant، والأمة «المقضى عليها بأن تقود» Bound to lead. وتلخصت كل هذه المفاهيم فى مفهوم عريض يقول أنه إذا كان القرن العشرون قرنا أمريكيا، فإن القرن القادم سيكون أمريكيا كذلك.

غير أن هذا التيار الذى يؤكد الزعامة والقيادة الأمريكية لم يكن هو التيار الوحيد فى تقييم الوضع الأمريكى ودوره فى أعقاب الحرب الباردة، فقد ظهر تيار آخر يتحفظ ويفند دعاوى التيار الأول ويعكف على فحص عناصر القوة الأمريكية الفعلية بعد كل ما استثمرته من طاقاتها الاقتصادية والعسكرية فى الحرب الباردة، وبعد الاعتماد الزائد على القوة العسكرية وبنائها وتحويلها الموارد من الحاجات الاجتماعية إلى برامج الأمن القومى التى شوهت أسس الاقتصاد الأمريكى وأدت إلى عجز الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البنية الأساسية. وكانت نتائج هذا عند أصحاب هذا التيار أن عناصر الضعف بدأت تطفو وتبدو إمكانية تخلف الولايات المتحدة فى مجالات مهمة عن قوى أخرى منافسة لم ترهقها الحرب الباردة وهكذا تصور أيضا هذا التيار فى نهاية الحرب الباردة تراجعاً درامياً فى قدرة الولايات المتحدة على تقرير اتجاهات

الأحداث أو أن تكون قوة أعظم منفردة في عالم ستتعدد فيه حتما إرادات القوة، ومن ثم فإن انهيار الحرب الباردة سوف يرغم الولايات المتحدة على أن تكييف نفسها مع عالم تتعدد فيه الأقطاب (أوروبا، اليابان، الصين، روسيا) ومع منافسة لم تعد أدواتها التقليدية صالحة للاستعمال.

وحتى منتصف التسعينيات ظل انصار هذين التيارين يتقاسمان بصورة متكافئة رؤية الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية للدور والمكانة الأمريكية في العالم، إلا أن التطورات التي لحقت بعناصر القوة الأمريكية وأدوارها على المسرح الدولي بدأت تعيد القوة من جديد إلى دعاوى التيار الأول، وبدأت تقدم صورة وردية للحالة الأمريكية. فمع منتصف التسعينيات ثم نهاية الولاية الأولى لكلينتون بدأ الاقتصاد الأمريكي يمتلك عناصر القوة والازدهار، واختفى الخوف من التضخم الذي بدأ في أكثر فتراته انخفاضا منذ عام ١٩٧٠، وزاد معدل النمو بنسبة ٤٪ في الوقت الذي هبط فيه التضخم إلى أقل من ٢٪، وتولدت أكثر من ١٠ ملايين فرصة عمل غير أن أهم عناصر التطور بدت في قدرات تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تمثل ٢٥٪ من النمو الذي تحقق منذ عام ١٩٩٣. وقد لخص مورتيمور زكرمان (راجع :

"A Second American Century", Foreign Affairs, Feb - June, 1998.

الوضع الأمريكي عام ١٩٩٨ بأن الاقتصاد الأمريكي يعيش عامه الثامن من النمو المتواصل الذي يتجاوز ما حققته المعجزة الألمانية واليابانية منذ عدة حقب، وخلال هذا ارتفاع كل ما يجب أن يرتفع : حجم الناتج الإجمالي، والإنفاق الرأسمالي، الدخول، سوق الأسهم، العمالة، الصادرات، وفي مقابل هذا انخفاض كل ما يجب أن ينخفض : البطالة، التضخم، ومعدلات الفائدة، وقد جعل هذه الولايات المتحدة تقع في المرتبة الأولى بين الدول الصناعية الكبرى.

أما على المستوى الرسمي فإن هذه الحالة الأمريكية التي جعلت كلينتون في رسالته عن حالة الاتحاد، ٢٧ يناير ٢٠٠٠، يفاخر بقوله «لم يحدث أبدا أن نعمت أمتنا بهذا القدر الكبير من الرخاء والتقدم الاجتماعي، وبأزمات داخلية وتهديدات خارجية أقل

ويضيف «ونحن نبدأ القرن الجديد بأكثر من ٢٠ مليون وظيفة جديدة، وبأسرع نمو اقتصادى لأكثر من ٣٠ عاما».. وقبله فاخر مستشاره للأمن القومى كمويل برجر بقوله أمام المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فى أكتوبر ١٩٩٩ «عندما أصبحت قوتنا ورخاؤنا أعظم من أى وقت فى التاريخ». ومن ثم «لم تعد تنافسنا أى قوة أخرى».

أما على المستوى الدولى فإن هذه الصورة الوردية ترى الولايات المتحدة اليوم كأقوى وأهم قوة حيث لاتبدو فى الأفق البعيد أى تهديدات عسكرية من قوة مناوئة، وفى الفترة الحرجة التى تلت الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة القوة الضامنة للاستقرار، كما رأت أنها القوة «التي لاغنى عنها» كما أثبتت الأحداث عدد من المشكلات الدولية عندما أنقذت الكويت، وتوصلت إلى اتفاق دايتون للسلام فى البوسنة، وانقذت المكسيك عام ١٩٩٥، وتولت القيادة فى الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٧، وهى التى حسمت الصراع فى كوسوفا، ونفذت استراتيجيتها الجديدة لحلف الأطلنطى وفقا لرؤيتها واختياراتها، فضلا عما قامت به فى إيرلندا، وتيمور الشرقية ودورها فى الشرق الأوسط. ووفقا لأصحاب هذا رأى، فإن صورة أمريكا اليوم لم تكن فقط من صنع الولايات المتحدة وإنما أسهم فى تأكيدها أصدقاء وحلفاء أمريكا أنفسهم الذين قد يعترضون على الهيمنة الأمريكية ولكن حين يجد الجدل فى أوقات الأزمات فهم الذين يتوقعون أن تهب الولايات المتحدة لمساعدتهم إذا ساءت الأمور، كذلك أسهمت الأزمة التى حلت بالتجربة الآسيوية فى إحياء الثقة الأمريكية فى نفسها وفى نموذجها كنموذج للقيم العالمية.

وهذه الصورة التى تبدو عليها الولايات المتحدة فى عالم اليوم هى التى دفعت بعدد من الخبراء الاستراتيجيين إلى إعادة فحص الافتراض الذى ظهر فى مناقشات مابعد الحرب الباردة والقائل إن النظام الدولى سوف يركز - على الأقل خلال حقبة من الزمن - على أساس تتعدد فيه القوى والمراكز الدولية، حيث سيتداخل توزيع عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وأن التطور، فى هذا المدى، سوف

يشهد منافسين محتملين للولايات المتحدة على النفوذ والمكانة وعلى أن يكونوا على الأقل ندا لها في معايير القوى، وحددوا هذه القوى المنافسة المحتملة في: أوروبا، اليابان، الصين، وروسيا. وقد أظهرت عملية إعادة فحص هذا الافتراض أن ثمة مسافة ما زالت تفصل اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا بين هذه القوى وبين الوضع المتفوق للولايات المتحدة اليوم. فالصين، وبرغم معدلات نموها الاقتصادي تتهددها عوامل ضعف كامنة تبدو في الصعاب الهيكلية وعدم التوازن في اقتصادها فضلا عن استيعابها «للمدرس الروسى» الذى لا يجعلها تضع رصد مبالغ ضخمة للتسلح فى قمة أولوياتها. أما اليابان فان من يضعونها كقوة منافسة للولايات المتحدة يفعلون ذلك على أساس أن معدلات النمو الاقتصادى العامل الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تقييم ميزان القوى المقبل، وأن اليابان سوف تواصل - مثل الصين - إلى الأبد نموها المرتفع، وحقيقة قد تمتلك اليابان عنصرا أو عنصرين من عناصر المنافسة مثل القدرات الاقتصادية والكفاءة التكنولوجية إلا أنها تفتقر إلى مؤهلات القوى المنافسة الأخرى، هذا فضلا عن أنه برغم امتلاك قواتها المسلحة للفن العسكرى فإنها تفتقر إلى إرادة استعماله، وهى تقف بدون أسلحة نووية وبدون عمق استراتيجى وعند مفترق طرق مجالات حيوية لثلاث قوى نووية. وبالنسبة للأوروبيين، وشأنهم شأن اليابانيين، فهم مازالوا يتعلقون بالعربة الأمريكية ولا يصدر عنهم إلا أشارات قليلة على أنهم يريدون أن يكونوا على المستوى العسكرى منافسا أو ندا للولايات المتحدة، ولذلك فان الأوروبيين واليابانيين سوف يظلون للمستقبل القريب يضعون قيمة ومزايا تحالفهم مع واشنطن فوق أى مزايا يمكن ضمانها من ممارسة سياسات دبلوماسية خاصة بهم. أما روسيا، فإن خطرها عند أصحاب هذا التقييم لا يبدو من عناصر قوتها وإنما من ضعفها، وأن مثل هذا الوضع يمكن أن يستمر على الأقل لحقبة قادمة.

فى ضوء إعادة الفحص والتقييم هذه للواقع الأمريكى وأدائه داخليا ودوليا خاصة خلال السنوات الأخيرة، وكذلك العوامل وعناصر القوة الفعلية للقوى التى يمكن أن تشكل منافسا للولايات المتحدة أو تتصرف كند، يستخلص من باشرنا عملية إعادة الفحص والتقييم إلى أن توقع توازنا مركزيا يقوم على تعدد وتوزيع القوى ليس من

الأوراق المطروحة، ويذهبون إلى أن وضع العالم ذو القطب الواحد يمكن أن يدوم على الأقل لأربعة عقود قادمة وقبل أن يحدث تحول في عناصر القوة الأمريكية ذاتها أو تظهر قوى أخرى تسمح بالانتقال إلى نظام تتعدد فيه القوى بشكل حقيقى.

ولكن حتى يتحقق ذلك فإن السؤال الجوهرى الذى يواجه العالم بل ويواجه أمريكا مفاده : ما الذى سوف تفعله أمريكا بهذا التفرد؟ وماهى صورة العالم الذى تريد أن تصيغه؟ هل هو العالم الذى يعتمد التعاون والتنسيق والتشاور والوصول إلى اجماع دولى حول القضايا الدولية الرئيسية؟ أم هو العالم الذى يقوم على أساس من التنافس والصراع وفرض العقوبات وفرض النموذج الأمريكى وبشكل يغذى المقاومة لوضع أمريكا المهيمن؟ ويتصور من يوجهون هذا السؤال أنه يجب أن يكون محورا لحوار قومى واسع وأن هذا من أول مسئوليات الرئيس الأمريكى الجديد.

— سياسة ادارة كلينتون الخارجية: انجاز أم فراغ استراتيجي؟ —

كانت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، هي الإدارة الأمريكية التي ورثت عملياً مرحلة انتهاء الحرب الباردة ومعانيها العملية بالنسبة للولايات المتحدة وبروزها كالقوة الأعظم الوحيدة المتبقية في العالم بعد اختفاء منافسها في الحرب الباردة وهو الاتحاد السوفيتي، ومن ثم كان من المعاني المباشرة لذلك غياب أي قوة رئيسية قادرة على تهديد الولايات المتحدة أو تحديها. وبعد سنوات من نهاية الحرب الباردة ومن النقاش والجدل الواسع حول قدرات وإمكانات القوى العظمى في العالم أظهرت حسابات القوة تلك، حتى عند من يعترضون على التفرد الأمريكي، أن حقبا قد تمر قبل أن تستطيع قوة واحدة أن تجاري الولايات المتحدة سواء فيما يتعلق بالقدرة العسكرية أو الاقتصادية، فقد ظهر أن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر من كل القوى العظمى الأخرى مجتمعة، وكذا على البحوث وتطوير في الشؤون الدفاعية من بقية العالم مجتمعا، ويفوق مجموع إنتاجها الاقتصادي معظم البلدان الأخرى، ويشير اتفاقها على البحث والتطوير RD إلى فارق نوعي خاصة في ظل اقتصاد عالمي تسيطر عليه بشكل متزايد قطاعات التكنولوجيا العالمية (راجع :

Charles A. Kupcham, "Life After Pax Americana" World Policy Journal. Fall 1999).

إزاء هذا الوضع الفريد الذي خرجت به الولايات المتحدة من الحرب الباردة وأكدته حقبة التسعينيات، كان من الطبيعي أن يضع على سياستها الخارجية أعباء ومسئوليات إدارة والتعامل مع هذا الوضع، وأن تصبح مواقف ومبادرات ومفاهيم السياسة الخارجية الدبلوماسية الأمريكية موضع الاهتمام والتقييم أمريكياً وعالمياً من

حيث ما تتطلبه من استراتيجيات أو «نظريات» جديدة للتعامل مع عالم وقضايا ما بعد الحرب الباردة. لذلك، وخاصة مع بداية النصف الثانى من ولاية الرئيس الأمريكى كليتتون، شرع المحللون والخبراء فى مناقشة وتقييم آراء إدارته فى مجال السياسة الخارجية، ومدى كفاءة تعامله مع ما واجه أمريكا وواجه العالم من قضايا، وكيف استخدمت سياسته الخارجية الوضع الفريد الذى خرجت به أمريكا من الحرب الباردة لبناء استراتيجية متماسكة للتعامل سواء مع مخلفات الحرب الباردة مثل الأوضاع فى روسيا والديمقراطيات الجديدة فى شرق أوروبا، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة، أو إدارة العلاقة مع الصين فى بروزها كقوة إقليمية كبرى، وفى التعامل مع الانفجارات العرقية والدينية فى البلقان، وإفريقيا وفى إدارته وعلاقته مع شركاء الولايات المتحدة الأوربيين وخطواتهم نحو التكامل والوحدة الاقتصادية والنقدية وهويتهم العسكرية، هذا فضلا عن المواقف من الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وإدارة الاقتصاد العالمى وقواعده الجديدة وأزمات النظام المالى الدولى.

فى هذا النقاش حول الميراث الذى ستخلفه إدارة كليتتون فى السياسة الخارجية تجادلت مدرستين فى التفكير: أعتبرت الأولى أن كليتتون وإدارته قد أساءت استخدام فترة كانت فيها الولايات المتحدة القوة التى لا ينافيها أحد فى الشؤون الدولية والقيادة العالمية، وبددت فرصة كان لديها فيها الحرية المطلقة لصياغة جدول أعمال العالم السياسى وبشكل تتصالح فيه المصالح الأمريكية مع مصالح شركائها، وبناء ترتيبات ذات أهداف طويلة الأجل يكتب لها الدوام حتى بعد أن تضعف الهيمنة الأمريكية. ومن ثم استخلصت هذه المدرسة أن إدارة بيل كليتتون لن تخلف ميراثا له الدوام فى السياسة الخارجية ولن تخلف سوى الفراغ، وارجعت ذلك أساسا إلى افتقارها للرؤية الشاملة، والأولويات الواضحة والاهتمام الشخصى لرئيسها. (راجع فى التعبير عن هذه المدرسة على سبيل المثال :

(Sherle R. Schwenninger : "World order Lost. American Foreign Policy in the Postcoldwar World". World Policy Journal, Summer

وأيضاً :

Richard Hass, "The Squandering Presidency", Foreign Affairs, May - June 2000.

أما المدرسة الثانية فهي التي اعتبرت أن السياسة الخارجية لإدارة كلينتون كانت متوافقة مع طبيعة العلاقات الدولية التي ورثتها عن الحرب الباردة والتي لم تكن تسمح، لافتقارها للتحديد والوضوح، بصياغة استراتيجية شاملة تشبه تلك التي صاغتها إدارات الحرب الباردة، كذلك تشير هذه المدرسة إلى الظروف الداخلية الصعبة التي واجهتها إدارة كلينتون وخاصة في العلاقة مع الكونغرس، وخاصة بعد سيادة الجمهوريين عليه، وعدم اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية، ونفوذ جماعات الضغط والمصالح الخاصة، وتذهب هذه المدرسة أنه في ضوء هذه الاعتبارات فإن انجازات السياسة الخارجية لإدارة كلينتون تقرب من «المعجزة»، وأنه في ضوء هذه الظروف الدولية والداخلية، والتي سوف تستمر، فإن أي رئيس أو إدارة قادمة سوف تتبع خطوات السياسة الخارجية لإدارة كلينتون ولن تحقق من النجاح أكثر مما حققته. (راجع نموذجاً على هذه المدرسة:

Stephem M. Walt, "Two Cheers for clinton's foreing Policy", Foreign Affairs, March/April, 2000).

وأيضاً :

Madeline K. Albright, "The Testing of American Foreing Policy" Foreign Affairs, November/December, 1998.

وسوف نعرض فيما يلي بشيء من التفصيل دعاوى ووجهات نظر وحجج كلا من المدرستين في الدفاع عن تقييمهم لأداء السياسة الخارجية لإدارة كلينتون:

أولاً: السياسة الخارجية لإدارة كلينتون والفراغ الاستراتيجي :

كما سبق وأشرنا تنطلق المدرسة التي تنتقد أداء إدارة كلينتون في السياسة

الخارجية، وتنكر أنها سوف تخلف ميراثا حقيقيا يضيف إلى بناء نظام دولي متماسك ويلبي الاحتياجات الطويلة الأجل للمصالح الأمريكية، تنطلق هذه المدرسة من حقيقة أن إدارة كليتون قد ورثت وضع فريدا حين برزت الولايات المتحدة من الحرب الباردة، ليس فقط بدون أى منافس مباشرة على القوى الدولية والقيادة العالمية، ولكن أيضا بدون معارضة نشطة لممارسة هذه القيادة، وقدمت هذه الفرصة التاريخية غير العادية لواشنطن إمكانية صياغة نظام عالمي تمارس فيه وضعها المنفرد بشكل حميد، ومفيد وهادف، وبصورة تتصلح فيها مصالحها القومية الخاصة مع مصالح شركائها الحاليين بل وشركائها المحتملين حتى لو اقتضى الأمر فى بعض الأوقات التضحية بالمزايا قصيرة الأجل من أجل بناء ترتيبات مؤسسية طويلة الأجل. غير أن إدارة كليتون فى رأى هذه المدرسة لم تستفد من هذه الوضع الفريد وخضعت للاغراء السهل للهيمنة وبطرق انتكست معها قضية النظام العالمى، وجعلت الحماس الأيديولوجى Ideological Zeal والمصالح الخاصة Special Interests تملأ جدول أعمالها حول النظام العالمى وعلى حساب أهداف أكثر أهمية وموضوعية للسياسة الخارجية والنظام الدولى. وهكذا فإن المشكلة بالنسبة لمعظم ممثلى هذه المدرسة من نقاد إدارة كليتون لم تكن، كما يظن البعض، إفتقارها للطموح أو توجيه اهتمام قليل بالسياسة الخارجية، وإنما لأن مبادراتها التى صدرت أساسا عن الحماس الأيديولوجى، وحسابات السياسة الداخلية، ومراعاة جماعات المصالح الخاصة كانت متعارضة مع أهداف أكثر أهمية للنظام العالمى، وللمصالح البعيدة الأمد للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويطبق أصحاب هذا الرأى تصورهم هذا على أداء ومفاهيم إدارة كليتون بالنسبة لعدد من قضايا السياسة الخارجية الرئيسية مثل سياساتها تجاه : توسيع الناتو، العلاقة مع روسيا، مع الصين، وآسيا عموما، والشرق الأوسط وخاصة بالنسبة للعراق والنزاع العربى الإسرائيلى، وإدارة الاقتصاد العالمى ومؤسساته، ويستخدمون سياسة الإدارة تجاهها للتدليل على غياب أى إطار فكرى شامل والافتقار إلى استراتيجية أو رؤية متماسكة طويلة الأجل.

فبالنسبة لتوسيع الناتو كانت دوافعه الأساسية الفشل المبكر فى البوسنة، ومراعاة لأصوات الناكبين من أصل بولندى، ورغم أن توسيع الناتو قد فسر بأنه هدف جديد للتحالف ودعم الديمقراطية الجديدة فى شرق أوروبا، ولاقتصاد السوق، إلا أن الواقع يقول أن ضم دول وسط أوروبا للتحالف لم يفعل إلا القليل لدعمه ولقدرته على التعامل مع التحديات الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة أو أنه ساعد على دعم الديمقراطية واقتصاد السوق فى بلدان حلفاء وارسو السابق. أما النتيجة المباشرة لتوسيع الناتو عند نقاد إدارة كلينتون فهى أنه قد عرض للخطر هدفا أكثر أهمية بالنسبة للنظام العالمى وهو دمج روسيا فى المجموعة الأوروبية، كما عرض للخطر عدداً آخر من أهداف النظام الدولى، بما فى ذلك منع وقوع أسلح الدمار الشامل فى أيدي قوى غير مسئولة ومجموعة إرهابية، فرغم أن روسيا مع نهاية الحرب الباردة قد شاركت واشنطن عدداً من المصالح المشتركة والأهداف الدولية ابتداء من التحكم فى طموحات الصين الإقليمية إلى منع إنتشار الأسلحة النووية إلى الحل السلمى للحروب الانفصالية فى يوغوسلافيا السابقة، إلا أن توسع الناتو قد غير من حسابات موسكو لمصالحها القومية، بل أنه هدد بتحويل روسيا من شريك محتمل ونشط إلى قائد محتمل لائتلاف معارض للسياسة الأمريكية وهيمنتها بضم كلا من الصين

إيران، ونتيجة لذلك لم يعد لدى موسكو الحوافز الكافية للقلق الأمريكى من تطوير علاقاتها مع إيران أو العراق أو الصين أو الهند، وفى الواقع فإن موسكو قد نظرت إلى توسيع روابطها مع هذا الدول باعتباره المفتاح لموازنة قوة الناتو فى المستقبل.

وعن سياسة إدارة كلينتون إزاء الصين ينمى نقادها عليها فشلها فى أن تقر مدى الأولوية التى تعطىها للصين، فلم يزر كلينتون الصين إلا مرة واحدة خلال فترتى رئاسته، كما لم تقرر أى القضايا أكثر أهمية بالنسبة لها حيث أخذت تتحول بين قضايا حقوق الإنسان، والتجارة، وتايوان وكوريا، كما لم تكن متماسكة فى الجمع ما بين العصا والجزر فى محاولة بناء علاقة الارتباط Engagment مع الصين، وهكذا

تذبذبت الصين فى نظر الإدارة ما بين تصورها عن حقوق الإنسان وبين إمكانية أن تكون شريكاً استراتيجياً، وإنتهى الأمر بعدم قدرة كليتون على التحكم فى النقاش الأمريكى حول الصين وعدم قدرته على أن يصنع إطاراً منطقياً دائماً للعلاقة مع الصين ما بعد الحرب الباردة.

ويسجل منتقدى إدارة كليتون تناقضاً بين تزعمها لدور الحفاظ على السلام والنظام العالمى، وبين حرصها على تجنب الأخطار والتكلفة التى سيتضمنها حتماً هذا الدور، وهو ما بدا واضحاً فى أزمة كوسوفو حين حرصت على التركيز على الحملات الجوية حتى فى الوقت الذى كانت فيه العصابات الصربية تطرد سكان كوسوو من الولاية. وفى اعتقاد هؤلاء النقاد أن واشنطن قد جعلت هذه المشكلة أكثر خطورة بمعارضتها بشكل منتظم لآى بديل واقعى للقوة الأمريكية مثل دعم قدرات حفظ وفرض السلام فى مثل هذه الصراعات، كما لم تشجع الجهود الأوروبية لبناء قوة دفاعية متناقضة فى ذلك مع ما كانت تحت عليه دائماً الأوروبيين من المشاركة فى عبء الدفاع فى الوقت الذى كانت تلقى فيه ماء بارداً على أى جهد أوروبى يمكن أن يجعله مستقل بشكل أكثر عن القيادة الحالية لواشنطن.

ويتابع نقاد الإدارة موقفها هذا من شركائها الأوروبيين، إلى آسيا حيث كانت واشنطن أكثر إهتماماً بالمحافظة على اعتماد الدولة الآسيوية على الضمان العسكرى الأمريكى أكثر من حرصها على إقامة نظام آمن جماعى لما بعد الحرب الباردة، فقد رفض الرسمىين الأمريكين بشكل متكرر اقتراح إنشاء منتدى أمنى متعدد الأطراف Multilateral Security Forum يجرى المناقشات حول إجراءات بناء الثقة وضبط التسليح بشكل مؤسسى، وقد عارضت واشنطن ذلك حتى إذا كان مثل هذا المنتدى لن يهدد مركز أمريكا العسكرى فى المنطقة بل وسوف يجعل من السهل عليها أن تتعامل مع قوى مثل الصين واليابان فى المستقبل. وخلاصة هذا فى رأى هذه المدرسة أن واشنطن قد قاومت أى تنظيمات مؤسسية قد تجعل العالم فى المستقبل أقل اعتماداً على الولايات المتحدة، إلا أن هذا كان على حساب تأخير خلق نظام أمنى أكثر دواماً وبقاء بعد انقضاء الهيمنة الأمريكية.

فى ضوء هذا، وفيما يتعلق بإدارة سياسة كيلنتون الخارجية لعلاقات القوى الكبرى، تسجل هذه المدرسة على الإدارة الأمريكية عجزها عن خلق تفاهم وتوافق أو إنسجام بين القوى الكبرى، بل أن مثل هذا التفاهم الذى كان قائما بين واشنطن وشركائها الأوربيين وبينها وبين اليابان خلال الحرب الباردة بدأ ينكسر الآن وبشكل متزايد، فبخلاف محاولتها التى بدأت متأخرة لإصلاح وإعادة تحديد مهمة الناتو بعد الحرب الباردة والمسئوليات الأوربية فيها، ظلت اليابان غير متأكدة من دورها الدولى، كذلك ليس ثمة تفاهما واضحا بين القوى العالمية حول دور روسيا فى العالم بل حتى دورها فى منطقتها الملاصقة وحيث أصبحت هذه المنطقة، التى تمتد من الدول البلطيقية وأوكرانيا مرورا بالبلقان والقوقاز ووسط آسيا، منطقة متنازع عليها بشكل متزايد وبلا قواعد واضحة أو تفاهمات بين العديد من اللاعبين المتنافسين بما فى ذلك روسيا والاتحاد الأوربى، وتركيا والولايات المتحدة وإيران والصين والهند. ونفس الشى ينطبق على دور الصين فى آسيا والتى تأمل كلا من الولايات المتحدة فى السيادة عليها، وحيث طفت على أسطح نزاعات جيوبولوتيكية واقتصادية. وما هو أكثر مدعاة للقلق عدم وجود قواعد مفهومة تحكم التنافس النووى المتعدد الأطراف بين الهند وباكستان، والصين والولايات المتحدة، وعلى عكس أوربا، فإن آسيا ليس فيها مؤسسات متعددة الأطراف أو منظمات من أى نوع قادرة على حل الصراعات وتجميع الموارد حول أهداف مشتركة يتفق عليها.

وفى رأى التيار الناقد لأداء السياسة الخارجية لإدارة كيلنتون فإن هذا النمط فى إدارة علاقات القوى الدولية يتضح كذلك فى مجال إدارة الاقتصاد الدولى، فمنذ نهاية الحرب الثانية أصبحت الولايات المتحدة أكثر المدافعين عن عالم اقتصادى متكامل، ورغم أن إدارة كيلنتون قد قامت بعمل جيد فى تكييف الاقتصاد الأمريكى مع النظام الاقتصادى الجديد، إلا أنها لم تكن راغبة فى أن تلزم نفسها بالترتيبات الدولية المطلوبه لجعل الاقتصاد الدولى يعمل بكفاءة. فعبر الحقبة الماضية فإن واشنطن لم تحفض مساعداتها الخارجية المباشرة فحسب، بل أصبحت أكثر ترددا

لدعم المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين. واتصالاً بذلك يتتقد هذا التيار الضغط الذى مارسه إدارة كليتون على الاقتصاديات النامية لتحرير نظمها المالية والتجارية وهذه السياسة التى أثبتت أنها قصيرة النظر، فوفقاً لتوجيهات البنوك الأمريكية والمؤسسات المالية، ضغطت واشنتون على الدول النامية، وكذلك على شركائها التجاريين الأكثر تقدماً لفتح نظمها المالية وتحرير رأسمالها، وقد نجحت الإدارة مع البلدان الأقل مقاومة : المكسيك، تايلاند، كوريا الجنوبية، وهذه الدول التى لم تكن مصادفة أن تكون أول الدول تائراً بالأزمة المالية، المكسيك عام ١٩٩٥، وتايلاند وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٧، وقد تجاهلت الإدارة أن هذه الدول ليس لديها خبرة فى إدارة تدفقات مالية قصيرة الأجل، أو نظام يمنع سوء استخدام الأسواق المالية، كذلك لم تهتم واشنتون أن تسأل عما إذا كانت هياكل المؤسسات المالية العالمية، والتى لم تتغير منذ نصف قرن، سوف تكون قادرة لأن تتعامل مع القوى التى أطلقها قوى السوق وتحرير رؤوس الأموال كذلك يشير نقاد كليتون أن افتراضه الذى بدأت به ارادته الاقتصاد سوف يسيطر على السياسة الخارجية لم يتأكد وهو ما يرمز عليه آخر اجتماع وحدة كليتون للمتدى الآسيوى الباسفيكى فى بروتاي فى نوفمبر ٢٠٠٠ حيث كان للقضايا السياسية والأمنية مثل الوفاق بين الكوريتين، واستمرار التوتر بين الصين وتايوان الأولويه، فضلاً عن أنه من الواضح أن القضايا السياسية والأمنية مازالت تلوح بشكل واسع رغم العولمة الاقتصادية.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ونزاعاتها، فقد تعرضت سياسة الإدارة تجاه كلا من العراق وإيران بما عرف بسياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment للنقد من جانب عدد من الخبراء، واتهمت باضطراب الأهداف وعدم كفاية الوسائل وبأنها تمثل شعاراً أكثر منها استراتيجيه وتفتقر للصلاحيه والاستمرار فضلاً عن اعبائها الماليه والدبلوماسيه العاليه، أما سياسة الإدارة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى، فإن سياسة الإدارة وحتى منتصف ولايتها الثانية قد هبطت عن هؤلاء الخبراء إلى مجرد تكتيكات متقطعة وكرودود أفعال للأحداث ولم تبني الإدارة أفكاراً جديدة

أو مبادرات ولم تتعدى جهودها إلا محاولات لتنفيذ ما وافقت إسرائيل عليه في أوصلو.

Augustus Richarol Morrom, "Clinton's Middle East Pplicy : Assutteled Peace?" Current History, January 1998.

و حين حاول كلينتون أن يبذل جهدا شخصيا بعقد قمة كامب دافيد في منتصف يوليو ٢٠٠٠، فانه فعل هذا على عجل، ولأهداف شخصية وإنتخابية، وقد انتقد الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر الدور الأمريكى فى هذه القمة، وعدم مراعاته لمبدأ أساسى فى المفاوضات وهو المحافظة على دور الوسيط فى الحياد، وعدم احتضان طرف وأداة الآخر، الأمر الذى اعتبره كارتر سوف يزيد من صعوبة المفاوضات فى المستقبل. كما يخص نقاد سياسة الادارة، الشرق الأوسط رؤيتهم بأنها منذ البدايه تقوم على افتراضات خاطئه بشكل كارثى Disastroses كان من نتيجتها فى النهايه أعنف مرحله فى تاريخ العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية كذلك جاءت إنتفاضة الأقصى لكى تقدم لنقاد سياسة كلينتون فى الشرق الأوسط دليلا على الفشل الذريع لدبلوماسية والتى راهن منذ البداية على قدرتها على تسويق الاقتراحات الإسرائيلية واستخدام إساليب تتراوح بين التهيب والترغيب كما جاءت نموذجا على سياسة كلينتون فى شخصنه السياسة الخارجيه تصورا أنه باستماله عرفات والاحتفاء به يستطيع أن يحصل منه على التنازلات الأساسية المطلوبه.

إذا كان هذا هو سجل السياسة الخارجيه لإدارة كلينتون كما تصوره نقادها والذى جعلهم يقولون أن الإدارة ورئيسها قد بددوا فرصة فريده أتيحت لهم لكى يخلقوا ميراثا حقيقيا ودائما فى الشئون الخارجيه، وأنهم لن يخلقوا إلا فراغا استراتيجيا، إذا كان الأمر كذلك فما هى فى رأيهم الأسباب التى أوصلت إدارة كلينتون إلى ذلك؟.. فى محاولة الإجابة على هذا التساؤل ثمة اجماعا بين ممثلى هذه المدرسة على عامل مشترك هو أن كيلنتون كان يفتقر إلى استراتيجيه أو رؤية متماسكة طويلة الأجل، ولم يكن لديه أولويات واضحة ولاشمول فى تنفيذ الاستراتيجيات، وتفضيله تحقيق

أهداف سياسية ضيقة وقصيرة الأجل تسبق تحقيق أهداف استراتيجية عريضة. إلى جانب هذا العامل يورد نقاد سياسة كلينتون الخارجية عدداً آخر من الأسباب، فقد اعتبر البعض أن غياب جدول أعمال متماسك قد خلق فراغا أصبحت فيه قوى سياسية أخرى أكثر استعداداً للملاءة، ولذلك فحين فشل البيت الأبيض في صياغة أهداف سياسة خارجية وارتفع فيه فتور ولا مبالاه الرأي العام، أنفتح الباب واسعا للمصالح الخاصة وجماعات الضغط لتشكيل جدول الأعمال هذا (راجع :

Richavd Hass. "Fatal Distractcon Bill Clinton's foreign Policy". Foreign Policy. Fall 1997).

وأعتبر بعض النقاد أن موضع الخطأ كان في الأيديولوجية التي يتبناها كلينتون والتي أحلت محل الشيوعية خليطاً من الأصولية الإسلامية، وأفراد وحركات إرهابية، ودول صغيرة وصفتها بالدولة «المارقة» Rouge State، وقد رأت الإدارة أن هذه القوى مجتمعة تمثل نظام دولي يفتقر إلى النظام، وافترض تهديد تتعرض له الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب النووي أو البيولوجي، والابتزاز السياسي. وكلما أصبحت هذه الأخطار غير محددة وغير ملموسة، كلما كان استجابات الولايات المتحدة الدولية أكثر شمولاً وعدوانية بل وخارجه عن القانون، وهكذا تحولت واشنطنون، في تقدير هذا الرأي، من الخطر الموثق إلى الخطر المتخيل، ومن المحدود إلى الميتافيزيقي وهذا ما كان تلقائياً وراء الفشل. وعلى المستوى الاقتصادي كانت أيديولوجية كلينتون الاقتصادية القائمة على السيادة المطلقة لاقتصاد السوق غير المنظم ذات طابع مينافيزيقي حيث عرفت السوق بأنه مفيد ومصحح لذاته وخلطت سيادة السوق بالديموقراطية، فالديمقراطيات عندها بطبيعتها رأسمالية، والمجتمعات الرأسمالية هي بطبيعتها ديمقراطية وهو ما ثبت عدم صحته، كذلك لم يكن صحيحاً أن تحرير السوق يؤدي إلى الليبرالية السياسية كما أثبت الوضع في الصين.

كذلك يعتبر هذا الرأي أن الخطأ الأساسي الثاني يكمن فيما يسمى بوهم العلاقات الشخصية Personalisation of Foreign Poliey، فقد تصورت إدارة

كليتون السياسة الخارجية والدبلوماسية في ضوء الصداقات بين القادة وركزت على قيادات وخبراء مختارين، وبدلاً من التعامل مع الصين وروسيا في ضوء مصالح أمريكا القومية وترك السياسة الداخلية لهذه البلدان لقدراتها الذاتية، فإن واشنطن قدمت بشكل دائم تأييدها لشخصيات فردية وهو ما لم يكن في صالحهم وأصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن فشلهم.

أما السبب الآخر للجوانب السلبية في سياسة إدارة كليتون الخارجية فترجع عند بعض المحللين إلى اتجاه الإدارة إلى التسييس Politicization العميق للسياسة الخارجية، وعندهم أنه رغم أن كليتون لم يكن الرئيس الأول ولن يكون الأخير الذي يزي السياسة الخارجية من منظور سياسي وداخلي، ولكن ما يميزه أنه وصل في هذا إلى آفاق عالية وعميقة فمعظم قرارات كليتون في السياسة الخارجية يمكن إرجاعها إلى سياسات داخلية فقد أدى الخوف من ردود فعل داخلية إلى القرار المشين بالانسحاب من الصومال، ورفض استخدام قوات أرضية في كوسوفا، أو قوات من أي نوع في رواندا، كما كانت الرغبة في إرضاء الناخبين من أبناء شرق أوروبا هي حاسمه في قرار توسيع الناتو.

وأخيراً يرجع بعض النقاد تصور السياسة الخارجية لكليتون إلى سبب شخصي، ويعتبرون أدائه في السياسة الخارجية ليس غريباً على رئيس ليس رجل دولة ولكنه سياسي محظوظ صاغت خبرته المحدودة كحاكم لولاية صغيرة ومتخلفة نسبياً عرائزه السياسية (راجع :

Moises Naim, "clinton's foreign Policy : A Victim of Globalization?" foreign Policy. Winter. 1997 - 1998).

ثانياً : سياسة خارجية تقترب من المعجزه؟

أما المدرسة الثانية التي تدافع عن سجل إدارة كليتون في السياسة الخارجية وعن إنجازاته فيها فهي تنبه من البداية إلى طبيعة البيئة الدولية التي صاحبت صناعة وإدارة كليتون لسياسته الخارجية، وكذلك إلى طبيعة البيئة الداخلية في الولايات المتحدة

ومواقف الكونغرس وخاصة بعد سيطرة الجمهوريين عليه، كما تشير هذه المدرسة إلى تعدد الراغبين فى حقل السياسة الخارجية مثل الشركات العملاقة، ورؤساؤها وتداخل إدارات أخرى مع الأجهزة التقليدية لإدارة السياسة الخارجية.

وهكذا يبدأ المتعاطفون مع كليتون من مقدمة أنه لا يستحق النقد الذى تعرضت له سياسته الخارجية، وأن نقاده قد فشلوا فى أن يقدرُوا كيف أن التغيرات فى مركز الولايات المتحدة الدولى قد عقدت صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان على كليتون أن يواجه عالماً مختلفاً بشكل كبير عن العالم الذى واجهه أسلافه، فنهاية الحرب الباردة قد تركت الولايات المتحدة فى مركز غير مسبوق من الهيمنة تضمن عدداً من المعانى الهامة، ولكن المتناقضة بالنسبة لإدارة السياسة الخارجية، ففى الوقت الذى يعطيها وضعها المتفرد حرية العمل وأتباع نطاق واسع من الأهداف دون أن تفكر فى كيف ستستجيب القوى الأخرى لذلك، إلا أن هذا سوف يدفع هذه القوى إلى إعادة النظر فى تقبلهم للقيادة الأمريكية وسوف يبحثون عن فرصة لتعويض هذه القيادة وهو ما بدأت بالفعل تفكر فيه وتفعله قوى مثل الصين وروسيا بل ودول حليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا. أما وجه التناقض الآخر فهو أن وضع أمريكا المتفرد يعنى أن هناك القليل الذى يمكن أن تكسبه على المسرح الدولى فهى بالفعل القوى المهيمنة وليس لها أعداء خطرين فى محيطها المباشر، وخصومها الواضحين مثل العراق وكوريا الشمالية ويوغوسلافيا ضعفاء وفقراء ومنعزلين، ومثل أمريكا عن الأسواق الحرة وحقوق الفرد أكثر إتساعاً وقبولاً عن أى وقت مضى، ومع هذا كله كان التناقض المركزى لعالم القطب الواحد أن الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ ضخم إلا أنه ليس لديها إلا فكرة ضئيلة عما تفعله بقوتها أو حتى حجم الجهد الذى يتعين عليها أن تبذله. أما التناقض الثالث الذى واجهته السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة فهو أن الوضع المهيمن للولايات المتحدة قد جعل معظم الأمريكيين يفقدون الاهتمام فى الشؤون الخارجية فوفقاً للمسح الذى أجراه مجلس الشؤون الخارجية فى شيكاغو على ١٩٩٨ لم يستطع من سئلوا أن يجددوا مشكلتين أو ثلاث تواجه الولايات المتحدة اليوم. ويكشف هذا عن أن ثمة ارتباط وثيق بين حالة الرأى

العام الوضع المسيطر للولايات المتحدة اليوم، فعدم اهتمام الأمريكيين بالشئون الخارجية يعود إلى إدراكهم واطمئنانهم لمركز الولايات المتحدة الدولي، وهذا ما جعلهم ينتخبون رئيساً وعدهم بأن يعطى وقتاً أقل للشئون الخارجية وتركيز أكثر على القضايا والاهتمامات الداخلية، كما أنتخبوا كونجرس لا يخض إزدائه للشئون الخارجية.

هذه الظروف والأوضاع الدولية والداخلية هي فى تقدير المدافعين عن إدارة كلينتون، هي التى صاغت حدود وأهداف سياسته الخارجية، فقد حددت لنفسها ٤ أهداف رئيسية : (١) أن تكبح المنافسة الأمنية وأن تخفض أخطار حرب كبيرة فى أوربا وشرق آسيا والشرق الأوسط وذلك من خلال أن تبقى موجوده عسكرياً إلى حد كبير فى هذه المناطق. (٢) العمل على خفض تهديد إنتشار أسلحة الدمار الشامل. (٣) أن تدعم اقتصاداً عالمياً أكثر إنفتاحاً وأكثر إنتاجية باعتبار أن هذا يمثل مكوناً هاماً للإقتصاد الأمريكى. (٤) أن تبنى نظاماً عالمياً يتفق مع القيم الأمريكية الأساسية بتشجيع نمو الديمقراطية واستعداد القوة العسكرية ومنع سوء الاستخدام والمبالغ فيه ضد حقوق الإنسان. ويتساءل المتعاطفون مع إدارة كلينتون أى إلى أى حد نجحت فى تحقيق هذه الأهداف؟ فى تقديرهم أنه فيما يتعلق بالهدف الأول فإن الإدارة قد نجحت. فرغم الميول المتباعدة والخلافات الداخلية، حول توحيد الناتو، فقد كرر كلينتون بقاءه استمرار التزام أمريكا بأوربا، وإدارت سياسته الخارجية بشكل قدير عملية توسيع الناتو بضم بولندا، والمجر وتشيكوسلوفاكيا، وقد تكون الحكمة الاستراتيجية من هذه الخطوة موضع جدل، ولكنها لاقت تأييداً شعبياً. فى أوربا، كذلك وجهت أمريكا الناتو خلال تدخلاته العسكرية فى البوسنة وكوسوفو رغم الخلافات الداخلية الضخمة داخل التحالف، وهو ما يعتبر إنجازاً مؤثراً خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار صعوبة الأبقاء على تماسك التحالف بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى والذي كان تهديده من أكثر عوامل وحدة الناتو. وعلى المستوى الآسيوى، فإن المدافعين عن سياسة كلينتون يعتبرون أنها، كما هو الحال فى كوريا، تستحق تقديرات عالمية، فإذا كان هدف الإدارة الأساسى هو أن تبقى على التزامات التحالف

الحالية فى آسيا، وأن تبقى على وجودها العسكرى المتقدم، فقد كان حجر الزاوية فى هذا الشأن هو إعادة تأكيد معاهدة الأمن الأمريكى اليابانى فى أوائل عام ١٩٩٥ والتى نزعَت القلق اليابانى حول الوجود العسكرى الأمريكى وقدمت رمزا قويا على استمرار الالتزام الأمريكى فى آسيا. أما عن الصين، ورغم البداية الصعبة معها، فإن سياسة كليتون كانت مزيجا فعالا من الارتباط والردع :

Engagment and deterrence.

فرغم أن الإدارة قد بدأت بالالتزام الواضح بالضغط من أجل حقوق الإنسان فى الصين إلا أنها سرعان ما أدركت أن المواجهة مع الصين فى هذا الشأن لن تخدم قضية حقوق الإنسان فيها بل أنها قد تهدر مجمل العلاقات الأمريكية الصينية، وعلى هذا فقد حرصت إدارة كليتون على أن تعمل على أن لا يقوض بروز الصين كقوة كبرى المصالح الأمريكية الأساسية وبدون أن تخلق تصاعداً غير مجدى للعداء بين البلدين. وكما سبق أن رأينا فى استعراض وجهات نظر نقاد إدارة كليتون، وفى سياق علاقات القوى الكبرى، كانت إدارة العلاقات مع روسيا من أكثر المواضع التى تعرض فيها كليتون للهجوم، وأنه فى إدارة هذه العلاقة قد ركز على القضايا قليلة الأهمية على حساب المشكلات الاستراتيجية الأكثر أهمية وضغطاً مبدداً بذلك الفرصة لإقامة علاقات تعاونية دائمة مع الخصم القديم. ورغم أن المتعاطفين مع كليتون يسلمون بأن ثمة قدر من الحقيقة فى هذا النقد إلا أنهم ينبهون أن هذه الاتهامات تتجاهل عددا من العوامل، فعندهم أنه من الصعب أن نلوم كليتون على التقدم البطيئ للديموقراطية فى روسيا أو على مصاعبها الاقتصادية فمسئولية ذلك تقع فى المقام الأول على الروس أنفسهم بل أن كليتون قد يكون له الفضل فى إقامة علاقة تجيدة مع بورليس يلتسين ومساعدته فى هزيمة خصومة من «الرجعيين» فى إنتخابات عام ١٩٩٦، فرغم أن يلتسين لم يكن هو القائد الأمل ولكن كان أفضل من البدائل التى ساعدت سياسة كليتون على تفاديها. وفى تقدير المدافعين عن كليتون فى سياسته الروسية أنه رغم أن العلاقات بين واشنطن وموسكو قد تدهورت فى السنوات السبعة الأخيرة، إلا أن هذا من الصعب أن يشكل «حربا باردة جديدة»،

فقد أبدت القوات الروسية قوات الناتو فى البوسنة، ثم ساعدت بعد ذلك فى إنهاء الحرب فى كوسوفو، وحتى بافتراض أن كليتون أضر بالعلاقات الروسية الأمريكية إلا أنه حاول أن يحد من هذا الضرر من خلال عدد من اللفتات الدبلوماسية من خلال علاقة المشاركة الروسية مع :

Nato - Russian Funding Act.

وتهدئه النقد الأمريكى للحملة الروسية القاسية فى شيشنيا. ويستخدم المدافعين عن سياسة كليتون الحالة الروسية باعتبار أنها تصور الإغراءات والضغط التى صاغت أداء كليتون فلان الولايات المتحدة كانت على هذا القدر من القوة وروسيا بهذا الضعف، فقد أغرى هذا كليتون بأن يتجاهل الحساسيات الروسية حينما كان هذا مفيدا فى تحقيق سياسية عاجلة، فتوسيع الناتو، رغم الاعتراضات الروسية، قد دعم التحالف فى أوروبا وتجاوب مع الناخبين فى الداخل كما أن التزامه فى البدايه نظام الدفاع ضد الصواريخ MND قد أظهر أن الديموقراطيين ليسوا متساهلين فى أمور الدفاع، ولأن روسيا لم تكن تستطيع أن تفعل الكثير لكى تقاوم هذه المبادرات لذلك فإن الحسابات السياسية القصيرة الأجل قد فازت على الاستراتيجيات الطويلة المدى.

وفى مناطق أخرى، يعتبر المدافعين عن كليتون أن سياساته قد ساعدت على تقدم عملية البحث عن السلام فى إيرلندا الشمالية والشرق الأوسط، حقيقة أن التقدم كان بطيئا إلا أن الوضع فى المنطقتين أفضل بكثير عما كان عن ما تولى كليتون حيث لعبت الوساطة الأمريكية دوراً أساسيا فى إبقاء عملية السلام مستمر (كان هذا التصور، بالنسبة للشرق الأوسط، قبل ما تطورت اليه عملية السلام عقب اجتماع كامب دافيد وفشله)، وأنه أعطى للمسألة الفلسطينية أكبر اهتمام شخصى قدمه رئيس أمريكى آخر.

أما هدف منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو الهدف الذى حاز تأييد وإجماع شعبى منذ البداية، فإن إدارة كليتون فى نظر مؤيديها قد حققت خطوات لا يستهان بها، فقد نجحت فى اقناع أوكرانيا وبييلور وروسيا وكازخستان فى التخلي عن

ترسانتهم النووية التي ورثوها عن الاتحاد السوفيتي، كذلك نجحوا في وضع المواد النووية الروسية تحت اشراف يمكن الاعتماد عليه، أما إنجاز الإدارة الثاني فكان في التصديق على معاهد الأسلحة الكيماوية التي تحرم تطوير وإنتاج وحيازه وتخزين أو نقل واستخدام الأسلحة الكيماوية، ورغم أن الاتفاقية كانت قد وقعت في الأيام الأخيرة لإدارة بوش، إلا أن الفضل يُنسب إلى كليتون في إقناع الكونجرس وتغلبه على المعارضه القوية فيه حتى تم التصديق عليها عام ١٩٩٧، وهو ما فعلت روسيا مثله والتزمت بذلك بتدمير أوسع ترسانة من الأسلحة الكيماوية عام ٢٠٠٧. ويضيف أنصار كليتون إلى دوره في مجال أسلحة الدمار الشامل، جهوده الدائمة لحث كوريا الشمالية على العدول عن حيازة أسلحة نووية، فبعد أن كان يجرى النظر فيه في ضربه اجهاضية ضد كوريا الشمالية، فإن التفكير البارد قد ساد وصاغت الإدارة بعد ذلك حلاً دبلوماسياً، فقد وافقت كوريا الشمالية على وقف إنتاج البلوتونيوم في مفاعل يونجسون مقابل موافقة الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية على تزويدها بمفاعلين لإنتاج الماء الخفيف لاحتياجاتها في الطاقة، ورغم أن الاتجاهات المتشددة قد انتقدت كليتون على مساعدة كوريا الشمالية على تحدى نظام منع الانتشار، إلا أنه كان عليهم أن يقدموا البديل لما تحقق، وبالمقابل القليل الذي قدم فيه، والضربة الاجهاضية التي كانوا يفكرون فيها ربما لم تكن ستصفي قدرات كوريا النووية فضلاً عن أن اليابان وكوريا الجنوبية كانتا تعارضان مثل هذه الضربة، وكانت كوريا الجنوبية بوجه خاص قلقة من أن مثل هذه الضربة سوف تشعل حرباً جديدة، وبالنظر إلى هذه القيود فإن الموقف كان يدعو للمرونة والاصرار والسياسة الخلاقة وهو ما مارسته الإدارة، وبدون الاطار الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٤، فإن كوريا الشمالية كانت بالتأكيد سوف تحصل على المادة القابلة للإنشطار الكافية لإنتاج عدد كبير من القنابل النووية. ويسلم المدافعون عن كليتون أن جهوده لخفض أخطار أسلحة الدمار الشامل لم يكن كلها ناجحة، فقد فشل عام ١٩٩٩ في إقناع مجلس الشيوخ التوقيع معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية (CTBT) الأمر الذي قوض الجهد الأمريكى الدائم لخفض إنتشار الأسلحة النووية، وقوى من المخاوف الأجنبية من

التوجهات الانفرادية الأمريكية، وسهلت على الصين، والهند ودول تتطلع لأن تكون نووية تطوير أسلحة متقدمة مثل الأسلحة الأمريكية، ورغم أن كليتون وأعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين يشتركون في اللوم على سوء التعامل مع هذه المسألة، إلا أن الذنب الحقيقي يقع على أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين الذي ضحوا بقضية هامة في السياسة الخارجية في سبيل سياسات حزبية ضيقة. وأخيرا، وفي قضية منع الانتشار، يسلم أنصار كليتون بأن إدارته قد فشلت في حث الهند وباكستان على العدول عن اختبار أسلحة نووية في عام ١٩٩٨، وكذلك في منع انهيار اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على العراق (UNSCOM)، إلا أنهم يعتبرون أنه كان من الصعب على إدارة كليتون احباط هذين التطورين فقد كانت الهند وباكستان تتحركان نحو اجراء هذا الاختبار النووي منذ عدة حقب وكان الضغط الذي تمتلكه الولايات المتحدة عليها ضعيفا وهو نفس ما يصدق عندهم على العراق فلم تكن العقوبات الاقتصادية والضربات الأمريكية المتكررة ذات أثر أكبر على إجبار العراق على الخضوع الأمر الذي فوض التأييد الدولي للسياسة.

وهكذا تفاوت تقييم أداء إدارة كليتون في السياسة الخارجية : بين من اعتبروا أنها كانت نتاج التغيرات في مركز الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، وحيث واجه كليتون عالما مختلفا بشكل كبير عن العالم الذي واجهه أسلافه وضاعف من تعقيد صنع السياسة الخارجية الأمريكية، كذلك كانت سياسة كليتون واختباراته الخارجية نتيجة لظروف وضغوط داخلية، فقد كان عليه أن يصارع مجلسا تشريعا جمهوريا يغلب النظره والاعتبارات الحزبية، وأهم من ذلك كانت سياسة كليتون الخارجية استجابة لما توقعه منه الشعب الأمريكي من أن يركز على قضايا الداخل التي أهملها الجمهوريون، وكذلك لما أدركه الرأي العام من أن تفوق المركز الدولي للولايات المتحدة وأنه لم يعد هناك ما جهد - ولهذا وفي الوقت الذي لا يريد الشعب الأمريكي أى سياسة انعزالية إلا أنه أيضا لا يريد أن يتحمل مسئوليات خارجية عالية، وقد ظل كليتون حساسا جداً لما توقعه ناخبوه وقدم لهم السياسة الخارجية التي أرادوها وهو ما اعترفوا له به وقد روه وانعكس بوضوح في استفتاءات الرأي العام، ومن ثم

يستخلص أصحاب هذه الصورة الإيجابية لسياسة كليتون أن أى رئيس قادم، أيا كان حزبه، من الأكثر احتمالا أن يتبنى سياسات متشابهه ولن يحقق نتائج أفضل مما حققه كليتون.

أما وجهة النظر الأخرى التى تتهم كليتون وإدارته بتبديد فرصة فريدة أتاحتها وضع أمريكا المتميز بعد الحرب الباردة لصياغة سياسة خارجية تعتمد على استراتيجيات طويلة الأمل وليس على المواقف وردود الفعل الوقتية، فإنها فى نفس الوقت لا تنكر أن كليتون قد حقق عددا من الانجازات يقع معظمها فى الحقل الاقتصادى، مثل اتفاق نافتا واتفاق منظمة التجارة العالمية، وكذلك فى مجال ضبط التسليح وأسلحة الدمار الشامل، وفى بعض التحركات الإقليمية، إلا أن هذه الإنجازات لن تخلف ميراثا حقيقيا فى السياسة الخارجية من شأنه أن يغير البيئة الدولية بشكل دائم وأساسى، يغير من الطريقة التى يفكر بها الناس فى الداخل والخارج حول العلاقات الدولية. وعلى هذا فعند أصحاب هذا رأى ثمة اجماعا أن سياسة كليتون الخارجية لم ترقى إلى ما هو مطلوب من رئيس أمريكى كان لديه الحرية لأن يركز على كتب التاريخ أكثر من اهتمامه باستفتاءات الرأى العام.

ثانياً: أوروبا:

- هل تصمد العلاقات الأمريكية الأوروبية لتحديات ما بعد الحرب الباردة؟
- هل حققت الوحدة الألمانية وعودها؟

هل تصمد العلاقات الأمريكية الأوروبية لتحديات ما بعد الحرب الباردة؟

لكن في إعتقاد العديد من مؤرخي الحرب الباردة والمؤسسات والتحالفات التي صاحبته أن حلف شمال الأطلسي، الذي أسسته رسمياً الولايات المتحدة مع إحدى عشر دولة أوروبية في أبريل عام ١٩٤٩ كرد على ماتصوروه من تهديد سوفيتي، خاصة بعد توسعه وإمتداد نفوذه الأيديولوجي والسياسي والعسكري في وسط وشرق أوروبا، كان أنجح تحالف عسكري في التاريخ الحديث من حيث نجاحه في تحقيق السلام للقارة الأوروبية التي مزقتها الحرب الثانية، وما أتاحه للشركاء الأوروبيين في هذا التحالف من بيئة آمنة لإعادة بناء اقتصادياتهم ومجتمعاتهم، بل نحو التكامل الاقتصادي والسياسي. وإذا كانت خبرة حقب الحرب الباردة والتماسك الذي أظهره تحالف الأطلسي قد أكدت هذه الحقيقة، فإن انقضاء الحرب الباردة وضرواتها قد أظهرت تغيرات هيكلية بدأت تمارس ضغوطاً على العلاقة الأطلسية وتظهر علامات لا يمكن تجاهلها من عوامل ومظاهر الخلاف والتباعد بين شركاء أمس. فعل مدى الأربعين عاماً الماضية كانت عوامل ثلاث وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين : كان العامل الأول هو القوة وتصورات التهديد السوفيتي، والتزامه بالثورة العالمية، وجواره الجغرافي، كل هذا جعل الأوروبيين مستعدين للتقليل من خلافاتهم مع الولايات المتحدة من أجل المحافظة على جبهة مشتركة، وكان العامل الثاني هو المصلحة الأمريكية الاقتصادية في أوروبا، أما العامل الثالث فكان وجود جيل من النخبة الأوروبية والأمريكية التي كانت خلفياتها الشخصية وخبرات حياتها تدفعها للالتزام بقوة بفكرة الوحدة الأطلسية. غير أن اختفاء الاتحاد السوفيتي وانقضاء الحرب الباردة قد عرض هذه العوامل للتآكل وأبرز الحقيقة التاريخية التي تقول أن أي تحالف لا يستطيع أن يدوم بعد إنقضاء التهديد الذي فرضه.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة إحياء حلف الأطلسي وإعادة تكييفه مع حقائق مابعد الحرب الباردة وخلق مهام جديدة له كما اتجهت إلى توسيع نطاق الحلف وعضويته كلى يضم بلدان أوروبا الشرقية، بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعي الأول وتعطى له الحق في التدخل في مناطق خارج نطاقه الإقليمي بل وتتحدث وزيرة خارجيتها عن «الناتو العالمي» The Global Nato، على الرغم من هذا فإن خبراء استراتيجيين بدأوا يشككون في إمكان أن يصمد التحالف أمام صراعات المصالح التي بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التي أعقبت غياب الاتحاد السوفيتي، ومن ثم غياب العامل الرئيسي الذي كان يكبت هذه الخلافات ويمنعها من الظهور. فخلال حقبة التسعينيات بدأت بالفعل صراعات المصالح تبدو أكثر وضوحا وتعبر عن نفسها على ثلاث جبهات: السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

فسياسياً أظهرت عدد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولي والإقليمي اختلافات في الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، وكان الصراع في البوسنة شهادة على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، حيث قاوموا سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وضعف استعدادهم لدعم برنامج اسكود للتفتيش في العراق، واختلفوا مع واشنطن حول قضايا عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا في مؤتمرات مثل البيئة، والحظر العالمي على الألغام الأرضية والانحباس الحراري Global Warming، كذلك كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في الناتو التي صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموعة السبعة في معظمها تنتهي دائما بدون توافق في الآراء. وعلى هذا المستوى السياسي أيضا يستفز الخطاب الأمريكي شركائه الأوروبيين بتأكيد أنه الهيمنة الأمريكية هي أمر حتمي بل وأخلاقي وهو الخطاب الذي جسده تصريحات وكتابات وزيرة الخارجية الأمريكية عن «الامة التي لاغنى عنها»، ودعوتها للأمريكيين «أن يكونوا صناع تاريخ عصرنا».

ويمثل المستوى الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي أكثر الجبهات خطورة
لامكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بعد نهاية
الحرب الباردة. وقد ضاعف اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق من إمكانيات
الخلاف والتنافس مما جعل عدد من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين
يتحركان نحو صراع لامصالحه فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية، وعندهم أنه في
بيئة من العولمة يتجه التطور الطبيعي للتنافس الصناعي، وخاصة في الصناعات
الاستراتيجية وعالية التكنولوجيا، والتي يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الاقتصادية
والأمن القومي، يتجه إلى الاندماجات الصناعية وهو مابدا بالفعل حيث تلقت
الصناعات العسكرية الأوروبية ضربة قاضية في أول يوليو ١٩٩٧ بعد إندماج شركتي
بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكيتين العملاقتين في مجال صناعة الطائرات، وقد
ضاعف من هذه المخاوف الأوروبية أن هذه الإندماج الذي ستكون مبيعاته السنوية ٤٨
مليار دولار، يجيء بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلاكهويديامرتن الأمر الذي
سيتيح لها، ومعها مجموع لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية
وتصوره التي تترك للأوروبيين الألفيات. واتضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا
وبريطانيا بمباركة من ألمانيا في نوفمبر عام ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم
الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع الشركات الأمريكية العملاقة، وتوقيع ٦ دول
أوروبية في يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نوايا ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع
إندماج الصناعات الدفاعية العسكرية، ومما له الأثر أن يختار وزراء دفاع بريطانيا،
وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والسويد توقيع خطاب النوايا هذا في «مفرق فارنبزو
الجوى ٢٠٠٠»، وحيث يشكل الاتفاق إطاراً عاماً سياسياً وقانونياً للمجالات الست
الرئيسية للتعاون المشترك الذي ينتظر أن يغير تطبيقه عالم الصناعات الدفاعية في
أوروبا ويعزز حمى المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية. وقد جاء ظهور
العملة الأوروبية الموحدة - اليورو - مع بداية عام ١٩٩٩ من ١٠ دول أوروبية لكي
يمثل تحدياً آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية. وعند ظهور اليورو
اعتبره عدد من الخبراء ثورة عام ١٩٩٩ باعتبار أنها تمثل عملة منافسة للدولار

وصعود قوة أوروبية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة في العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بل وأعتبرت أكبر الأحداث أهمية من أجل التعامل الأوروبية من معاهدة روما عام ١٩٥٧ وأكثر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ إنهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فان جدول الأعمال الاقتصادي لن يوضع بشكل تلقائي بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنكي الاحتياطي الفيدرالى لتقرير معدلات سعر الفائدة العالى حيث سيمتلك البنك المركزى الأوروبى، وفقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبى، ٨ر١ ترليون دولار مقابل ٧ر٨ ترليون لأمریکا، ومن ثم فسوق يقرر فائدته. وهكذا كان التوقع أن العملة الأوروبية الموحدة، وخاصة بعد أن تعبر مرحلتها الانتقالية، سوف تصبح تلقائيا منافسا للدولار باعتبارها عملة احتياطية دولية والمؤشر للتجارة الدولية. وعلى الرغم من النكسة التى تعرض لها اليورو وبدءا من النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ وحيث إنخفضت قيمته تجاه الدولار من ١٧ر١ دولار رلى ٨٣ سستا، إلا أن استاذا للاقتصاد مثل Paul knugman لم يعتبر هذا نكسة نهائية لليورو بل أكد أنه سيكون واحدا من أعظم عمليتين فى السنوات القادمة، ورغم أنه قد يكون من الصعب تصور هذا فى وقت إزدهار الدولار وتراجع اليورو، إلا أنه فى تصوره سوف يأت اليوم الذى سوف ترجو فيه الولايات المتحدة الأوربيين أن يدعموا عملتها. وإلى جانب هذه العوامل الأساسية التى تحرك إمكانيات الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والأوربيين هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على صراعات قادة الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوربا على اللحوم الأمريكية، والولايات من الموز الأمريكى، وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بفرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوروبية.

أما على المستوى العسكرى والأمنى فقد تبلورت الخلافات حوله بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى حول قضيتين : الأولى هى اتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD. فقد كشف الصراع فى كوسوفو، وبشكل مهين، عن اعتماد أوربا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتها وحيث

طالبت الأوروبيين بأن يزدوا من ميزانيتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى، كما صدرت عن الكونجرس الأمريكى إشارات مسيئة للأوروبيين فى هذا الشأن. وقد جاء رد الفعل الأوروبى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوروبى قدرة عسكرية بحجم ٦٠٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوروبى. وقد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح هذرا بل وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر أنقسام فى الناتو، وطالبت واشنطنون تأكيدات بأن الأقطار الأوربية غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى سيكون لها صوت فى خطط الدفاع الأوروبى. وعلى المستوى الأوسع تشير التحفظات الأمريكية على مشروع قوة الدفاع الأوربية إلى حقيقة الموقف الأمريكى من العملية الأوربية لاستكمال بناء وحدتها لكى تشمل إلى جانب الوحدة الاقتصادية والسياسية، السياسة الخارجية والدفاعية. ورغم ما رحب به كليتون فى اجتماعه فى يونيو ٢٠٠٠ مع زعماء الاتحاد الأوروبى فى لشبونه من أن الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوروبا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، إلا أن هذا لا يخفى، وحسب خبراء أمريكيين، مخاوف الولايات المتحدة من أن أوروبا الموحدة والقوية ستكون أقل ازعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه. أما المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ الباليستى فقد نال الصدارة فى لقاء كليتون بالقادة الأوروبيين فى لشبونه، ورغم أن كليتون قد طمأنهم بأن أمريكا سوف تجعل تكنولوجيا هذا النظام متاحة «للدول المتحضرة»، إلا أن قادة الاتحاد الأوروبى اعتبروا هذا المشروع فاتحة لسباق تسلح جديد، وتهديدا لنظام منع الانتشار، وخلقاً لأزدواجية أمنية داخل حلف الأطلنطى، وهو بهذا الشكل يمثل تهديدا للاستقرار الدولى. وقد لخص المستشار الألمانى إيرهار شرودر الموقف الأوروبى بأن دعا الولايات المتحدة وهى تمارس حقها فى الدفاع عن أمنها أن تنظر أيضا فى انعكاساته الدولية وأن تعالجه بمنطق المشاركة مع حلفائها الأوربية والمراعاة لاهتماماتهم. وفى أول سبتمبر عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى قراره بتأجيل المضي ف المشروع وتركه لمن سيخلفه لكى يقرر فيه. ورغم أن كليتون فى بيانه الذى أعلن فيه قرار التأجيل قد رفض أن يكون لأحد فيتو على القرار

الأمريكي، إلا أنه أُلح إلى أنه من بين دواعي تأجيل المشروع ما أبدته الدول الأوروبية من اعتراضات وإلى اتاحه مزيد من الوقت للتشاور حوله مع الحلفاء الأوروبيين، غير أنه لم يكن هذا هو السبب الرئيسي في قرار التأجيل والذي كان دافعه الرئيسي هو عدم ثبوت الصلاحية الفنية والتكنولوجية للمشروع، وبعد فشل تجربتين عليه. على أنه رغم تأجيل المشروع، ورغم الترحيب الأوربي بذلك، إلا أن هذا في رأى بعض الخبراء لايعنى إنتهاء الجدل الأمريكي الأوربي حوله، وأن الرئيس الأمريكي القادم من المحتمل أن يقرر الاستمرار في المشروع (وهو ما أعرب عنه بالفعل المرشح الجمهوري بوش).

وقد كان من الطبيعي أن تثير هذه الخلافات والتوترات التي طفت على سطح العلاقات الأمريكية الأوربية التساؤلات حول طبيعة هذه الخلافات وحدودها وهل سيمكن التحكم فيها أم أنها تبنىء عن «صدام قادم»، وعن دوافع الأوروبيين في بناء وحدتهم الاقتصادية والدفاعية، وهل يمثل هذا تحدياً للولايات المتحدة. حول هذه التساؤلات قدم عددا من الخبراء والمحللين تصورات حول الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه العلاقات بين جانبي الأطلنطي من المنظور المتوسط والبعيد. وابتداء ثمة اتفاقاً على أن المجموعة الأوربية حين بدأت وواصلت بناء وحدتها الاقتصادية وخطواتها لتكوين هويتها الدفاعية المشتركة لم تكن مدفوعة في ذلك بالرغبة في تحدى الولايات المتحدة إذ ليس لديها الإرادة ولا القدرة على ذلك خاصة في ظل غياب سلطة سياسية موحدة، غير أن انتفاء الرغبة في التحدى لم تمنع قوة الأحداث، وقضايا المنافسة التجارية والسيطرة الصناعية والسيادة والاستراتيجية أن تفرض نفسها وأن تدفع بالخلافات إلى السطح وأن يساعد عليها ما أصبحت دول الاتحاد الأوربي تمتلكه من مصالح مشتركة، وعملة موحدة، واستقلال صناعي وديناميكية ونجاح تكنولوجي وتوسع تجاري، كل هذه العوامل، وفي وجه التقليد الشائع في الدبلوماسية الأمريكية التجارية لبث الانقسام بين الأوروبيين، سوف توحد بشكل أكثر المواقف الأوربية تجاه الولايات المتحدة. وعلى هذا يستخلص هذا التيار في تقييم مستقبل العلاقة الأمريكية الأوربية أن المصلحة Interest وليست الرغبة أو الرؤية Vision هي

التي ستؤدي عبر الحقتين القادمتين إلى منافسة عميقة بين جانبي الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيها.

غير أن ثمة رأى آخر ينظر إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الأوروبية، وأى تغيير يلحق بها ونوعية هذا التغيير من منظور أشمل وأكثر امتداداً ويعتمد على ماسبيدو عليه العالم بعد ثلاثين عاماً من الآن. وعند هذا الرأى فإن عالم مابعد ثلاثين عاماً قد يأخذ شكلين مختلفين اختلافاً جذرياً وكذلك أيضاً التحالف الأطلنطى. الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فإن كلا من الولايات المتحدة وأوروبا سيواجههم نفس المتاعب مع جزء أو آخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بأشكال ودرجات مختلفة، خاصة وأنه فى القرن الواحد والعشرين، وحيث تتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر، وتصل الصواريخ إلى مسافات أبعد وأبعد، فإن ما يقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوروبيين حتماً. وفى تقدير أصحاب هذا الرأى أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب روسيا إذا ما بعثت من جديد ولكن بشكل عصائى Neurotic وإذا ما سيطر على قادتها أن الطريق الوحيد لتوحيد بلادهم هو إتباع سياسة خارجية متطرفة، والمصدر الثانى للمتاعب هو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع ما بين امتلاك أسلحة نووية وبيولوجية ويديرها وتتحكم فيها رجال لا يملكون الرشد الكافى لاستخدامهم لها، أما المصدر الثالث فهو الصين، فإذا ما تحقق واحد من مصادر هذه المتاعب أو تحققت مجتمعة وكان لها ما يبررها، فإن أمريكا وأوروبا سوف يشركان فى نفس القلق ويجمعها نفس الأهداف. غير أن عدم تحقق هذه المتاعب المحتملة وارد كذلك، فقد تركز الصين على أن تصبح أكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على علاقاتها التعاونية، وقد يتم التغلب على مصادر التوتر المختلفة وحصر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والتحكم فيها. فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة هى القوة الأعظم الوحيدة، ويطفو بينها وبين أوروبا خلافاً حول التجارة أو حول هويتهم الثقافية وأسلوب إدارة مجتمعاتها، غير أن هذه الخلافات تظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوروبا معاً، فكلاهما له جذوره فى العملية التاريخية التى بدأت مع عصر النهضة وعبر حركة

الإصلاح وحركة التنوير، وكلاهما يعتقد، باختلافات ضئيلة، في الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد فإن الفجوة بينهما تبقى ضئيلة مقارنة، بالهوه الأيديولوجية التي فصلت مثلاً الاتحاد السوفيتي عن الغرب، وعدم الفهم الحضاري الذي مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث، والقومية المتطرفة التي قد تؤدي بروسيا والصين إلى الصدام مع الديمقراطيات، بل أن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة القديمة والمشاركة من التاريخ والأفكار التي ربطت بين أوروبا وأمريكا قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الخمسين عاماً الماضية.

وفي ضوء هذا يستخلص هذا التيار الآخر حول اتجاه العلاقات الأمريكية الأوروبية عدداً من الاستنتاجات، أولها أن ما يقف إلى جانب استمرار التحالف الأطلنطي أن كلا من الولايات المتحدة وأوروبا قد تحتاج إلى مساعدة قواتهما المسلحة في وقت ليس بعيد وتحت قيادة واحدة ومن ثم لنا يكون هناك حاجة لقيادتين وهو ما سيكون له معاناة بالنسبة لما يتجادل حوله الأوروبيين لإنشاء هويتهم الدفاعية، وهو نفس ما سينطبق على نظام الدفاع الصاروخي، فقد يكون الأوروبيون على حق في أنهم لا يريدون دفع روسيا والصين إلى توسيع ترساناتهم من الصواريخ الهجومية، إلا أن الهدف الرئيسي من نظام الصواريخ إذا ما قرر من سيخلف كليتون مواصلة المشروع، ليس الصين أو روسيا وإنما القادة غير الراشدين لدول صغيرة تمتلك عدداً من الصواريخ المزودة بأسلحة نووية وبليولوجية ذات التدمير الشامل، فإذا ما تزايد عدد هذه الدول وهؤلاء القادة في السنوات القادمة، فإن أوروبا قد ترغب في مشاركة أمريكا في هذا النوع من الدفاع تقيمه ضدهم. أما الاستنتاج الثاني الذي يستخلصه هذا التيار من رصده للأوضاع الجيوبوليتيكية المحتملة حوالى عام ٢٠٣٠، فهو أن تحالف الأطلنطي، أيا كان التسميه التي سيحملها، سوف يحتاج لتحديد وتعريف تبريره للأسباب التي يقوم من أجلها فما لم يظهر نظام في روسيا، فإن التحالف سوف يأخذ طابعاً تعاونياً حقاً يدافع فيه الأمريكيين والأوروبيين عن مصالحهم المشتركة في أماكن خارج أوروبا، وهذا ما جعل الكثيرين، مثل مادلين أولبرايت، يدعون إلى «ناتو عالمي»، فإذا لم تتطور الأمور شكل سيء، واستقرت الأوضاع في البلقان، فإن حرب كوسوفو ستكون آخر

حرب بين الأوربين لفترة طويلة مقبلة، ومن ثم سوف يفقد تحالف الأطلنطى الذى ينحصر هدفه فى حفظ سلام الأوربيين سبب وجوده، ولكن إذا ما أدركت أوروبا أن مصالحها تتهدد لحدث يحدث خارج أوروبا فإنها سوف تحتاج لمساعدة أمريكا، كذلك ستقدر أمريكا أنها تحتاج لمساعدة أوروبا للتعامل مع نفس المشكلة، وهذا تحديداً ما يبرر تحالف أكثر توازناً للقرن الواحد والعشرين، وفى مثل هذا التحالف فإن الناتو سوف يطفو - بشكل طبيعى وبطىء إلى شىء مختلف، فسوف يستخدم الناتو بصورة أقل كمظلة مؤسسية للعمليات حول العالم (وهو الدور الذى لم يصمم له الناتو)، وبصورة أكثر كمصدراً يستطيع الدول الأعضاء أن تستمد منه المعدات، والتدريب، والخبرة للعمل معاً، ويمثل هذا النوع من الدعم، وكما حدث فى حرب الخليج، فإن تحالفات تنشأ لغرض خاص ADHOC سوف تظهر كضرورة حيث تأخذ أوروبا فى بعضها موضع القيادة، وتأخذ أمريكا فى البعض الآخر، وخلال هذا فإن المصالح السياسية والاستراتيجية الخاصة سوف تتدعم بالمصالح المشتركة التى صانت التحالف منذ إنشائه.

هل حققت الوحدة الألمانية وعودها؟

كان سقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩ مقدمة لحدث أشمل آخر وهو استعادة ألمانيا لوحدها في ٣ أكتوبر عام ١٩٩٠ وإنهاء تقسيمها منذ استسلامها في ٨ مايو ١٩٤٥ وتقسيمها إلى مناطق تخضع لإشراف الحلفاء المنتصرين. وقد كان من الطبيعي أن يكون مرور عشر سنوات على هذا الحدث دافعا للخبراء والمحللين أن يتوقفوا عنده لكي يرصدوا آثاره وتفاعلاته سواء على دولة الوحدة أو على آثارها الدولية وعلى ما أثاره تحقيق الوحدة من توقعات بل من مخاوف حتى من حلفاء غربيين. ففيما يتعلق بالتطورات الداخلية في ألمانيا الموحدة الجديدة، وبشكل خاص داخل الجزء الشرقي منها، والذي عاش وتشكلت الحياة فيه وبشكل يختلف جذريا عن نظام الحياة في ألمانيا الغربية لأكثر من أربعة قرون، فإن مرور عشر سنوات على تجربة الوحدة جعلت المحللين يستعيدون ما تنبأ به المستشار الألماني هيلموت كول، الذي ارتبط اسمه بحدث الوحدة، وهو في نشوة النصر أن ألمانيا الشرقية سوف تتحول في خلال ثلاثة أو أربعة سنوات إلى بيئة مزدهرة يصل فيها مستوى المعيشة إلى مستوى يقارن ألمانيا الغربية. غير أن بعد عشر سنوات وبعد أن ضخّت ألمانيا الغربية ٥٠٠ بليون دولار لحياء إقتصاد ألمانيا الشرقية، ثمة تساؤلات على الجانبين حول مصير هذا التوقع وعن ما تحقق منه. فوفقا لتقديرات الأيكونوميست البريطانية (عدد ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠) فإنه بعد أربع سنوات من التحول السريع وبمعدلات تفوق تلك التي تتحقق في ألمانيا الغربية، فإن محاولات الشرق اللاحق بالغرب قد توقفت، فصناعة البناء التي كانت وراء الازدهار المبكر بدأت تواجه أزمة عنيفة، كما انخفض

معدل النمو فى السنوات الثلاث الأخيرة إلى $\frac{1}{4}$ ١ ٪ فى العام، ومازال نصيب الفرد من مجموع الناتج القومى فى الشرق $\frac{3}{2}$ نصيبه فى الجزء الغربى، وبلغت البطالة ١٧ ٪ بما يعنى ضعف المعدل الغربى، ومتوسط الأجور أقل ٢٥ ٪. زاد هذه الوقائع ليس غربيا أن يصف بعض كبار الاقتصاديين الوحدة الألمانية بأنها «فشل اقتصادي»، إلا أن هذا التقدير، أنما يعبر فقط عن وجهة نظر واحدة، فاذا ما تذكرنا أين كانت ألمانيا الشرقية، ومن أى أوضاع وتحت أى ظروف بدأت وحلتها مع الجزء الغربى، فان صورة مضيئة أكثر قد تبرز. فبعد انهيار الشيوعية وجدت ألمانيا الشرقية نفسها فى حطام سياسى واقتصادى، وهو الوضع الذى واجهته العديد من دول الكتلة الاشتراكية، ولكن على عكس هذه الدول، اضطرت ألمانيا الشرقية أن تتكيف فى يوم وليلة مع نظام جديد تماماً ليس من صنعها وليس بالضرورة ملائماً لاحتياجاتها. ورغم ما أدعاه الساسة فى الغرب، وما كان يتوقعه الشرقيون، فان الوحدة لم تكن اندماج بل كانت سيادة من الغرب على الشرق مما جع الكثيرين من أبنائه، وبعد أن انحسرت نشوة الوحدة، يتساءلون عما إذا كان الأمر أشبه بالهزيمة، فقد أطيح بكل شئ السئ والجيد، وكان على كل شئ أن يبدأ من جديد وعلى النمط الغربى: الهياكل السياسية، نظام التعليم، الخدمات الصحية، البوليس، العملة، النسيج الصناعى والمؤسسات والصفوف الادارية والسياسية. وهكذا كان التحول من اقتصاد مركزى مخطط إلى اقتصاد السوق صدمة هائلة بالنسبة للشرق بهذا المعيار، الظروف التى كانت قائمة قبل الوحدة، وعمق التحول الذى حدث، يمكن إعتبار أن خطوات كبيرة قد تحققت منذ الوحدة. فقد تضاعفت تقريبا الأجور والمعاشات، وبلغ مجموع دخل الأسرة ٩٠ ٪ من دخل الأسرة فى الغرب، وظهرت الإنتاجية من ٤١ ٪ إلى ٦٧ ٪ فى المستوى الغربى، كذلك تحسنت ظروف الاسكان بشكل كبير حيث بنيت ٧٥٠ ألف منزل منذ عام ١٩٩٣، وتحول نمط البناء الاشتراكى القائم على الكتل السكنية إلى نظام الفيلات فى ضواحي المدن وبحيث أصبح أكثر من ٥٠ ٪ من الشرقيين يمتلكون بيوتهم. وفى الضواحي إنتشرت المصانع الجديدة ومراكز البحوث التكنولوجية

المتقدمة، وأقيمت أكثر من ٣/٤ الصناعة منذ عام ١٩٩٠، وشقت طرق سيارات جديدة عبر الريف حيث لم يكن قد بنى كيلو متر واحد عبر الأربعين عاماً الأخيرة، وجرى تحديث السكك الحديدية، وأصبح الشرق يمتلك الآن واحد من أكثر نظم التليفونات حداثة في العالم، واختفى التلوث الذي كان أبشع مظاهر الفترة الشيوعية.

ورغم هذا التقدم الذي يبدو مذهلاً في أوضاع ألمانيا الشرقية، إلا أنه لا يخفى أنه فيما كان هناك من كسبوا من هذا التقدم، كان هناك أيضاً من خسروا منه ومن يتقصدونه بل ومن يفتقدون أوضاعاً قديمة. فرغم أن ٦٠٪ من الشرقيين يعترفون أن أوضاعهم قد تحسنت، فإن ١٦٪ يعتبرون أن ظروفهم أصبحت أسوأ يشكون من افتقاد اليقين الذي كان يقدمه النظام السابق، والتضامن الاجتماعي، وغياب الأحقاد في مجتمع غير طبقى، والشعور بالأمن الشخصى، كما تفتقد النساء رياض الأطفال المجانية التى كانت تجعل من اليسر عليهن أن يجمعوا بين حياتهم الوظيفية، وبين حياتهم العائلية، ورغم أن قلة ضئيلة فقط ٦٪، هى التى تود أن يعود النظام القديم، فإن ٢/٣ يشكون من أنهم لا يشعرون فى دولة الوحدة أنهم فى وطنهم. كذلك تشعر نسبة كبيرة من الشرقيين أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، حيث يتلقون أجوراً أقل من زملائهم الغربيين ويعملون ساعات أطول، ومما يضاعف هذا الجرح أن معظم الوظائف العليا فى التجارة والبنوك والادارة العامة والجامعات والإعلام هى فى أيدي الغربيين الذى جىء بهم بعد الوحدة، وبعد أن أطيح بالصفوة الشرقية، وما زالوا هناك، وحتى فى المجال السياسى فإن اثنين من الولايات الشرقية الخمس يقودها غربيين الأمر الذى لا ينطبق على الشرقيين فى ألمانيا الغربية، ففى الحكومة الفيدرالية فإن اثنين فقط من سبعة عشر وزيراً من الشرق، وفى هذا العام فقط، اختار حزباً سياسياً كبيراً هو الحزب الديمقراطي المسيحى زعيماً من الشرق هى انجلا مركل. هذا الاتجاه الراض للشرقيين فى المواقع العليا قد يكون له مايرره عند الغربيين وحرصهم على مستويات متقدمة فى الادارة، فعندهم أن ٤٠ عاماً من الحياة فى بيئة متخلقة أصبح الألمان

الشرقيون يفتقرون إلى المهارات المطلوبة للوظائف العليا، وإن كان هذا الاتجاه ربما يرجع إلى جهل الألمان الغربيين بالجزء الشرقي، فقرابة ٨٠٪ منهم لم يطأوا قدماً في ألمانيا الديمقراطية السابقة، وهم مازالوا ينظرون إلى زملائهم الشرقيين من عل ويعتبرونهم غير متحضرين وغير أكفاء بل وغير معترفين بالجميل، ويفسرون انخفاض انتاجية الألمان الشرقي لا إلى نقص الاستثمار وإنما إلى كسله، الأمر الذي أصبح يثير التساؤلات بين قطاع من الألمان الغربيين في حول إلى متى سوف يستمرون في المساعدة، ومما جعل جريده ألمانية كبيرة تكتب في افتتاحيتها أنه لم يكن ضرورياً ولا مرغوباً فيه إعطاء معاملة خاصة للشرق الذي يجب أن يتعلم أن يقف على قدميه.

كانت هذه هي التطورات والتفاعلات التي حدثت داخل دولة الوحدة الألمانية والتي رصده المحللون والخبراء بعد مرور عشر سنوات على قيام الوحدة. ولكن ماذا عن ما أثارته الوحدة عند قيامها من ردود أفعال، وخاصة بين الأوروبيين، حول السلوك الدولي لهذه الدولة، وما أظهرته بالفعل السنوات العشر الماضية من هذا السلوك وحول تصور ألمانيا الموحدة وقادتها لدور ومسئوليات هذه الدولة.

فمثلما تروى مارجريت تاتشر في مذكراتها عن الأحد عشر عاماً التي قضاها في رواتج ستريت وعاصرت خلالها حدث الوحدة الألمانية، فإنها والرئيس الفرنسي آنذاك ميتران قد عبرا عن مخاوفهما من انبعاث الوحدة الألمانية وعن ما تمثله من تهديد لسلام أوروبا، وإنهما تذكرتا التاريخ الألماني وما تمثله الشخصية الألمانية والروح الألمانية كما عبر عنها بسمارك بسياسته في الحديد والدم، وما هو أسوأ من ذلك تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبالنسبة لتاتشر وميتران، فإن سلوك حكومات بون المسالم منذ نهاية الحرب الثانية، والتزامها بالديمقراطية لم يكن ضماناً بالنسبة للمستقبل. غير أن هذه المخاوف من قيام الوحدة الألمانية لم تأتى فقط من جيران ألمانيا الغربيين، بل صدرت كذلك من داخل ألمانيا نفسها ومن عدد من المفكرين الألمان، فكما عبر جونتر جراس، الحائز على جائزة نوبل للآداب «أن أحداً يمتلك عقلاً وذاكره

سليمه يمكن أن يسمح مرة أخرى بتركيز مثل هذه القوة في قلب أوروبا». وكان رأى جوتتر هذا يعكس أيضاً رأى عدد من المثقفين الألمان. غير أنه على الجانب الآخر من الأطلننى كان ثمة رؤية مغايرة عبر عنها الرئيس الأمريكى وقتئذ جورج بوش الذى اعتبر أن الديمقراطية قد أعادت صنع ألمانيا، وأنها باندماجها فى الاتحاد الأوروبى والناٲو لم تعد تمثل تهديداً وإنما دعماً للتحالف والديموقراطيات (راجع مجلة تايم عدد ٩ أكتوبر ٢٠٠٠). والواقع أن ما يبرر هذه الرؤية أن زعماء ألمانيا فيما بعد الحرب ابتداء من أديناور، ويراندت، وشميدت وهيلموت كول، ربما لأدراكهم لما فى التاريخ الألمانى والشخصية الألمانية من ثغرات، قد نشطوا خلال عهودهم فى التغلب على هذه الثغرات بتأكيد اندماج ألمانيا فى أوروبا مؤسساتها وأن تصبح جزءاً من النسيج الأوروبى. كما كان من أساليب حكومات بون المتعاقبة فى هذا الاتجاه دعم الثقة فيها وفى دورها العالمى وبما أصبحت عليه كحصن للاقتصاد العالمى، وفى مقدمة الدول المانحة لتنمية العالم الثالث، وتأييد المنظمات الدولية. غير أنه مما يلاحظه المراقبون، خاصة فى السنوات الأخيرة، أنه فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية الساخنة فى عالم اليوم فإن دور ألمانيا يبدو باهتاً، كما يلاحظون أن هذا الاتجاه زاد فى ظل جيرهارد شرودر حيث أصبح مساهمة ألمانيا فى مثل هذه القضايا أقل من المعتاد، وعندهم أنه رغم أن بناء أوروبا كان هدفاً كبيراً بالنسبة لكل حكومة ألمانية بعد الحرب، فإن برلين اليوم لاتقدم مساهمة كبيرة فى تشكيل مستقبل الاتحاد الأوروبى، أو حول توسيع الناٲو، وحينما أصبح من أهداف أوروبا الأولى بناء قوة عسكرية ذاتية لها مصداقيتها، فإن ألمانيا قد خفضت أنفاقها الدفاعى إلى واحد ونصف فى المائة من مجموع إنتاجها القومى مما يجعله أقل الأرقام الأوربية ويهدد مشروع القوة الأوربية.

غير أن من يوردون هذه الملاحظات على سلوك ألمانيا الدولى فى السنوات الأخيرة يلتمسون لها لإسباب، من بين هذه الأسباب الرئيسية عيبىء وثمان إعادة التوحيد، وما تتطلبه من إعادة هيكلة اقتصادها، ورغم أهمية هذا السبب إلا أن السبب الأعمق هو فى الحساسية الألمانية التى لم تراعيها مرجريت تاتشر وميتران عندما عبرا عن

مخاوفهم من سلوك ألمانيا الموحدة، فالألمان اليوم، فيما عبر أحد الخبراء، قانعون في أعماقهم بدبلوماسية دفتر الشيكات، وهم لا يريدون الانخراط كثيرا في سياسة خارجية نشطة أو إرسال قوات إلى الخارج حتى ولو تحت مظلة التحالف، وهم يظنون أن التاريخ يتطلب منهم أن يسلكوا دورا متواضعا فالحزيمة الكاملة لا يمكن التغلب عليها في أجيال قليلة.

ثالثاً: الصين:

- هل تمثل الصين تهديداً للولايات المتحدة حقا؟
- لماذا صعدت الصين وسقط الاتحاد السوفيتي؟
- هل ستتغلب الصين على تحديات التحديث؟

هل تمثل الصين تهديداً للولايات المتحدة حقاً؟

على مدى ربع قرن، ومنذ زيارة الرئيس الأميركي السابق ريتشارد نيكسون لبكين في فبراير عام ١٩٧٢، متجاوزاً بها عقوداً من الخصومة بين البلدين، والادارات الأميركية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيوسياسية في منطقتها. وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبني وحقوق الانسان والتجارة. على أن ما ميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات أنها كانت تجرى في ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفياتي، والتركيز، كما عبر وقتها هنري كيسنجر، على متطلبات توازن القوى في النظام الدولي والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية. غير أن التغير الذي لحق ببنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأميركية الصينية في اطار جديد. إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجي فيها هو كيف تحافظ على مثل «هذا الوضع الفريد» والابقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أي قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبّروا عن هذا الفكر هو زيجنيو بيرجنسكي، حيث عالج وضع الصين ضمن قارة آسيا التي اعتبرها «رقعة الشطرنج الكبرى» والقارة الحاسمة في مايتعلق بمحافظه الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، إذا اعتبر بيرجنسكي الصين من اللاعبين الجيوسراتيجيين ومن ثم يمكنها تحدي وضع الولايات المتحدة في

منطقتها والعالم. غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وإنما رافقه كذلك تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والاقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى السياسة الاميركية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشروعاتها من السلاح، ومنازعاتها الاقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلاً ونقاشاً داخل الولايات المتحدة حول ما اذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة أعظم تلعب دوراً مشابهاً للدور الذى لعبه الاتحاد السوفياتى خلال الحرب الباردة، أم ستبعب نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانه العملاق الاقتصادى؟

فى الاجابة عن هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين : هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء «مشاركة» Partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة «الأحتواء» Containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفياتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع، اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤا بصعود الصين كقوة «محرابة» belligerent مما سيؤدى حتماً إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتحدى المصالح الحيوية الاميركية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الاقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة انتشار القوة الاميركية فى آسيا.

وجادلت هذه المدرسة بأنه وإن بدت الصين اليوم أكثر انفتاحاً مما كانت

عليه منذ الثورة الصينية العام ١٩٤٩، إلا أنها، ومنذ نهاية الثمانينيات، والقادة الصينيون، بخاصة بعد ضعف دنج تشاوبنج، يصيغون أهدافاً معاكسة للولايات المتحدة، ويعملون على خفض النفوذ الأميركي في آسيا، ودعم وجود الصين في بحار الصين الشمالية الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم في الخطوط البحرية الأساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكري ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات في اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية : التحول المثير في القيادات العسكرية الصينية، والتغيرات في العقيدة العسكرية التي تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوجيا العسكرية الأجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوجيات التجارية ذات الاسهامات العسكرية. وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين في الحصول على مركز بارز في آسيا إنما تتناقض بوضوح مع هدف أساسى حاربت اميركا من أجله ثلاث حروب كبرى في النصف الثانى من هذا القرن، وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة في آسيا.

أما المدرسة الثانية التي تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهي تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لاتواجه اليوم علاقة أكثر تحدياً بأكثر مما تواجهه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فان علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها في آسيا، أسرع مناطق العالم نمواً، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكاناً. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها في حال سيولة بحيث ان استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الانسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ

من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الاميركية. ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم أهمية وأولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوجيا الغربية، وكل هذه أمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها أساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من السلطة أساسا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية. أما على المستوى العسكرى فإن اتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فى ما يتردد فى وسائل الاعلام الاميركى والنظام السياسى حول ما يسمى بالتهديد الصينى، مبالغة لا تقوم على أساس. فالتحديث العسكرى الصينى ما يزال بعيدا عن تلبية حاجاتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر انفاق الصين العسكرى بـ ٣٠ - ٥٠ مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقاً فـ يقارن بانفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. والصين ما تزال تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيوداً كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها أن تتعامل مع جيران متعددين بمن فيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات ايجابية مع الصين، أنها على الأقل لثلاثين عاما مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصينى، ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق «المناوشات البرية السريعة» خلال هذه الفترة. وأكد هنرى كيسنجر باعتباره من أقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال عشية زيارة كليتون الأخيرة للصين : «ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستتمو بشكل مناسب على نحوها الاقتصادى، ولكنها لن تكون قوة عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل».

ازاء هاتين المدرستين، اختارت الادارة الاميركية الحالية ما اسماه رئيسها قبل أيام من زيارته الصين فى حزيران (يونيو) ١٩٩٨ طريقاً مختلفاً عن ماتدعو إليه المدرستان

من مواقف مطلقة، إذ أوضح ان اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية، وكذلك الدوافع العملية : عملياً بتوسع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئياً بالتعامل معها بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف، على أنه رغم ما اسماء كليتون بالطريق المختلف، إلا أن اختياره، وأكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بأنها لن تفيد وأنه حتى أصدقاء وحلفاء أميركا لن يوافقوا أو يلتزموا بها، وأنها لن تجدى إلا فى عزل الولايات المتحدة وسياستها.

لماذا صعدت الصين وسقط الاتحاد السوفيتي؟

للك مع مرور خمسين عاماً على قيام جمهورية الصين الشعبية، كتب الاستاذ جميل مطر (الأهرام ويكلي ١٣/١٠/١٩٩٩) مقالا قارن فيه بين النجاح الصيني والفشل السوفيتي، ارجع ذلك أساسا إلى نجاح التنظيم الحزبي في الصين في إيجاد قيادات مرنة ومتطورة من خلال عملية مستمرة بتجديد دماء وأساليب العمل في الحزب، بينما فشل الاتحاد السوفيتي في تجديد أساليبه وقياداته وكوادره.

والواقع أن هذه المقارنة بما تحمله من دروس ودلالات وتتصل بقوتين كانتا على مدى حقبة الخمسينيات تشكلان معا معسكرا واحدا يقتسم النفوذ مع المعسكر الغربي وتجمعها، برغم اختلافات التفسير والتأويل أيديولوجية واحدة ونظرية واحدة، حول السياسة والاقتصاد والمجتمع، نقول إن هذه المقارنة تستحق توقفا أطول وبحثا أكثر في المفاهيم والمناهج والآليات التي اتبعتها كلتا القيادتين السوفيتية والصينية، وأدت بإحداها إلى التطور والصعود في إمكانات القوة الدولية وإلى مرتبة ثانية أكبر اقتصاد في العالم، وانتهت بالثانية إلى التصدع والانحيار، ونتصور أن بحث عوامل وتفاعلات هذا التطور يتطلب تركيزا على المراحل المتقدمة في حياة القوتين والنظامين ونعني بها تحديدا على المستوى الصيني، المرحلة التي بدأت في نهاية السبعينيات وقادها مهندس الإصلاح الصيني دنج تشاو بنج وأطلق فيها تحديثاته الأربعة لتجديد الصين وبث الدماء في شرايين العمل الوطني وإعادة تحديد أولوياته، وعلى المستوى السوفيتي، بظهور ما طال انتظاره من تجدد الأجيال في القيادة السوفيتية بمجيء ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٥ (٥٢ عاماً عندئذ) وصياغته لتفكيره الجديد سواء

فى نظرة الاتحاد السوفيتى لنفسه ولقواعد وأركان نظامه، أو نظرتة للعالم وقواه وعلاقاته معه. وبداءه يلفت نظر دراسى هذه المرحلة فى تطور النظامين أن القيادتين قد بدأتا عملية الاصلاح من نقطة انطلاق فكرى واحدة، ومواقع متشابهة بحيث كانت أفكار جورباتشوف وتفكيره الجديد صدى لأفكار دنج تشاوبنج فى الصين من حيث ضرورة التغلب على الجمود البيروقراطى فى الإصلاح، وتباعد الشعب عنه وتحرير الممارسات واستيعاب فكر جديد حول أشكال وصيغ الاقتصاد الاشتراكى كما كان ثمة تشابه فى التفكير بين القيادتين حول ما كان يسميه دنج بالتفكير الديالكتيكى بمعنى النظر إلى الواقع بكل جوانبه وفى حركته المستمرة وتناقضاته وحيث الجديد يتصارع مع القديم.

غير أن هذا الاتفاق فى الرؤية مالبث أن تحول - وعبر عدة مراحل من إعادة التقييم مرت بها العملية الاصلاحية على الجانبين السوفيتى والصينى - إلى اختلافات فى الممارسة والتطبيق ولعل أكثر المناطق التى تركز فيها هذا الاختلاف كان فى رؤية القيادتين لأولويات الإصلاح السياسى والاقتصادى ولأيهما تكون المقدمة. فعلى الرغم من أن القيادة الصينية بزعامة دنج تشاو بنج لم تغفل عن أهمية آلية الإصلاح السياسى فى عملية الإصلاح الاقتصادى بدليل تركيزها على فصل الحزب عن الدولة، فإن دنج فى الوقت نفسه كان دائم التركيز على الاستقرار السياسى كشرط أساسى للإصلاح والتنمية الاقتصادية بل كان يعتبر الاستقرار ذاته فضيلة سياسية ومن ثم فقد ركزت القيادة الصينية على قضية الإصلاح الاقتصادى وجعلته فى قمة أولوياتها أما جورباتشوف فقد اعطى فى العملية الإصلاحية أهمية أكبر للأهداف السياسية ووضعها فوق الأهداف الاقتصادية، حيث كان يؤمن بشكل حقيقى وصادق أن إجراءات الإصلاح السياسى وآلياته فى الشفافية والديمقراطية والانفتاح ستفيد الاشتراكية وتعطيها حياة جديدة، لذلك حين كان يُسأل عما يفرق ويضمن نجاح تجربته على تجربة خروتشوف فى الستينيات كان يجيب أن الفارق فى أن التجربة الأولى لم يكن الشعب مرتبطا بعملية الإصلاح وغائبا عنها. هذا الاعتقاد والتركيز على المجال السياسى هو الذى قاد جورباتشوف تدريجيا إلى مناطق اعتبرتها القيادة

الصينية من المحرمات: التقييم السلبي لمجمل التجربة والنظام الاشتراكي واعتباره كنظام مسئولاً عن الفشل، أدانه القيادات وأضعاف الحزب ودوره في المجتمع كجهاز طليعي وقائد. تجاوز جورباتشوف هذه المحرمات ولم يضع قيوداً على تفكيره الجديد في تطبيقاته ربما لأنه كان في أعماقه مثالياً يؤمن بحكم الشعب وضرورة مشاركته الفعالة، وربما كان هذا ما جعل بعض مؤرخيه يعتبرونه ساذجاً مقارنة بالزعيم الصيني دنه تشاو بنج وحرصه في تطبيق رؤيته الإصلاحية وتحديد أولوياتها وإدراكه أنه بدون اقتصاد قوى ومتطور يلبي حاجات الصينيين وخصائص الواقع الصيني، فإن العملية الإصلاحية ومعها وحدة الصين وتماسكها يمكن أن تتفكك، وفي تساؤل لبعض الدارسين لهذه المرحلة الحاسمة في التطور الصيني والسوفيتي عن .. لماذا تطور التقييم الصيني والسوفيتي لعملية الإصلاح بشكل مختلف؟ ولماذا ذهبت القيادة السوفيتية أبعد من القيادة الصينية في إجراءات وأدوات الإصلاح وركزت بشكل أكثر على البعد السياسي؟

راجع : Yan Sar , The chinese Reassment of Socissalism 1974-1992
Princeton University Press 1995.

وينتهون حول هذا التساؤل إلى أنه بالإضافة إلى العوامل الشخصية المتعلقة بالرؤية الذاتية لكلتا القيادتين ثمة عوامل موضوعية هي التي حددت اختيارهما. في مقدمة هذه العوامل كان النجاح الذي حققته عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين، خاصة في مراحلها الأولى وأثبتت لها صحة تقييمها للوضع وللعملية الإصلاحية وأولوياتها، أما في الحالة السوفيتية فإن الافتقار إلى النجاح في المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادي هو الذي أجبر القيادة السوفيتية على التحول والتركيز على المجال السياسي وتصور أنه من العوامل التي سوف تتغلب على الصعوبات في الحقل الاقتصادي، غير أنه في الوقت الذي أصبح تحول وتركيز الاهتمام فيه على الإصلاح السياسي اشتعل الموقف السياسي وزادت تفاعلاته هذه بل خرج عن السيطرة وبصورة أضرت وربما

شلت عملية الإصلاح الاقتصادى. على أن السؤال الذى يبقى انما يتصل بالمستقبل وفيما بعد المرحلة التى بلغتها عملية الإصلاح فى الصين، فإذا كانت هذه العملية كما تطورت منذ السبعينيات قد ارتبطت بنجاحها - ربما عن حق - بسيطرة مفهوم الاستقرار وضرورة توفيره لعملية الإصلاح والتنمية الاقتصادية ومن ثم إعطاء أولوية متقدمة للإصلاح الاقتصادى، فهل يعنى هذا إمكان استمرار هذه الصيغة، أم أن ضرورات الاستقرار ذاته والتغيرات الواسعة التى أحدثتها الإصلاح الاقتصادى فى المجتمع الصينى سوف تتطلب إعطاء اهتمام أكثر للجانب السياسى فى العملية الإصلاحية وإعادة بناء وتكييف البنى والمؤسسات لهذه المتغيرات. ونتصور أن هذه هى المعضلة التى ستواجه القيادة الصينية خلال الحقب القليلة المقبلة وأنه على حكمة معالجتها يتوقف تفادى الصين لما يمكن أن تتعرض له لهزات داخلية يمكن أن تعرض مسيرة الإصلاح والتقدم للانتكاس.

هل ستتقلب الصين على تحديات التحديث؟

للمرّة قبل عدة أعوام من رحيل الزعيم الصيني دنج تشياو بنج، توفي فبراير عام ١٩٩٧، بعد أن قاد مسيرة الإصلاح والتحديث التي أطلقها في نهاية السبعينيات وأعتبرها «عملاً ثورياً» كان يقول «عندما ساموت لن يدعونني ماركسيا عظيماً». والواقع أن هذا لم يكن يعنى أن دنج قد تخلى عن عقائده الماركسية الرئيسية، وإنما أنه حرك وطور أفكاراً ثورية مثل النضال الطبقي وحرصه على أن يعطى للتحديث والنمو الاقتصادى وإيجاد الثروة أولوية على هذه المبادئ مستعينا بمفاهيم ارتبطت به وبفكره المتجدد مثل «هل التطبيق والممارسة المعيار الأول للحقيقة» «أنشدوا الحقيقة من الواقع» «ليس مهما أن تكون القطعة بيضاء أو سوداء، وإنما المهم أن تصطاد الفأر» ومثل قوله «اقتصاد السوق ليس رأسمالية لأن هناك أسواقاً في ظل الاشتراكية كذلك»، غير أننا يجب أن نبادر فنقول إن بنج وهو يطلق هذه الأقوال ويطبقها كان يمتلكه اقتناع عميق بصحة النظام السياسى الذى أقامته الثورة الصينية وقدرته على البقاء والاستمرار مادام قادراً على تطوير الاقتصاد وتلبية حاجات الشعب الصينى المادية وبناء الصين «الثروة والقوة معا». وهو الاعتقاد الذى خلفه لخلفائه الذين يحكمون الصين اليوم ويواصلون عملية التحديث والنمو الاقتصادى.

والواقع أنه منذ عام ١٩٧٨ وحين قبل الحزب الشيوعى الصينى وقياداته خط دنج وإصراره على أن النمو الاقتصادى يجب أن يسبق الصراع الطبقي، والاستفادة من قوى السوق فى إدارة الاقتصاد بدلا من التخطيط المركزى الصارم، منذ هذا التاريخ والصين تشهد تحولات فى خريبتها الاجتماعية وواقعها الاقتصادى، وبفضل هذه

السياسة انتقل مايقرب من ١٥٠-٢٠٠ مليون صيني، وهو مايعادل نصف سكان أوروبا الغربية، من دائره الفقر المطلق، وتضاعف ثلاث مرات متوسط الدخل الفردى لمايقارب ثلاثة أرباع سكان الصين، وازداد دخل سكان المدن بوجه خاص مع تزايد نمو الاقتصاد سنويا بمعدل ٨٪ على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وبحيث تعتبر الصين الآن واحدة من أكبر عشرة اقتصادات عالمية.

وبفعل هذا التحول لم تلحق الصين فحسب بالمجتمع العالمى، بل شهدت انفتاحا غير مسبوق، وباستمرار هذا الاتجاه أصبح الرأسماليون الصينيون والمستثمرون الأجانب يديرون أكثر من ربع الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٠٠، كما جذبت الصين أكثر ٤٠ مليار دولار من الخارج، واستثمارات أكثر من أية دولة أجنبية أخرى، وأصبحت الصين قوة منيعة فى التجارة الدولية وقوة تصديرية تحتل المركز الحادى عشر فى التجارة الدولية.

وقد كان طبيعيا أن يحدث هذا الانفتاح، الذي لم تشهده الصين ربما منذ القرن السابع، تغيرات اجتماعية لم يكن من الممكن التفكير فيها، تغيير وجه الحياة اليومية فى الصين وانتقلت بها من الطابع الصارم إلى الحياة المتدفقة، ولم يعد ظل ما كان جورج أورويل يسميه «الأخ الأكبر» محسوسا فى المجتمع الصينى كرمز للسلطة والنظام، وأصبح الشباب أحرارا فى أن يرتدوا مايجبون، وأن يعملوا، ويسافرون كما يريدون، وأن يتزوجوا ويعيشوا كما يفضلون، بل أصبح ممكنا الاختلاف بين بعضهم البعض بل ومع السلطات مادام هذا بعيدا عن إهانة السلطة التعريض برموزها، بل إن ثمة مؤشرات على بداية ديمقراطية القواعد الشعبية Grass Roots، فبلا ضجيج بدأ الفلاحون الصينيون يختارون قاداتهم المحليين بالاقتراح السرى من بين مجموعة من المرشحين لا تقتصر على أعضاء الحزب الشيوعى.

غير أن هذا التحول Transformation الذى يفضل القادة الصينيون تسميته إصلاحا Reform لم يكن بلا سلبياته وثمراته وتحدياته التى بدت فى ظهور الفوارق الاجتماعية ليس فقط بين الأفراد ولكن أيضا على مستوى المناطق خاصة بين الريف والمدن، وبين المدن الساحلية والداخلية، كما لم يكن بلا سلبيات على المؤسسات

الاقتصادية، وما أدى إليه الإصلاح الاقتصادى بما نسميه «المشروعات الخاسرة» التى توظف مايقارب من ١٠٠ مليون عامل وما تعرضت له من ديون وفائض عمالة ومخزون متضخم، وهو الوضع الذى تعالجه السلطات يضح بلالين الدولارات لإنقاذ هذه المؤسسات من الإقلاس مدركة أن إفلاسها سوف يقذف بملايين العمال إلى البطالة، هذا فضلا عن مظاهر الفساد التى بدأت تتسرب حتى إلى داخل صفوف الحزب الشيوعى، وبشكل جعل القادة الصينيين يعتبرون أن هذه المظاهر من أعدى أعداء عملية الإصلاح التى يباشرونها.

غير أن التحديات التى تفرضها عملية التحديث والتنمية فى الصين يضاعف منها أنها تحدث فى بيئة عالمية حافلة بالتغيرات والتحولات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، وتغيرات متسارعة فى النظم العالمية للاتصالات والمعلومات، وانتقال الاقتصاد العالمى من الدولية إلى العالمية فعلا والتحرك والانتقال الواسع لرؤوس الأموال، وسيطرة الشركات الدولية العملاقة وتوجيهها غير المرئى للاقتصاد العالمى.

هذه التفاعلات الداخلية التى تطلقها عملية التحديث والنمو الاقتصادى وحدوثها وسط هذه المتغيرات العالمية هى التى تضع القيادة الصينية أمام معادلة صعبة واختيار صعب بين قرارها مواصلة التحديث والانفتاح على العالم والتفاعل مع متغيراته، وبين تمسكها بالاحتفاظ بالنظام السياسى وسلطة الدولة، وأهم من هذا بدور ومكانة الحزب الشيوعى ودوره القيادى. فى هذا السياق يصبح الهاجس الرئيسى للقيادة الصينية وطموحها الأساسى هو ببساطة : الاستقرار، وهم فى هذا يتملكهم باستمرار معانى ونتائج ما بدأه جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى وعدم تحكمه فيما أراد أن يدخله من إصلاحات وأثار ذلك المدمرة، لذلك فإن طموحهم الأساسى هو أن يديروا إصلاحهم وسط بيئة وأوضاع داخلية يتوافر لها أقصى قدر من الاستقرار والبعد عن الفوضى، ولعل هذا مايفسر لنا ضيق، إن لم تكن سخرية القادة الصينيين، من ضغوط الولايات المتحدة والغرب ومايشيرونه من لفظ حول «الديمقراطية ومستقبلها فى الصين». غير أنه من الواضح أن حجج القادة الصينيين فى أهمية توفير بيئة من النظام

والاستقرار لنمو الصين وعدم تعرضها للهزات لم تقنع الأمريكيين، خاصة الذين يجذبون عملية الانفتاح والتعاون الشامل مع الصين، وهم يراهنون على أن عملية تحديث الصين والتحول الاقتصادى والاجتماعى التى تحدثها لابد سوف تؤدى إلى إيجاد قوى داخلية تضغط من أجل تحرير النظام سياسيا.

غير أنه مما يطمئن القادة الصينيين اعتقادهم انهم وحتى الآن يديرون بنجاح عملية التحديث والاصلاح الاقتصادى بالمفاهيم التى تجمع بين عناصر الإصلاح وبين الاستقرار الداخلى، وأنه يمكنهم تحقيق ذلك على الأقل لجيل قادم، وتستطيع أن تتصور أن القادة الصينيين ليسوا وحدهم الحريصين على الاستقرار والسلام الداخلى، وإنما يشاركونهم فى ذلك التيار الرئيسى للمجتمع الصينى نفسه والفرد العادى فيه، فرغم ما قد يكون قد ترسب فيهم حول ممارسات النظام وفسادته، إلا أنهم يحترمون قادتهم ويخشون بعمق من الفوضى وعدم النظام، ورغم ما قد يستحود عليهم من مصالح واهتمامات شخصية فهم يريدون أن يحققوا ذلك فى ظل استقرار سياسى عام وبيئة يسودها النظام.

على أن الاستقرار والسلام الذى ينشده القادة الصينيون فى البيئة الداخلية لا ينفصل عما يفضلونه من سلام واستقرار فى البيئة الاقليمية والدولية باعتبار الترابط العضوى بين الوضعين الداخلى والخارجى، فالبناء والتنمية الداخلية لا يمكن أن يتحقق باطراد فى ظل علاقات دولية مضطربة، أو سياسة خارجية مغامرة تشتت التركيز على البناء الداخلى، وتبدد الموارد وتحرمه من متطلباته الخاصة وهى فى حالة الصين مثلما هى فى حالة أى مجتمع نام : التكنولوجيا المتقدمة، الاستثمارات الأجنبية، والتجارة والأسواق.

وتفسر هذه الحقائق حرص القادة الصينيين على تأكيد الحاجة إلى مثل هذه البيئة وعلاقاتهم الدولية المستقرة، وأن يفسروا ما يقيمونه من علاقات المشاركة مع القوى الدولية الرئيسية : الولايات المتحدة، روسيا، اليابان، على أنها لاتعنى إقامة تحالفات أمنية وعسكرية موجهة إلى أطراف دولية أخرى، وإنما يفهمونها بمعنى التعاون حول

قضايا الاهتمام المشترك (راجع حديث نائب وزير خارجية الصين مع بعثة الأهرام فى «ماذا يجرى فى آسيا». مركز الأهرام للترجمة والنشر). غير أنه من الواضح بنفس القدر أنه مع حرص الصين على علاقات وبيئة إقليمية ودولية سليمة إلا أن هذا لا يمنعها من ممارسة وتأكيد مكانتها وحقوقها كقوة جيوسياسية إقليمية ودولية، أو يحول بينها وبين أن تعلن موقفها من عملية تشكيل النظام الدولى وعلاقات القوى فيه، ورفضها أن تنفرد قوة دولية واحدة بقيادته وبقراراته الكبرى.

رابعاً : روسيا :

- **روسيا والغرب.. مشاركة أم خصومه؟**
- **الصحوه الروسيه وتحدياتها؟**
- **العلاقات الروسيه الأمريكيه: جدول أعمال جديد أم قديم؟**

روسيا والغرب... مشاركة أم خصومة؟

أثارت أزمة كوسوفو والتدخل العسكري لحلف الأطلسي ضد الصرب ومعاني هذا التدخل ودلالته بالنسبة إلى روسيا مجدداً إشكالية العلاقة بين روسيا والغرب. وهي الإشكالية التي كانت، منذ العهد القيصري وحتى العهد السوفياتي، موضع نقاش وجدل على المستويين الفكري والفلسفي بين تيارات روسيا الثقافية وتبلورت حول النزعتين السلافية والغربية : اذ رأى دعاة السلافية أن الاصلاحات ومحاولات التحديث، الى بدأها بطرس الأكبر فى القرن السابع عشر هي خيانة للأساس القومى الأصيل الذى تقوم عليه الحياة الروسية. أما أصحاب النزعة الغربية فاعتبروه السبيل الوحيد لتنوير روسيا وربطها بالمدنية الغربية.

وإذا كان بروز دولة روسية من حطام الاتحاد السوفياتى عام ١٩٩١ أثار للوهلة الأولى تفاؤلاً في الغرب بأن روسيا جديدة ستبنى مجتمعها ومؤسساته السياسية والاقتصادية على النموذج الغربى، إلا أن هذا التوقع لم يدم طويلاً، وسرعان ما بدا أنه لم يكن فى موضعه سواء فى مايتعلق بتطور روسيا الداخلى، أم بتوجهات سياستها الخارجية. فداخلياً جاء تعثر الاصلاح الاقتصادى والتطبيق الديموقراطى ليؤكد مخاوف القلة من الخبراء ذوى المعرفة الحميمة بالواقع والتاريخ الروسين (راجع جورج كينان)، وتحذيرهم بأن الطبيعة والتاريخ والتكوين الروسى لاتوحى بأن روسيا ستستوعب وتتحول إلى النموذج الغربى الليبرالى فى شقيه السياسى والاقتصادى.

أما على المستوى الدولى وعلاقات روسيا الخارجية مع الغرب فمنذ العام ١٩٩٢ وعلى مدى عامين تقريباً، أبدت السياسة الخارجية الروسية توافقا واستجابة مع

المواقف الغربية، وهو التوافق الذى تبناه ونفذه وزير الخارجية أندريه كوزيريف، بدعم من بوريس يلتسن، إذ أنه بنى دعوته على أسس عملية وفلسفية، معتبراً أن السياسة الخارجية الروسية يجب أن تدعم التحول السياسى والاقتصادى الداخلى، وأن تساعد في تلبية احتياجات روسيا اليائسة من المساعدات الاقتصادية، الأمر الذى اعتبر أنه لايتوفر إلا فى الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

وفلسفياً استعاد كوزيريف مقولة الكاتب الروسى فى القرن ١٩ الكسندر بوشكين، وهى أن «الكراهية العلنية للغرب هى كراهية علنية لمجمل التطور البشرى»، وعلى أساس هذا التصور صمم كوزيريف، وادار سياسات روسيا الخارجية وبتصميم على ازالة كل آثار الحرب الباردة واقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها ويوثق بها كشريك حقيقى. وبدأت هذه السياسة فى قبول روسيا لخفض كبير فى الأسلحة النووية، وتوقيع معاهدة «سالت ٢» وتعاون روسيا فى الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو، بل إن روسيا، رغم كل روابطها مع الصرب، صوتت لمصلحة، العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا حول أزمة البوسنة. كل هذا كان لاثبات أن روسيا نبذت بشكل حاسم مناورات الحرب الباردة، وأنه يمكن الاعتماد عليها فى بناء عالم ونظام دولى جديدين.

ولكن، مع نهاية العام ١٩٩٣، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف من جانب تيارات عدة داخل روسيا نفسها، اتهمتها بالخضوع للغرب، والتضحية بالمصالح الروسية، وبقصر النظر وخيانة ارتباطات روسيا مع أصدقائها، وبفقدانها لهيبتها ومكانتها الدولية وتحولها إلى دولة خائنة تتوسل لنيل المساعدات. وقد هوجم منطق التعاون مع الغرب لاعتبارات اقتصادية، على أساس أنه رغم الوعود الضخمة، لم تتلق روسيا إلا القليل من المساعدات المالية والاستثمارات، بل إن الاقتصاد الروسى تضرر كثيراً بفعل العقوبات الاقتصادية الغربية ضد دول مثل العراق وليبيا وصربيا. وماضاعف من وقع هذه الانتقادات توافقها مع وضوح فشل الإصلاحات الاقتصادية، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار الفساد وصور الجريمة.

ازاء هذا النقد، وتعرض وضع يلتسن للضغط الداخلى على جبهات عدة بدأ كوزيريف بغير من لهجته ليدو أكثر تشدداً وتأكيذاً للمصالح الوطنية الروسية حتى فى مجالات تتعارض مع المواقف الغربية، معتبراً أن المشاركة التى يدافع عنها بين روسيا والغرب لاتعنى عدم اتباع روسيا سياسات حازمة إذا اقتضت مصالحها الوطنية ذلك.

ومن ناحية أخرى حاول كوزيريف أن يبرر أمام شركائه الأوروبيين لهجته الجديدة وحاجة تأكيد السياسة الخارجية الروسية لمصالحها الوطنية، ذلك أنه اذا فشل الديمقراطيون الروس فى تأكيد ذلك «فسوف تكتسحهم موجة القومية العدوانية». وظل كوزيريف، ولدهشة كثير من المراقبين، فى منصب وزير الخارجية حتى اضطر إلى الاستقالة العام ١٩٩٦، ولم يكن خروجه أكثر دلالة من الشخصية التى خلفته وهو يفغينى بريماكوف، فخلفياته وأدواره فى العهد السوفياتى جاءت تشير إلى تأكيد أن الهوية والارادة والمصالح الروسية ستكون لها الأولوية على ضرورات التعاون مع الغرب.

على هذه الخلفية جاءت أزمة كوسوفو لتمثل قمة الاختلاف بين روسيا والغرب ابتداء من الحرب فى البوسنة، والأزمة العراقية، إلى توسيع حلف الأطلسي، ولكى ترى روسيا فى هذه الأزمة وسلوك الغرب فيها تجاهلاً وتحدياً لها واستكمالاً لحصارها، وكما عبرت «الايكونوميست»، أكثر صور الاختلافات تدميراً بين روسيا والغرب منذ العهد السوفياتى.

كما جاءت الأزمة لتثير، عند الغرب، المعضلة التى تواجهه منذ نهاية الحرب الباردة، فى مسعاه لادماج روسيا، من حيث القيم الحضارية والاجتماعية والتوجهات الدولية، فى محيطها الأوروبى، ولكى تجدد المخاوف الأوروبية حول العناصر الكامنة فى الطبيعة الروسية، وعدم القدرة على التنبؤ بتطوراتها، وامكان بروز تيارات معادية للغرب.

كما جاءت الأزمة كى تثير - على المستوى الروسى - الانتقادات التى تراكمت منذ

انتهاء اسعهد اسسوفياتى حول أسلوب معاملة اسغرب سروسيا واسعمل على الخط من مكائتها اسدوسية وعدم الحساسية لمصالحها حتى المباشرة. ودفع هذا المعلقين لسروس إسى لسرد على اسدعاوى اسغربية تجاه روسيا أو المخاوف مما قد تتطور إسيه الأمور فيها باسقول أنه حتى سو خانت هذه المخاوف صحيحة فان من يثيرونها فى اسغرب يتجاهلون أن اسغرب بسلوخته هو اسذى يحرك ويغذى هذه الميول من خلال بياناته وسياساته، بل ومواقفه اسفعلية المعادية سروسيا، وفى اشارة هؤلاء المعلقين لسروس إسى أن صناع اسسياسه الخارجيه الامريكيه خصوصاً ومحلليها غاسباً ما يربطون «المستوى اسدوسى، لسبناء» من جانب روسيا بالخضوع سلضغوط الأميرخية، وهم ينظرون إسى روسيا كـ «شريك» حين تخضع لهذه اسضغوط، وكـ «خصم» حين تتبع مصالحها اسقومية، وبشكل أخثر تصميمياً.

وخنموذج على هذا لستفكير يستخدم المعلقون اسروس تناول مفكر استراتيجى أميرخى ومستشار سابق سلامن اسقومى هو زيجنيو برجنسكى سلوضع اسروسى خان شيئاً سم يحدث منذ اسعهد اسسوفياتى، وحيث يوحى تحليله وتفكيره، بأن شيئاً سن يشبهه أقل من لستفكك لسكامل سلامة اسروسية، بل أنه صاغ خطة ستقسيم روسيا إسى ثلاثة أقسام.

على أى حال، وفى سياق اشكاسية اسعلاقة بين اسغرب وروسيا سواء فى بعدها استاريخى أو المعاصر، يحق أن نتساءل مع بعض دارسى اسشؤون اسروسية عن لستوصيف لسدقيق سعلاقة روسيا مع اسغرب بجناحية الأوروبى والأميرخى، وهل يمكن الاستمرار فى وصفها، كخما فعل جورج بوش وبوريس يلتسن فى سقائهما عام ١٩٩٢، ووسط نشوة توديعهما سلعهد اسسوفياتى، بالمشارخة أم نتحفظ، خصوصاً تحت وقع الحدة لستى لختسبتها هذه اسعلاقة مع أزمة خوسوفو وما أثارته من لحظات لسعودة - بخاصة على المستوى لسروسى، إسى أجواء وسغة ورموز سياسات الحرب لسباردة، وأن نصف هذه اسعلاقة بأنها لسيوم تتميز بالخصومة.

واقع الحال أن أى وصف دقيق سعلاقة اسغرب مع روسيا لايجعلها تقع تحت أى من

الوصفين فمن الخطأ وصفها بأنها علاقة مشاركة بما يعنيه هذا الوصف من انسجام وتنسيق لا يتحقق لهذه العلاقة اليوم، كما أنه من الخطأ كذلك وصفها بالخصومة خصوصاً إذا ما أخذت معنى المواجهة التي عرفتتها الحرب الباردة - ونتصور أن الوصف الأدق لهذه العلاقة ولكيفية إداره الطرفين لها وبخاصة الجانب الروسى، أنها تقوم على الاستعداد للاتفاق والتعاون حين يستطيع الجانبين ذلك، والاختلاف، وبشكل ومزاج حاد، حين تختلف اعتباراتهما ودوافعهما الأساسية، وأن كان مثل هذا الاختلاف لن يصل فى ضوء معطيات الواقع الروسى الراهن إلى مواجهات الحرب الباردة.

الصحة الروسية وتحدياتها

✍ على مدى السنوات العشر الماضية ومنذ الانهيار السوفيتي انشغلت مؤسسات السياسة الخارجية والمحلية مراكز البحث بمحاولة استشراف مستقبل وريث الاتحاد السوفيتي، وهي روسيا الاتحادية، والتساؤل عن مكان روسيا في العلاقات الدولية وموازينها الجديدة، وتساءل الفكر الأمريكي بوجه خاص عما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع روسيا كصديق أم كخصم وعدو. على أية حال فقد تبلور خلال عملية النقاش هذه رؤيتان للنظر إلى روسيا ومستقبلها ودورها على المسرح الدولي : اتجهت الرؤية الأولى إلى اسقاط روسيا من حسابات القوة العالمية باعتبار افتقادها لمقومات القوة المؤثرة ولتردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حيث انخفض الناتج القومي إلى ٥٣٪ في عشر سنوات وفقا للإحصاءات الروسية نفسها، وتداعت البنية التحتية من مستشفيات، وطرق، وسكك حديدية، وانخفاض في عدد السكان (أقل بـ ٦ ملايين نسمة عما كان في حقبة سابقة)، فضلا عن تحلل مجتمعها بانتشار الفساد والعنف والجريمة، وانعكاس كل هذه الأوضاع على المؤسسة العسكرية التي كانت تمثل جوهر وأساس القوة السوفيتية، وقد استخلصت هذه الرؤية أن هذه الأوضاع الروسية يمكن أن تستمر حقا قادمة ويستمر معها بطبيعة الحال افتقاد روسيا لأي دور مؤثر في الوضع الدولي، أما الرؤية الثانية فقد اعتبرت أنه رغم كل عوامل الضعف التي ألت بروسيا إلا أنها مازالت تحتكم على امكانيات القوة الكبرى بما تمتلكه من ترسانة نووية مازالت تعتبر الثانية بعد الولايات المتحدة، ومازالت تمثل نفس التهديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، لما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية واسعة، وعضوية دائمة في مجلس الأمن، وعلى هذا فإن روسيا وأن لم تكن قوة كبرى

«بالفعل» فهي كذلك «بالإمكانية» POTENTIAL وأن هذه الامكانية يمكن أن تتحقق إذا ما استجمعت روسيا نفسها واستعادت الارادة القومية على الفعل واستثمار قدراتها البشرية والاقتصادية والتكنولوجية.

وقد جاء التغير الذى حدث فى الرئاسة الروسية وتولى رئيس جديد هو فلاديمير بوتين، جاء لكى يعطى دفعة للرؤية الثانية، توقع «صحوة روسية» ونتصور أن ما أثار التساؤل عما إذا كنا إزاء مقدمات صحوة روسية هو أن بوريس يلتسين كان يعتبر فى نظر خصومه وأصدقائه جزءا من المشكلة الروسية بالنظر إلى مكونات شخصيته، وأساليبه فى الحكم، والقوى التى اعتمد عليها والتى ساهمت فى تقويض سياسات الإصلاح، ونهب موارد الدولة وإشاعة الفساد والجريمة. أما الرئيس الجديد فهو يرى كرئيس كفاء ونشيط، ويعد بالتمسك بالقانون واحترامه والاصرار على تطبيقه، ومحاربة الفساد والجريمة، وقدم أشارات على الانفتاح على التيارات السياسية المختلفة وانهاء حالة الصراع الداخلى التى استهلكت الطاقة القومية، وباختصار قدم بوتين نفسه بصورة الرئيس الذى يقدم جميع العناصر التى تستعيد بها روسيا هيبته ومكانتها الدولية. غير أنه وكما هو معروف، وخاصة فى ظروف روسيا بالغة التعقيد، فإن التوقع والوعد شىء، والانجاز والتحقيق شىء آخر، ذلك أن ثمة تحديات ضخمة تواجه الرئيس الروسى الجديد، بدأ المحللون وخبراء الشؤون الروسية يناقشونها (راجع: عدد مارس/ أبريل ٢٠٠٠ Foreign Affairs).

من هذه التحديات : الحرب الشيشانية المدمرة ومعانيها التى تتعداها إلى معانيها الأوسع وانعكاساتها على الاتحاد الروسى وتماسكه وبما فى وحداته من مناطق تحمل عوامل وامكانيات التفكك، واتصالا بتلك الظاهرة المتزايدة من تزايد نفوذ وسلطات الأقاليم والمناطق المكونه للاتحاد الروسى (٩٨ إقليما ومنطقة : ٢١ جمهورية، ٦٨ منطقة إدارية)، والنزعة المتزايدة لقادة وزعماء هذه المناطق فى تبني سياسات مستقلة عن الحكومة المركزية فى موسكو بل وتحديها فى أخطر مجالات اختصاصها وهى السياسة الخارجية والأمن.

غير أنه من بين هذه التحديات يركز من يناقشونها من المحللين والخبراء على ما يعتبرونه أخطرها، وهى المجموعة الصغيرة من ملوك المال oligarchs من أمثال بوريس بيرونونسكى، وميخائيل فودنوسكى وروما أبراموفيتش وآخرين، وهى المجموعة التى ازدهرت فى منتصف التسعينات، وسيطرت على حكومات يلتسين بل كانت من اختيارهم، واستخدمت أساليب التهديد والرشوة فى إسكات من يعارضهم أو يقف فى طريقهم بمن فيهم الوزراء، وأصبحت بالتالى تسيطر على الحياة العامة من خلال أساليب الفساد والرشوة والاختلاسات، على أن آخر جوانب خطورتهم هو سيطرتهم على قطاع البترول، وهو القطاع الذى كان قبل الانهيار السوفيتى من أكثر مصادر الدخل، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ الذى بلغ ٥٠٪ فى إنتاج البترول، فإن روسيا مازالت تنتج بترولا أكثر من أى دولة فى العالم، فيما عدا الولايات المتحدة والسعودية، وعلى هذا فإن هذه المجموعة من ملوك المال تتحكم فى الكثير من إمدادات العالم من البترول ومن ثم فإن خطورتها وخطوة أساليبها لم تعد تهدد الاقتصاد والحياة الروسية فحسب وكما هو مصدر قلق للدوائر الاقتصادية العالية وأصبح ينظر إليهم باعتبارهم مجموعات شبه إجرامية تتحدى المعايير والمستويات العالمية للقانون ولذلك أصبحوا موضع تحديات من أجهزة القانون الأمريكية والأوروبية لأدوارهم فى غسيل الأموال وإشاعة الفساد.

فى ضوء هذا أصبح ينظر إلى هذه المجموعة باعتبارها من أكثر التحديات والاختبارات التى تواجه الرئيس الروسى الجديد إذا كا حقا يريد توفير المقومات الحقيقية لاستعادة روسيا لقوتها، وبناء اقتصاد ومجتمع صحى يقوم على احترام القضاء وحكم القانون. ويلاحظ المراقبون انه على مدى العام الماضى منذ تولى بوتين فانه يبدو جادا فى مواجهه هذين التحديين، فقد حذر حكام المناطق من انه «سوف ينهى حياتهم السياسيه» ان هم حاولوا الخروج عن سياسات السلطه المركزيه فى موسكو أو تحديها، كذلك وقف بصرامه امام عدد من ملوكى المال وأمر السلطات بملاحقتهم والتحقيق معهم.

العلاقات الأمريكية الروسية؛ جدول أعمال جديد أم قديم؟

 يقف وراء اجتماع القمة بين الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، والروسى فلاديمير بوتين سجلا طويلا وحافلا من اجتماعات القمة سواء خلال العهد السوفيتى أو ورثته روسيا الاتحادية. وتعكس لقاءات القمة هذه - خاصة خلال العهد السوفيتى - وفى مراحلها المختلفة ليس فقط طبيعة ومضمون وقضايا العلاقات بين القوتين، إنما كذلك حالة الوضع الدولى وقواعد علاقاته. ونستطيع أن نميز فى هذا السجل من لقاءات القمة عدة مراحل رئيسية تمثل كلا مثل نمطا من العلاقات والقضايا. فقد جرت لقاءات قمة طهران عام ١٩٤٣، وبوتسدام، ويالتا ١٩٤٥ والحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ومع مقدمات انتصار الحلفاء، وكذلك كان جوهر هذه اللقاءات النظر فى ترتيبات ما بعد الحرب وخاصة فى القارة الأوربية وتحديدأ فى جزئها الشرقى وهو ما كان جوهر قمة يالتا ومداولاتها وتفاهمتها. أما المرحلة الثانية فهى التى توافقت مع بروز الحرب الباردة، ووضوح معالمها وتأسيس تحالفاتها وبدأ سياق التسلح وشهدت لقاء قمة جنيف عام ١٩٥٥، وقمة باريس المجهضة عام ١٩٦٠، ثم القمة جمعت بين كنىدى وخروتشوف فى فينا عام ١٩٦١، وكانت هذه اللقاءات تمثل المحاولات الأولى لتنظيم خطوط المواجهة بين القوتين ولكنها لم تسفر عن نتائج حقيقية بل أن لقاء كنىدى وخروتشوف أعقبه أخطر مواجهة وهى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. أما المرحلة الثالثة فهى يطلق عليها بحق عصر مؤتمرات القمة الأمريكية السوفيتية وشهدت جهدا جادا لنقل علاقات القوتين من المواجهة إل التفاوض وتمثلت فى اجتماعات قمة موسكو عام ١٩٧٢، وواشنطن

عام ١٩٧٣، وموسكو ١٩٧٤. ويندرج ضمن هذا النمط من لقاءات القمة لقاء قمة كارتر وبرجنيف فى فينا عام ١٩٧٩ وأثمرت اتفاقية سولت الثانية والتي كانت انجازا وتقدماً حقيقياً. أما المرحلة الرابعة فربما كانت أخطرها باعتبار أنها انتهت إلى التحول الشامل فى علاقات القوتين بل وتفكك الاتحاد السوفيتى وهى المرحلة ارتبطت أساسا بعهد رونالد ريجان فى الولايات المتحدة - ١٩٨١ - ١٩٨٩ - وشهدت فى سنواتها الأولى شبه قطيعه بين القوتين ثم تطورت إلى عقد لقاءات قمة بين ريجان والزعيم السوفيتى الجديد جورباتشوف.

غير أنه قبل أن تنتقل إلى لقاءات القمة أن جرت بعد قيام روسيا الاتحادية، علينا أن نتوقف لكى نتعرف على جوهر القضايا التى كانت موضع اهتمام القمم الأمريكية السوفيتية. فمع تطور سباق التسلح بين القوتين وحول نظمه الجديدة وخاصة الأسلحة الاستراتيجية والنووية إلى مستويات تحمل إمكانيات مدمرة وبعد تجربه أزمة الصواريخ الكوبية التى نقلت احتمال المواجهة النووية من التصور إلى الواقع، توصلت القوتان إلى اتفاقيتين أساسيتين وهما اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية عام ١٩٦٣، واتفاقية منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ وتم التصديق عليها عام ١٩٧٠. ومع إدراك الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتى قد حقق مع نهاية الستينيات مستوى التعادل Parity فى القوى الاستراتيجية، أصبح الاستعداد أقوى للدخول فى مفاوضات جادة للحد من الأسلحة الاستراتيجية. ورغم النطاق العريض من القضايا الإقليمية والثنائية التى كانت موضع بحث لقاءات قمة السبعينيات، إلا أن جوهر الاهتمام كان منصبا على التوصل إلى اتفاقيات لترشيد الأسلحة النووية والحد من ترسانات القوتين منها وهو ما انعكس فيما توصلت إليه لقاءات قمة نيكسون وبرجنيف من اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية - سولت ١ - والتي تضمنت اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة ABM، والاتفاقية المؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية. وقد واصلت إدارة كارتر التركيز على ترشيد العلاقة النووية وجعلت ذلك من أولوياتها وتوصلت فى ذلك. وفى لقاء كارتر وبرجنيف فى فينا عام ١٩٧٩ إلى اتفاقية سولت الثانية. وعلى الرغم من توقف مفاوضات الحد من التسلح خلال الفترة.

الأولى من ولاية رونالد ريجان، إلا أن ولايته الثانية شهدت تجدد هذه الجهود ووصلت فيها إلى مستويات متقدمة خلال لقاءات القمة الأربعة التي عقدت بين ريجان وجورباتشوف في جينيف عام ١٩٨٥، وريكيافيكه ١٩٨٦، وقمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ وحقت انجازا رئيسيا في التوصل إلى اتفاقية إزالة الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا INF.

وهكذا كان الشاغل الرئيسى للقاءات القمة الأمريكية السوفيتية هو ضبط سباق التسلح النووى بين القوتين، أما بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وحيث لم يعد يمثل التهديد الذى كانت تتصوره فيه الولايات المتحدة، فان ورثيه الاتحاد السوفيتى : روسيا الاتحادية، والجمهوريات السوفيتية السابقة، ظلوا يمتلكون نفس الترسانة النووية التى كان يمتلكها الاتحاد السوفيتى، بل ربما كانت أكثر خطورة باعتباره ضعف التحكم فيها بسبب الإنهيار السياسى، وغياب السلطة وإمكانية تسربها إلى قوى متطرفة. لذلك انصب الخطاب الأمريكى فى اللقاءات مع رئيس روسيا بوريس يلتسين على التعامل مع هذه الترسانة النووية وعلى إقناع جمهوريات أوكرانيا، وبييلورسيا، وكازخستان على التخلي عن ترسانتها النووية التى ورثتها عن الاتحاد السوفيتى السابق، وكذلك على خلق اجراءات تضمن وضع المواد النووية الروسية تحت رقابة فعالة (خصصت أمريكا ٥ بليون دولار لهذا الهدف). ونتيجة لهذا الجهد الأمريكى فاخر كليتون فى رسالته الأخيرة عن حالة الاتحاد يناير ٢٠٠٠ أن أكثر من ٥٠٠٠ من الأسلحة النووية كان يمتلكها الاتحاد السوفيتى أصبحت غير مجهزة للخدمة الفعلية *out of Commission*. وارتباطا بالاهتمام الأمريكى بأخطار الانتشار النووى، كان موضوع تعاون روسيا وعلمائها مع إيران وتزويدها بالتكنولوجيا النووية من أبرز الموضوعات فى لقاءات كليتون ونائبه آل جور مع بوريس يلتسين. ومن ناحية أخرى جاءت السياسة الأمريكية لتوسيع حلف شمال الأطلسى وضم حلفاء روسيا القدامى إليه لكى تعتبره روسيا تهديداً أمنيا لها، ولكى يزيد من تمسك مؤسساتها العسكرية والقوى السياسية القومية بالبقاء على قدرات روسيا على الردع النووى. ووفقا لبعض التقارير فان عددا من العسكريين الروس الكبار قدموا طلبا

سريا فى بداية عام ١٩٩٧ بإعادة تسليح بعض الصواريخ النووية الروسية وتوجيهها إلى وارسو وبودابست كرمز على عدم رضا روسيا على توسيع الناتو ومده إلى حدوده.

وهكذا يقبل رئيس روسيا الجديد بوتين ووراءه هذا التاريخ الحافل بقضية العلاقات المركزية وهى القوى النووية والاستراتيجية. والواقع أن بوتين، وبعد عدة أيام من تكليفه بمهام رئاسة الدولة أعاد صياغة نظرية الأمن القومى الروسى والتي جاءت، وأن لم تكن بشكل مباشر، مناهضة للتوسع الأمريكى الأطلسى تجاهها، فقد أكدت النظرية على عزم موسكو على الدفاع عن مكانتها الدولية ومقاومة مشاريع تهدف إلى مزيد من اضعافها وعزلها، وقدمت العقيدة العسكرية الجديدة ردا شاملا على المخاطر التى تهدد روسيا ابتداء من التناول على أراضي روسيه وتجاهل مصالح روسيا الأمنية مرورا بخلق بؤر للمنازعات على مقربة من حدود روسيا وحلفائها وتوسيع أحلاف عسكرية بطريقة تمس أمنها، كما تضمنت العقيدة العسكرية مفهوما موسعا لوظيفة السلاح النووى. غير أن بوتين وبعد انتخابه وتولية الرئاسة بدأ عهده بخطوتين إيجابيتين كانت الأولى حصوله على تصديق مجلس الدوما على معاهدة سولت ٢ (وأن تقضى بتخفيض الترسانة النووية لكلا القوتين من ٦,٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ رأس نووى بحلول عام ٢٠٠٧) وكان مجلس الدوما قد أوقف التصديق على هذه المعاهدة على مدى السنوات الأربعة الماضية بسبب موقف الولايات المتحدة فى العراق، والبوسنة، وكوسوفو، أما الخطوة الثانية فكانت التصديق أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد هاتين الخطوتين اعتبر وزير خارجية روسيا إيجور ايفانوف أن الكرة الآن أصبحت فى الملعب الأمريكى (مقالة المهم فى الهيرالد تريبون فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٠) وقال فى رده على المشروع الأمريكى لنظام الدفاع ضد الصواريخ National Missile Defense Act، والذي تصوره الإدارة الأمريكية بأنه ضرورى للأمن الأمريكى ضد ما قد يتهدها من أخطار الدولة «المارقة» والعمليات الإرهابية (وهو التصور الذي عقب عليه بريماكوف رئيس وزراء روسيا السابق بأن الولايات المتحدة تتصرف كمن يريد استخدام المدفع لاصطياد الباعوضة)، أما

ايفانوف فقد اعتبر أن البرنامج الأمريكى يشمل أهدافا أوسع من ذلك وأنه، فى المنظور الروسى، ثمة علاقة وثيقة بين اتفاقية الصواريخ المضادة الموقعة عام ١٩٧٢، والتى يعتبر المشروع الأمريكى الجديد خرقا لها، وبين معاهدة ستارت ٢، وأنه إذا انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية الصواريخ المضادة فلن تظل روسيا ملتزمة بالتزاماتها وفقا لاتفاقيات الحد من التسليح الاستراتيجى فضلا عن تأثير ذلك على إمكانيات التوصل إلى إتفاقيا سولت ٣ (والتي تقترح خفض الرؤوس النووية لكلا القوتين إلى ١٥٠٠ رأس نووية). وقد دفعت هذه الاعتراضات الروسية - مستشار الأمن القومى الأمريكى إيجلبرجر إلى السفر إلى موسكو تمهيدا للقاء لإقناع موسكو بالحجج الأمريكية حول مشروعها الجديد. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الأمريكى لم يثر اعتراضات روسيا فحسب، بل وكذلك حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، فضلا على الصين، واعتبروه تهديدا لنظام منع الانتشار، وخلقوا لمعايير أمنية مزدوجة داخل حلف شمال الأطلسى.

وعلى هذا نستطيع أن نستخلص مع انعقاد قمة أمريكية روسية جديدة وما نتصوره من القضايا الرئيسية التى ستشغلها، أنه رغم تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء مواجهات الحرب الباردة، فإن الخط الحاكم لعلاقات القوتين سيظل، ومع اختلاف الأيديولوجيات أو إتفاقها، هو المصالح انقومية العليا الدائمة ومتطلباتها الأمنية والاستراتيجية، وهى المصالح التى تشكلها فى نهاية الأمر عوامل التاريخ والثقافة والجغرافيا، فضلا عن عامل الكبرياء القومى، وهو العامل الذى جعل هزى كيسنجر ينصح الرئيس الأمريكى وهو مقبل على لقاء رئيس روسيا الجديد بأن يؤكد على أن صوت روسيا سوف يكون مسموعا وباحترام فى النظام الدولى البازغ.

خامساً: الكوريتان:

• هل تقترب الوحدة الكورية؟

هل تقترب الوحدة الكورية؟

بعد خمسون عاماً من تقسيم كوريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخمسة وخمسون عاماً على الحرب التي اشتعلت بين شطريها الشمالي والجنوبي، يعقد رئيسا البلدين قمة غير مسبوقة (١٣-١٥ يونيو ٢٠٠٠) تثير عدداً من القضايا التي تذكر بمرحلة الحرب الباردة وبأزماتها التي ساهمت في ازكائها وما اكتسبته من أبعاد، كما تبرز القضايا التي ظلت عالقة بعد إنتهاء الحرب الباردة واحتمالات الوحدة بين الكوريتين ومعاني ذلك بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية الرئيسية.

وبدأه فقد اشتعلت الحرب بين الكوريتين عام ١٩٥٠ في وقت بدأت تبلور فيه علاقات الحرب الباردة ومفاهيم وتصورات كل معسكر عن الآخر وعن أهدافه ونواياه النهائية. وحدثت بوجه خاص بالنسبة للولايات المتحدة في أعقاب انتصار الشيوعية في الصين وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي، وفي أعقاب بسط الاتحاد السوفيتي نفوذه وأيديولوجيته في شرق أوروبا، ولذلك جاء ما اعتبرته واشنطن غزوا من كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية كتحرك شجع عليه ستالين، وتصوره ترومان على أنه «دليل على أن الشيوعية قد تعدت مرحلة استخدام التخريب لهزيمة الأمم المستقلة وأنها الآن تستعمل الغزو المسلح والحرب» وهكذا كان فهم الولايات المتحدة للحرب في كوريا لا كحدث موضعي اقليمي له معانيه المحدودة، وإنما على أساس دلالة على النوايا السوفيتية ومخططها لا لحماية أمنها القومي وإنما للغزو الشيوعي الشامل. وبفعل هذا التصور حدث تحول جذري للسياسة الأمريكية في الشرق الأقصى وامتدت نظرية ترومان إلى كل آسيا، وأدت إدارة الولايات المتحدة للحرب والوصول بها إلى خطر ٣٨ إلى الزج بالولايات المتحدة في حرب غير معلنة مع الصين وظل هذا أساس علاقة العداء والخصومة التي استمرت بين واشنطن وبكين على مدى ربع قرن.

ورغم إنتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى الحليف الرئيسى لكوريا الشمالية، إلا أن النظام فى بيونج يانج ظل يحتفظ بأيدىولوجيته الصارمة وانغلاقه وتوجهاته الخارجية وظل الوضع فى شبه الجزيرة الكورية يمثل أكثر النقاط خطوره فى العالم، والحدود بين الدولتين اكتفها تسلحا وأكثرها عرضا للاشتعال فى أى وقت. غير أن موضع خصوصية النظام فى كوريا الشمالية كان فى إحتفاظه بترسانته النووية وتطويره لنظم الصواريخ الباليستيه والذى وصل مداه عند اختباره لصاروخ طويل المدى فوق اليابان عام ١٩٩٨ وهذا العامل على وجه التحديد هو الذى جعل كوريا الشمالية فى مركز الاهتمام الأمريكى من حيث ما أصبح يشكل الأولوية الأولى للسياسة الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة وهى قضية منع الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل. ولعل أبلغ مظاهر هذا الاهتمام ومساهمته فى تشكيل برامج التسلح الأمريكية هو المشروع الأمريكى لبناء نظام وطنى للدفاع NMD ضد الصواريخ الباليستيه وتبرير واشنطنون لهذا البرنامج بأنه حيوى للأمن الأمريكى والدفاع ضد أخطار هجوم بالصواريخ تتعرض له الأراضى الأمريكية ممن تسميه الدول المارقة وفى مقدمتها كوريا الشمالية. ويتلازم مع هذه التصور تدنى الوضع الاقتصادى فى كوريا الشمالية واختناقاته ومعاناته من مجاعة ممتدة تجعل انهياره الداخلى ممكنا بتداعيات ذلك الخطيرة اقليميا ودوليا فى نظام يمتلك ترسانة نووية ولايمكن التنبؤ بسلوك قادته ومايحيط بهم من غموض.

فى ضوء هذه الظروف لم يكن غريبا حالة الاثارة التى أحاطت بلقاء رئيسا الكوريتان، والتوقعات الكبيرة التى ولدها، والترحيب به الذى جعل رئيس كوريا الجنوبية يعتبر أنه بداية فجر جديد وفصل جديد فى تاريخ الكوريتين يضع حدا لحقب من العداء وفرصة «لكى نصيغ معا أمة من الدرجة الأولى فى القرن الواحد والعشرين». وشبهها بعض المراقبين فى المنطقة بانهيار جدار برلين ونتائجه، هذا فضلا عن الترحيب الذى صدر عن الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا. والواقع أننا نستطيع أن نتفهم ردود الفعل تلك فى ضوء حالة العداء التى تتطور بين الكوريتين على مايزيد عبر خمسة حقب، والخطورة التى تحيط بهذا الوضع، غير أن تاريخ هذا النزاع وحساسيه وتعقد القضايا التى يتضمنها يجعلنا نتفهم أيضا ماصاحب هذا الترحيب من اعتبار أن لقاء الرئيسين هو مجرد خطوة أولى على طريق طويل وصعب

نحو المصالحة واحتمال الوحدة. فقد أثمر اللقاء عن عدد من الاتفاقات حول جمع شمل العائلات وإطلاق سراح المسجونين، والاتفاق على عدد من البرامج الاقتصادية والثقافية، وامكان انشاء مكاتب تمثيل، وانشاء خط ساخن، والوعد بعدم القيام بعمليات هجومية عسكرية تجاه الآخر، ثم وعد رئيس كوريا الشمالية بزيارة سيول «في أقرب لحظة ممكنة». ورغم هذا النطاق من الاتفاقات إلا أن البعض قد تشكك في إمكان تنفيذها مستعيدا اتفاقات مماثلة عقدت عامي ١٩٧٢، ١٩٩٢، إلا أن الفارق بين هذين الاتفاقين والاتفاق الأخير هو أنه حمل توقيع رئيسا البلدين، كذلك لاحظ بعض المراقبين، وخاصة الأمريكيين - خلو الاعلان المشترك من القضايا الشائكة وهي برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية، وإن كان رئيس كوريا الجنوبية قد كتب بعد اللقاء أنه تحدث مع الرئيس الشمالي حول القضايا النووية والصاروخية وقضية القوات الأمريكية المربطة في كوريا الجنوبية، وأن الحوار حول هذه الموضوعات كان مفيدا جدا وأنه كان في مقدوره أن يؤكد أن ثمة أمورا تحمل إمكانات مضيئة للحل، كذلك كشف الرئيس الجنوبي عن أنه والرئيس الكوري الشمالي توصلا إلى نطاق من الاتفاقات تضمنت «صيغة واسعة من الكونفدرالية» Loose form of Con-federation في شبه القارة الكورية في المستقبل وهو مفهوم يتطلب الاحتفاظ بحكومتين للجانبين كما هما الآن وإقامة مؤتمر للوزراء وجميعه والتي يستطيع بها الجانبان معا حل مشكلات خطوة خطوة:

(راجع مقالة إلهام في الهيرالد تريبيون في ٢٠ يونيو ٢٠٠٠)

Koreans Are one People and Will Fight no more

إذا كانت هذه هي احتمالات الوحدة بين الكوريتين، فما هي معاني ذلك بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية ذات المصالح والارتباطات والاهتمامات المتصلة بالوضع الكوري ومستقبله؟ ونعني بهذه القوى تحديدا: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان وروسيا. فبالنسبة للولايات المتحدة يثير التطور الجديد عددا من الأسئلة من أهمها وضع ومستقبل الـ ٣٧ ألف جندي أمريكي التي تحتفظ بها في كوريا الجنوبية، كما تعتبر قضية برنامج الدفاع ضد الصواريخ، والذي يعتمد كما أشرنا أساسا على مامثله كوريا الشمالية وبرامجها الصاروخية من تهديد، ومن ثم يتساءل عدد من

المحللين كيف ستبرر الولايات المتحدة استمرارها فى بناء هذا النظام والذي تقدر تكاليفه بـ ٧٠ مليار دولار إذا ما تطور التصالح بين الكوريتين وثبت تغيير كوريا الشمالية لتوجهاتها. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى تشجيع واشنطنون لخطوة التصالح بين الكوريتين بإعلانها عن رفعها لمجموعة من العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوريا الشمالية منذ خمسون عاما ويعنى إنهاء هذه العقوبات السماح لكوريا الشمالية بتصدير مواد أولية وسلعا للولايات المتحدة، وفتح خطوط جوية وبحرية بين البلدين، كما سيسمح للشركات الأمريكية بالإستثمار فى الزراعة والمناجم والطرق والموانئ وبالسفر والسياحة فى الشمال. كما يثير هذا التساؤل عما إذا كانت هذه الخطوات سوف تنتهى بإقامة واشنطنون علاقات دبلوماسية مع بيونج يانج مثلما فعلت مع هانوى.

وتقف الصين لأسباب تاريخية وجيوستراتيجية من أكثر القوى الاقليمية اهتماما بالوضع الكورى واحتمالاته وهو مايفسر الترحيب الحماس الذى قابلت به لقاء القمة الكورى الأخير والمحث إلى مساهمتها فى الأعداد له وترتيبه. ولاشك أن الصين يهملها أن تتطور إمكانيات المصالحة بين الكوريتين إلى جلاء القوات الأمريكية المربطة فى كوريا الجنوبية وبما قد يقود هذا إلى جلاء القوات والقواعد الأمريكية فى اليابان وبشكل ترك يد الصين حرة فى منطقتها، كذلك يهتم الصين كثيراً أن لايتدهور الوضع الاقتصادى فى كوريا الشمالية وما قد يؤدى إليه من حالة فوضى داخلية وتدفق هجرة جماعية منها إلى الصين.

كذلك تعتبر اليابان من أكثر القوى الاقليمية اهتماماً بالوضع فى شبه الجزيرة الكورية، فتاريخيا كانت تعتبر أن كوريا خنجر موجه نحو اليابان، فحين حكم المغول الصين كانت كوريا نقطة انطلاق لمحاولات فشلت لغزو اليابان، كما حاربت اليابان الصين عام ١٨٩٤، وروسيا عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ لحماية مصالحه فى كوريا، وقد ضمت اليابان كوريا عام ١٩١٠ وحكمتها بقبضة حديدية فى البداية ثم فقدتها بعد الحرب الثانية، وحين غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية بعد الحرب بتأييد سوفيتى كان هذا بهدف انهاك اليابان، وكان هذا الهدف الكوركى الشمالى - السوفيتى المشترك، من الأسباب الرئيسية التى دخلت من أجلها الولايات المتحدة فى الحرب الكورية، وهكذا فإن من الأهداف الرئيسية اليابان فى شبه القارة الكورية بعد أن

تتحقق وحدته أن لا تعود إلى وضعها التاريخي كتابع للصين.

أما روسيا فإن خطوات المصالحة بين الكوريتين ما يترتب عليها من حل للقضايا الأمنية مع كوريا الشمالية وخاصة برامجها النووية والصاروخية سوف تستخدمها موسكو في حججها إزاء الولايات المتحدة حول عدم الحاجة لمشروعها لبناء نظام دفاع ضد الصواريخ وهو ما يسفر الزيادة المرتقبة للرئيس الروسى بوتين لكوريا الشمالية.

أما مصر فقد كان من الطبيعى أن ترحب بخطوة المصالحة بين الكوريتين، وحيث كان لها دائما اهتماماتها بتطور العلاقات بينهما. ففي عام ١٩٥٠ امتنع وزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين عن التصويت فى الأمم المتحدة عند نظرها تكوين قوة دولية للتدخل فى الحرب الكورية، وربما كان هذا الموقف من البذور الأولى لسياسة الحياد بين كتلت الحرب الباردة، كذلك أيدت مصر دائما الوحدة السلمية بين الكوريتين، وبنت علاقة تعاون مع كوريا الشمالية، وطورت خلال الحقبة الأخيرة علاقاتها مع كوريا الجنوبية الأمر الذى جعل وساطة مصر مطلوبه فى بعض المواقف بين الكوريتين، هذا فضلا عن أن مصر التى تعمل على جعل منطقتها خالية من السلاح النووى لاشك يهملها أن يتحقق ذلك أيضا فى مناطق أخرى وخاصة فى منطقة قلقه ومتوتره مثل شبه القارة الكورية.

وإذا أردنا أن نلخص ما توصلت إليه الكوريتان ورؤسائهما من تصور مشترك حول مستقبل علاقاتهم وخطواتهما نحو الوحدة واشكالها ومضمونها، فلعلنا لا نجد أفضل من ذلك مما كتبه رئيس كويا الجنوبية Kim Doe Jung حول ما توصل إليه من «نجاحات هامة»، فى لقاءه التاريخي مع رئيس كوريا الشماليه Kim Jong il، وهى النجاحات التى لخصها فى:

١ - أن الشعب الكورى يجب أن يأخذ المبادرة على طريق الوحدة القومية، ولكننا كذلك اعترفنا ان الوحدة الكامله والتى تتم فى الحال ستكون من الصعب تحقيقها. واتفقنا على أنه بالنسبه للوقت الراهن فإن الكوريتان يجب ان يركزا على تحقيق التعايش السلمى والمبادلات، وماكان موضع اهتمام ان الشمال قد سحب مطلبه الدائم بوجوب اقامه حكومه فدراليه مركزيه لكل كوريا لتحقيق الوحدة وبدلا من ذلك اقترح الشمال «صيغه واسعه من الفدراليه» Loose Form of Federation باعتبارها

صيفه للوحده، واقتراح الشمال الجديد هذا يشبه من صيفه الجنوب حول كومفودراليه تضم الشمال والجنوب لشعب واحد، ونظامين وحكومتين، وهكذا فان اساسا مشتركا قد وضع لكى يبدأ الجانبان التفاوض حول الوحده التاليه.

٢- أن كوريا الشماليه قد وافقت على وجه نظر الجنوب ان القوات الأمريكيه يجب ان تستمر فى بقائها فى شبه القاره الكوريه... وقد كان هذا ابتعادا حادا من مطلب كوريا الشماليه، الذى يعود إلى نصف قرن، عن وجوب انسحاب القوات الامريكيه. وقد كان هذا حقًا اتفاقا هاما لوجهات النظر.

ويلخص رئيس كوريا الجنوبيه اهميه ومغزى الاتصالات التى جرت بين البلدين منذ اجتماع القمة ومغزى هذه الاتصالات بالنسبة لعملية الوحده، فاعثر انه منذ القمة والحوار بين الكوريتين يتقدم على مسارين الأول هو تخفيف التوتر وفى هذا فقد التقى وزير الدفاع واتفقا على أن لا تشن حربا اخرى فى شبه الجزيرة، وان يتعاونا فى المنطقه المنزوعه السلاح واعاده ربط الخط الحديدى المنقطع بين الكوريتين، أما المسار الثانى فهو التغلب على التقسيم الذى دام لمدة ٥٠ عاما، وعدم الثقه والعداوه بين الجنوب والشمال، ومن أجل هذا، فقد اتفق على تبادلات عديده فى الميادين الثقافيه والاجتماعيه وخاصة فى مجال جمع شمل العلاقات وبالأضافه إلى اعاده ربط الطريق الحديدى، فان طريقا جديدا يجرى انشاؤه يربط البلدين، وحيث ميبنى مجمع صناعى، وقد وقعت الكوريتان اتفاقات حول حمايه الاستثمارات، وتفادى الازدواج الضريبى وفض المنازعات التجاريه. ولأن كوريا الشماليه لديها قوه عمل ذات مستوى عال ورخيصه، ولديها وفره من الثروه المعدنيه وعوامل جذب سياحى جميله، وبسبب موقعها الجغرافى، فان كوريا الشماليه يمكن أن تكون بوابه لفرص اقتصاديه عظيمه لكل من المناطق المجاوره فى الصين وروسيا ومنغوليا وآسيا الوسطى، وسوف تكون لكل بلدان شرق آسيا مصلحه نشطه فى التجاره والاستثمار فى كوريا الشماليه.

فهل تنبئ هذه «النجاحات الهامه» التى حققها اجتماع قمة رئيسا الكوريتين والخطوات العمليه التى تلت هذا اللقاء، أنها سوف تؤدى إلى إنهاء حاله العداء والخصومه التى قامت على مدى نصف قرن - بين أبناء أمه واحده، وإلى التوصل إلى صيفه للوحده لديها كل امكانيات الازدهار ليس فقط لشعبها وانما كذلك لشعوب منطقتها كما أوضح بحق الرئيس الكورى الجنوبي؟

سادساً: قضايا عالميه:

- أسئلته عزييه تضع الهم الكوني في الصدارة.
- الطريق الثالث: هل هو لانقاذ الرأسماليه من أزمته؟
- هل يتعارض اقتصاد السوق مع الديموقراطيه؟
- هل سيكون القرن المقبل أشبه بالقرن التاسع عشر؟
- هل ستكون للأمم المتحده دورا في القرن الجديد؟
- حوار الثقافات: أصوات من الغرب.
- هل سيساهم العامل الثقافى فى تشكيل العلاقات الدوليه؟
- القرن الجديد تراجع ام تقدم؟

أسئلة عربية تضع الهم الكونى

فى الصدارة

منذ تصدع الاتحاد السوفياتى ونهاية نظام الحرب الباردة وماتلاه من تحولات فى البيئة الدولية، والخبراء والمحللون والمؤرخون فى العالم مشغولون برصد وتفسير هذا الذى حدث والبحث عن معالم النظام الجديد وسماته والقوى التى ستشكله. ومن الاسهامات العربية الجادة فى هذا البحث، المشروع الفكرى الذى يتعده المفكر العربى الأستاذ السيد ياسين فى محاولة لفهم «نص العالم المعقد» والذى تتداخل فيه بطريقة جدلية القوى السياسية والاقتصادية والثقافية التكنولوجية، وقد بدت أولى ثمار هذا المشروع فى كتابه «الوعى التاريخى والثورة الكونية - حوار الحضارات فى عالم متغير» (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام ١٩٩٥)، والذى حاول فيه تطبيق منهج التحليل الثقافى فى قراءة وتفسير خريطة المجتمع الدولى الجديد، والمعركة الأيديولوجية التى تدور حوله، والقضايا الفكرية التى ستشغله. أما مساهمته الجديدة، فهى فى هذا الكتاب الذى نعرض له (الزمن العربى والمستقبل العالمى. دار المستقبل العربى ١٩٩٨). ونتصور بداية، أن فضيلة هذا العمل الأخير هو قراءة للتحويلات فى بنية العالم السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية من حيث تداخلها وتأثيرها على الواقع العربى ومستقبله وما يواجهه من أزمات وتحديات كبرى سوف تحدد مدى استجابته لها وتكيفه معها، بل ومساهمته فى توجيهها.

وينطلق منهج ياسين من مقدمة أو تساؤل أساسى هو «ما كان ممكننا الحديث عن المستقبل العربى بغير أن نضع فى اعتبارنا مستقبل المجتمع العالمى»، بل إنه يذهب إلى أن تحديات العالم، ويجمعها فى ست مشاكل رئيسية هى : مخاطر الأحادية الفكرية،

وآفاق التطور السياسى ومشكلات سياسات الثقافة، والتعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية، والتجديد الاقتصادى، ثم العلاقة بين الأنا والآخر، أو بعبارة أخرى مشكلة حوار الحضارات.

ومثلما تثير هذه التحديات أسئلة مشروعة بالنسبة إلى المجتمع العالمى، فإنها تثير الأسئلة نفسها بالنسبة إلى المجتمع العربى خصوصاً فى يتعلق بالتجديد الفكرى. غير أنه إذا كان المجتمع العربى والعالم يلتقيان عند التحديات نفسها، إلا أنهما يفرقان بالنسبة إلى إمكانات التجديد، فبينما تبدو هذه الإمكانيات على المستوى العالمى أشبه بالآفاق المفتوحة حيث لا ضفافاً للتقدم فى المجتمعات الغربية، والثقافية لممارسة الإبداع، فإن الانفتاح الفكرى والقدرة على التجديد فى المجتمع العربى أشبه بالنسق المغلق على المستوى الفكرى والسياسى والاقتصادى والثقافى، وبشكل لن يستطيع معه هذا المجتمع مواجهه تحديات القرن المقبل، وهو المأزق الذى يستخلص منه الكاتب «أننا كمجتمع عربى فى حاجة إلى ثورة فكرية تصالح القديم وتغرس بذور الجديد».

ونظراً إلى التداخل الذى يقيمه الكتاب بين التحولات التى تجرى فى العالم وما تثيره من مشاكل وتحديات واسئلة، وبين ما يواجهه الواقع والمستقبل العربى، فقد كان طبيعياً أن يعطى اهتماماً مركزياً لظاهرة العولمة وهو اهتمام بتسلسل عبر كل فصول الكتاب، فضلاً عن الفصل الثانى الذى خصص لهذه الظاهرة سواء فى تعريفاتها ومفهومها أو فى تجلياتها السياسية والثقافية التى تدور حولها.

وينطلق الكاتب فى هذا الربط من افتراض أساسى، وهو أننا «لسنا بعيدين فى العالم العربى عن تأثيرات الكونية بتجلياتها السياسية التى تتصل بسيادة مبادئ الليبرالية السياسية بما تنطوى عليه من حرية فكرية وتعددية سياسية، والليبرالية الاقتصادية وما تمثله فيها حرية السوق الذى أصبح هو المبدأ السائد فى الاقتصاد العالمى، والثقافية التى تدعو إلى الاتجاهات والمواقف التى بدت فى العالم العربى من العولمة والتى تدور حول : رفضها بالكامل أو قبولها بغير تحفظات أو الاتجاهات النقدية التى تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، يستخلص الكاتب أننا مازلنا فى غمار المناقشات الأيديولوجية الرافضة لها بغير دراسة خاصة لقوانينها أو التيارات التى

ترفضها دون تحفظ، إلا أنه يتبين ما يبشر بظهور دراسات جادة رصينة للعولمة وتأثيراتها على العالم العربي والفهم المتعمق لها، وهو الفهم الذي يمكن أن يقود إلى صياغة استراتيجية عربية قومية لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً، وإنما للتفاعل الخلاق معها. غير أن الكاتب يعلق هذا على شرط أو سؤال رئيسي وهو: «هل تسمح الإرادة السياسية العربية بهذا؟» وثمة سؤال رئيسي آخر يرتبط بالعولمة وبأحد تجلياتها الرئيسية وماتنتجه من «ثقافة سياسية كونية» من حيث التبلور والشيوع، للتركيز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وهو: هل سيسير المجتمع العربي - مثلما تفعل مجتمعات شتى - في مسيرة الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية مع تعدد صورها، أم أن هناك عقبات ستمنعه من هذا التطور اللازم في عصر العلوم السياسية والاقتصادية والثقافية. غير أن السؤال الأكثر مركزية، والذي تثيره المجادلات بين المفكرين حول العولمة من حيث أنها عملية تديرها ليس فقط قوة كبرى كالولايات المتحدة وإنما عدد من الفاعلين: دول وشركات ومؤسسات، فهذا السؤال المحوري هو ما العمل ازاء هذه الظاهرة وكيف التعامل معها والاستجابة لها؟

والواقع أن هذا السؤال وما يفرضه من تحدٍّ أمام العالم العربي إنما يتصل بشكل مباشر بما يتجادل حوله المفكرون العرب على مدى سنوات طويلة حول الحاجة إلى مشروع حضاري عربي أو رؤية استراتيجية، تعتمد على إرادة سياسية حاسمة للتغيير وسياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وشكل يرقى إلى مستوى التحدي الراهن الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية.

واتساقاً مع الاهتمام الذي يعطيه ياسين في بحوثه ودراساته للتحويلات العالمية للبعد الثقافي والحاجة إلى التجديد أو الإحياء الثقافي، فإنه يبحث في هذا العمل الجديد في أزمة الثقافة العربية ويعتبرها أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة عقلانية في الوقت نفسه، وهي الأزمة التي قادت مناقشات المفكرين العرب حولها إلى مقولة أساسية تذهب إلى موت وانحيار النظام الثقافي العربي الراهن.

فنحن بصدد ولادة نظام ثقافي عربي جديد له سمات تميزه عن النظام العربي القديم، وفي رأي الكاتب أن هذا النظام الجديد يحتاج إلى رؤية تأخذ في الحسبان

أن هناك «وعياً كونياً» يتشكل، وهو إن كان لن يقضى على الخصوصيات الثقافية والتنوع الثقافى، إلا أنه لابد سيترك طابعه على مسار التاريخ فى كل الدوائر الحضارية فى العالم. وبهذا المعنى يصبح من أهم سمات النظام الثقافى الجديد أهمية فهم الكونية باعتبارها عملية تاريخية لا أرتداد عنها. فهى أشبه بالنهر المتدفق وإن كان هذا لايعنى أخذها بشكل مطلق وإنما بالتفاعل الخلاق معها والمشاركة فى صياغة القيم التى ستواجهها، بحيث لا تنفرد القوى الكبرى فى صياغة النظام العالمى.

ومثل هذا التفاعل الخلاق والمساهمة فى صياغة القيم العالمية الجديدة لن يتحقق إلا من خلال صياغة رؤية مستقبلية تقوم أساساً على بلورة مبادرة حضارية عربية عصرية تستند إلى التراث الزاخر للحضارة العربية الإسلامية وقادر على التفاعل الإنسانى الخلاق مع الحضارة الكونية الآخذة فى التشكل.

ووعياً بدور العلم وتطبيقاته فى التحولات العالمية وإدراكاً لحقيقة أن أى مشروع للنهضة كان للعلم والبحث العلمى مكانة عالية فيه، يخصص الكتاب فصله السادس لمستقبل البحث العلمى فى الوطن العربى فيناقش وضعه من حيث سياساته ومؤسساته والمناخ العلمى، وعلاقته بالأمن القومى العربى والمشكلات التى يطرحها، ومدى إدراك النخب السياسية العربية لأهمية البحث العلمى، ودور العلميين العرب فى تقديم سياسات علمية. كما يستعرض ما انتهت إليه لجان عربية حول تطوير العلوم والتكنولوجيا فى العالم العربى، والبدايل الاستراتيجية أمام تنمية وتطوير البحث العلمى. ويتساءل الباحث وهو يعرض لهذا كله عما إذا كان هناك سياسة علمية عربية قومية، وهل هناك سياسة علمية عربية فى كل بلد عربى على الأقل فى البلدان الأساسية، ويجب عن هذه الأسئلة تقريرا بالنفى. فالسياسة العلمية القومية غائبة عن الساحة نتيجة لضعف البنية التحتية للبحث العلمى فى البلاد العربية، وضعف ادراك النخبة السياسية العربية للأهمية القصوى لسياسات العلوم والتكنولوجيا فى تحقيق الأمن القومى العربى، والافتقار للإرادة السياسية فى التنسيق العلمى.

أما فى ما يتعلق بدور العلمين العرب وما إذا كانوا قد ارتفعوا إلى مستوى التحدى بتقديمهم سياسات علمية قابلة للتنفيذ، فيجب الباحث بعد مسح لإبداعاتهم فى مجال تخطيط السياسية العلمية والتكنولوجية : «إن العلمين العرب قد ارتفعوا إلى مستوى التحدى وقدموا من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لصناع القرار العرب خطة متكاملة كان يمكن - لو توافرت الإرادة السياسية القومية - أن تنقل الوطن العربى فى عقد واحد من موضع علمى مشتب إلى بداية طريق الإبداع العلمى والتكنولوجى».

ويختتم الكتاب بالفصلين الثامن والتاسع ويخصصهما للصهيونية ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى. ويتخذ منطلقه فى مواضيع الفصلين من واقعة مرور مئة عام على المشروع الصهيونى وما أثارته من رؤى وتحليلات على الجانبين الاسرائيلى والعربى. وفى تقييم هذا القرن الحافل بالأحداث السياسية الدرامية والحروب الدامية، وبمعنى آخر بالانتصارات الاسرائيلى والانكسارات العربية التى لا تخلوا من لحظات نجاح، يعتمد فى معالجته على الكتابات الرسمية الاسرائيلية، وعلى مساهمات وشهادات المثقفين العرب فى تحديد رؤيتهم للمشروع الصهيونى وإدراكاتهم لنجاحات الصهيونية وإخفاقاتها، وتقييماتهم للنضال العربى، وهل نجحت الأمة العربية فى التصدى لهذا المشروع أم فشلت. وفى هذا السؤال المحورى يسجل الكاتب أن أغلبية المثقفين العرب كان تقييمهم للنضال العربى ضد الصهيونية سلبياً ورأت فيه سلسلة متتالية من الاخفاقات السياسية والعسكرية، وأن قلة منهم، إن لم تنف الفشل، ركزت على اللحظات المضيئة مثل حرب أكتوبر، والانتفاضة الفلسطينية (ونضيف : المقاومة اللبنانية). فإذا كانت الأغلبية رأت فشل النضال العربى، فما هى أسباب هذا الفشل؟ وماذا عن مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى؟

حول هذين السؤالين المحورين يرصد الكاتب رؤى وتحليلات عدد من المثقفين العرب الذين رأى بعضهم أن المشروع الصهيونى نجح لأنه طبق بفعالية قواعد وأساليب النموذج الغربى الذى ينتمى إليه أصلاً، بينما اعتبر فريق آخر أن الفشل

العربى يرجع إلى أنه قنع بقشور التحديث الغربى ولم ينفذ إلى لبابه واكتفى باستيراد الأشكال دون مضامينها. أما عن مستقبل الصراع فقد برزت رؤيتان ركزت الأولى على مستقبل اسرائيل واحتمالاته، وركزت الثانية على مستقبل الوطن العربى من حيث احتمالات التطور السياسى والاجتماعى والعلمى، وطريقة ادارة الصراع، وتهيئة القوى الضرورية له، وتأثير هذا كله على المحصلة النهائية لهذا الصراع التاريخى الممتد.

على أية حة فإننا ازاء عمل يتميز بغزارة مادته وكثافتها الفكرية، وافقه العالمى الواسع، واستيعابه للقوى السياسيه والاقتصادية والثقافية والعلمية التى تحول العالم، ودلالاتها وما تمثله للواقع والمستقبل العربى من تحديات.

الطريق الثالث: هل هو لإنقاذ

الرأسمالية من نفسها؟

بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. وتراجع إن لم يكن اختفاء النموذج الاشتراكي في الاقتصاد وإدارة المجتمعات على أسس من التخطيط المركزي والملكية الجماعية، سادت النشوء والتفاخر بين إقتصاديين ومؤرخين ورجال سياسة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من العواصم الغربية خاصة بريطانيا في عهد رئيسه وزرائها مارجريت تاتشر التي قضت أعوامها الأربعة عشر في الحكم تثبت وتعمق مفهوم الاقتصاد الحر وتفكك السياسات والبرامج الاجتماعية التي تبنتها حكومات عمالية سابقة واصدار التشريعات لصالح الإقتصاديات ورؤوس الأموال الضخمة، وكان هذا هو نفس النهج الذي اتبعه صديقها الأثير رونالد ريجان خلال سنواته الثمانية في البيت الأبيض. وهكذا وبعد إنهيار النموذج الاشتراكي، بدا أن الرؤية والنموذج الرأسمالي الغربي قد أصبح واقعا عالميا وبالفعل اتجهت النظم في كل مكان إلى تحرير وتخصيص اقتصاديها والأخذ بقواعد وأسس اقتصاد السوق.

غير أنه وبعد مرور عقد على ذلك، تحول هذا الشعور بالتباهي والثقة في الانتصار النهائي للإقتصاد الرأسمالي وفقاً للنموذج الغربي، وشهد العالم بمختلف مجتمعاته الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية، أزمت مالية ونقدية واختلالات إجتماعية، وظهرت بشكل صارخ عدم المساواة في الدخول في الولايات المتحدة وأوروبا، وفي الدول الشيوعية السابقة والدول النامية، وفي شرق آسيا التي كان يظن في قدرتها على النمو القائم على التصدير تعرضت دولها لنكسة أودت بجهود عقود من التنمية. ولعل هذا يفسر أنه مع نهاية العقد ترأس اشتراكيون حكومات ٩ دول من دول الاتحاد الأوربي.

الخمسة عشر، وشاركوا، ربما فيما عدا أسبانيا، فى حكومات إئتلافية، وسقط رعيم المانى، ارتبط اسمه بتحقيق الوحدة الألمانية وهو هيلموت كول، بفعل معدلات البطالة التى بلغت أربعة ونصف مليون وكان أعلى معدل وصلت إليه بطالة فى ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى المستوى الأوروبى، بلغت البطالة ١٨ مليون وهو ما جعل رئيس الوزراء الفرنسى الاشتراكى ليونيد جوسبان يقول أن الإنصياح الكامل لقوى السوق سوف يكون فيه النهاية المحققة للحضارة فى أوربا.

غير أن الآثار السلبية التى أفرزها النظام الرأسمالى الجديد لم تكن قاصرة فقط على المستوى الوطنى وما أحدثه من فروق وتؤثرات داخل المجتمع الواحد، بل وكذلك على المستوى الكونى بما ظهر من فجوات ضخمة فى مستويات الدخل القومى بين شعوب العالم، فقد بلغ ما يملكه ٣٥٨ بليونير، بتجاوز قيمة الدخل القومى لـ ٤٥٪ من سكان العالم يقدرون بـ ٣ ملايين نسمة، ومثلما لاحظ رئيس البنك الدولى أن ثمة ١,٣ بليون نسمة فى العالم يعيشون بدولار واحد فى اليوم، و٣ بلايين ليس لديهم مياه نظيفة أو نظام صرف صحى، ٢ بليون بدون كهرباء، وهو الوضع الذى جعله يحذر من أنه لا يمكن الحديث عن ترتيب البيت إذا كانت القرية كلها تحترق، وجعل شوارب رئيس المنتدى الاقتصادى العالمى الذى بروج للعمولة الاقتصادية يحذر فى أحد الاجتماعات الأخيرة للمنتدى من المغالاة فى الهرولة نحو عمولة الاقتصاد وعدم تجاهل العواقب الاجتماعية بتطبيق اقتصاديات السوق. ومن المفارقات، التى تظهر عمق الآثار التى ترتبت على العمولة الاقتصادية، أن رجل اعمال مثل جورج سوارس، الذى حقق البلايين نتيجة اطلاق آليات السوق، يقرر أمام اجتماعات البنك الدولى الأخير فى براج فى سبتمبر ٢٠٠٠: «أنه من مصلحتنا الذاتيه المتنوره التأكد أن الى ان الخاسرين من هذا النظام العالمى، وهم الآن يعدون بالبلايين، يحصلون على فرصه للمشاركة، لماذا؟ لأنه بدون ذلك فأن غير المستفيدين سوى يسخرون قوتهم السياسيه للسيطره على النظام».

هذا الواقع هو الذى دفع الكثيرون إلى.. وصف الرأسمالية الجديد، وإطلاق آليات

السوق دون ضوابط أو قيود تعبير الرأسمالية الطائشة Reckless Capitalism، أو الرأسمالية المتوحشة وادانتها بسبب عجزها عن تحقيق ما وعدت به من كفاءة أعظم ورفاهية اجتماعية.

وهكذا ولدت هذه الآثار السلبية التي أتت بها الرأسمالية الجديدة والاختلالات الاجتماعية التي أحدثتها في بنية المجتمعات، ولدت إجماعاً في كل مكان على ضرورة الإصلاح وإحداث التوازن في النظام المالي الوطني والدولي. غير أنه إذا كان هناك إجماع على ضرورة الإصلاح فإن الاختلاف قد نشأ حول وسائله بين المحافظين والليبراليين. فبالنسبة للمحافظين فإن المشكلة الرئيسية ليست في وجود قدر كبير من الليبرالية ولكن المشكلة في غياب الكثير منها، وبالنسبة لهم فإن الدولة مازالت تلعب دوراً واسعاً في السوق العالمي، في الوقت الذي لن يتحقق فيه حلم اقتصاد عالمي مزدهر إلا بالإزالة الكاملة للحواجز أمام حركة رأس المال والسلع والاستثمار، وهم يسلمون بأن هذه العملية سوف يصاحبها الآلام، إلا أنه ليس هناك خيار إلا الاستمرار فيها ودفعها إلى الأمام. أما الليبراليين فإن الحل على العكس يجب أن يقود بالضرورة إلى الدولة النشيطة، وعندهم فقد فقدت الدولة إرادته أكثر مما فقدت القدرة لإدارة تداخل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن المزيد من القيود وخاصة على تدفق رؤوس الأموال سوف يكون لفائدة المجتمع، ويجادل الليبراليون أكثر من ذلك بأن الدولة تستطيع أن تعيد توزيع أنفاقها حتى يمكنها أن تمول بشكل كامل بل في توسع برامج دولة الرفاهية، وباختصار فعندهم أن الدولة تملك مجالاً كبيراً للحركة والمناورة.

بين هذين المنظورين نشأت فكرة أو فلسفة البديل أو الطريق الثالث، وقد ارتبطت هذه الفلسفة في صورتها الحديثة بشخصيات أمريكية وأوروبية مثل بيل كلينتون وتوني بلير وجوسبان وايرهارد شرودر ورؤساء وزراء إيطاليا والبرتغال. وبدأت مبادراتهم وحديثهم عن الطريق الثالث كإيدولوجية للمستقبل في قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، عام ١٩٩٦، ثم في الندوة التي جمعتهم في نيويورك عام

١٩٩٨، وفى أثناء انعقاد مؤتمر قمة الالفية الثالثة فى نيورك، نشر ثلاثة من رؤساء الوزراء الأوربيين هم: تونى بليز رئيس وزراء ايطاليا، وويم كوك رئيس وزراء هولندا، وجورن برسون رئيس وزراء السويد، أضافه إلى جيرهارد شرودر مستشار المانيا، نشروا مقالا مشتركا إرادوا به أن يعيدوا تأكيد وتذكير بالوثيقة السياسيه التى صدرت عن اجتماع عقده فى يونيو ٢٠٠٠ فى برلين ١٤ دولة من أوربا والأمريكتين وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا، وهو البيان الذى جمع معا ساسه من يسار الوسط لصياغة ما أسموه «جدول أعمال تقدمى جديد»، وبدأوا مقالهم بالتأكيد، أنهم جميعا يتفهمون امكانات العولمه، ولكنهم ايضا ملزمون بعلاج المشكلات الواضحه التى جاءت فى اعقابها، وأوضحوا أنه بالنسبه لهم ثمة ثلاث دعائم للتقدم العالمى:

١- فثمة حاجه لتوسيع قاعده المستفيدين من الاقتصاد الجديد، واذا كان ذلك صحيا اقتصاديا فإنه مهم اقتصاديا كذلك، كما أنه يحتاج لحكومه نشطة لا لكى تقوم بعمل رجال الأعمال ولكن بدلا من ذلك تمكن المواطنين للدخول فى سوق العمل وتطوير مهاراتهم وأقامه المشروعات.

٢- أن ثمة حاجه إلى دعم المجتمع المدنى فهو الضمان ضد الحكومات المتعجرفه وكذلك قوى السوق غير المنظمه، فالقيم الإساسيه يجب أن تكون واضحه: مجتمعا مفتوحا يشمل كل قواه.

٣- الالتزام بميثاق اجتماعى دولى جديد، ففى عالم يتزايد الاعتماد المتبادل فيه فإن اهداف الرفاهيه وتقويه المجتمع المدنى لا يكتفى تحقيقها داخل الدوله القوميه وحدها. ورغم المساهمات الفكرية التى ظهرت منذ السبعينات ودارت حول بديل ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، مثل مساهمات عالم الاقتصاد التشيكي أوتاسيك، والاشتراكيون الديموقراطيون السويديون الذين كانوا أكثر الجميع ميلا لاستخدام مصطلح الطريق الثالث بأحد معانيه فى أواخر الثمانينيات بوصفه برنامجا هاما للتحديث، وكذلك مساهمات عالم السياسة الأمريكى سيمون مارثن، ليستر ثورو، على الرغم من هذه المساهمات، يرجع تبلور المفهوم مفكرى لنظريه الطريق الثالث

إلى عالم الاجتماع الانجليزى أنطون جیدنز فى كتابه الذى أصدره عام ١٩٩٨ تحت عنوان :

The Thirdway : The Renewal of Social Democracy".

وهو العمل الذى حاول أن يقدم فيه الأساس النظرى والفلسفى لمفهوم الطريق الثالث والإسهام فى الحوار الدائر حول مستقبل السياسات الديمقراطية الاجتماعية، وهو الحوار الذى أصبح مطلوباً بعد تحلل ما كان سائداً فى البلدان الصناعية حتى أواخر السبعينيات حول الرفاهية الاجتماعية ثم الاعلان عن الافلاس النهائى للماركسية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التى كانت وراء ذلك وأهم من ذلك ما يجب عمله لمواجهة هذه التغيرات. ويبلور جیدنز مفهومه للطريق الثالث باعتباره «الاطار المرجعى للتفكير وصياغة السياسات التى تهدف إلى مواءمة الديمقراطية الاجتماعية فى عالم يتعرض لتغيرات جذرية خلال العقدين أو الثلاث عقود الماضية، فهو إذن طريق ثالث بمعنى أنه محاولة لتجاوز كلا من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة» (راجع انتونى جیدنز : الطريق الثالث، المجلس الأعلى للثقافة).

غير أن محور مايشعل جیدنز هو التوصل إلى إجابة عما إذا كانت الديمقراطية الاجتماعية يمكن أن تظل حية ومؤثرة كفلسفة سياسية متميزة وعنده أنه إذا كان للديموقراطية الاجتماعية أن تظل حية ومؤثرة، وأن تزدهر على الصعيدين الأيديولوجى والعملى فإن عليها أن تراجع وجهات نظرها المسبقة بصوره أكثر تدقيقاً وشمولاً.

على أية حال فقد تفاوتت ردود الفعل تجاه فلسفة الطريق الثالث تجاه ما ظهر من سلبات الرأسمالية الجديدة، فحيث وجد فيها البعض «عودة للإشتراكية»، وأعتبر آخرون أنها تمثل محاولة جادة للتوفيق بين دواعى الكفاءة الاقتصادية وترشيد آليات السوق، وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة الرفاهية الاقتصادية، أعتبرها البعض الآخر تعبير عن أزمة فى العالم الرأسمالى الذى خضع لأكثر مما يجب لتنفيذ «الأصولية الرأسمالية»، وذهب البعض إلى أنها لم تذهب أبعد من

إصلاح دولة الرفاهية فى الدول الصناعية المتقدمة، وأن هدفها الأساسى هو حماية وإنقاذ النظام الرأسمالى - وخاصة فى صيغته المعوله، من أن يحطم نفسه بنفسه. وفى تاصيل أكثر نظر إلى الطريق الثالث باعتباره محاوله للتوفيق بين نقيضين فى أصول الغرب الحضاريه. بين الهيلينيه الاغريقيه التى قامت على تأكيد حريات الفرد وتمحيد التنافس والبطوله، وبين المسيحيه ومثلها العلبا التى تحث على رعايه الفقراء ومحبه المحرومين (راجع: الطريق الثالث: محاوله لإحياء دور الدوله. د. محمد إبراهيم منصور، ورقه مقدمه إلى «ندوه الطريق الثالث» معهد الانماد العربى ليبيا ٢٠٠٠).

والواقع أن الرؤية التى ترى فى فلسفه الطريق الثالث محاوله لأنقاذ الرأسماليه من نفسها نستطيع أن نجد لها سوابق تاريخية حين واجه النظام الرأسمالى أزمات داخلية من ركود اقتصادى وتهديد للاستقرار الاجتماعى وافتقار للعدالة الاجتماعية: وقد كانت أحدث هذه السوابق حين تسلم فرانكلين روزفلت البيت الأبيض فى وقت الركود العظيم Great Depression، وتصوره أن تنشيط دور الدوله سوف يخرج الأمة من الأزمة التى تعيشها، بناء على هذا التصور أطلق روزفلت ماعرف بالسياسة الجديدة New Deal ودعا «لنظام جديد مصمم لكى يفيد الجمهور الواسع من الفلاحين والعمال ورجال الأعمال»، ورأس أن الهدف هو «استبدال النظام القديم للامتيازات فى أمة تشعر بالإمتعاض الكامل من النظام الحالى للتوزيع»، وهكذا كان الهدف الرئيسى للسياسة الجديدة هو مساعدة الشعب الأمريكى «لكى يحصل على عدالة اجتماعية أوسع». ورغم الهجوم الذى تعرض له روزفلت من جانب رجال الأعمال والسياسة المحافظين الذين اعتبروا أن برامجه فى تحقيق العمالة والاستثمارات الحكومية فى البنية التحتية والأمن الاجتماعى هو خطوة أولى على طريق دولة اشتراكية، إلا أن روزفلت كان واثقا أنه يتصرف لأنقاذ الرأسمالية من فشلها، وأن شبكات الأمان التى قدمها لهؤلاء الذين دمر الركود حياتهم إنما هو فى صالح الأمن والاستقرار الاجتماعى، ورد على الذين هاجموه بأن أى نظام إقتصادى ينظر إليه بشكل واسع على أنه غير عادل لايمكن أن يدوم طويلا. وفى الوقت الذى كان روزفلت يختبر سياسته الجديدة، كان جون ماينارد كينز، والذى يحتل فكره مكانا أساسيا فى

مناقشات الطريق الثالث، يطور الدعائم النظرية للدولة الرفاهية الحديثة، ويكتب فى عام ١٩٣٦ فى كتابه «النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والتصور» «أن الأخطاء البارزة فى المجتمع الاقتصادى الذى نعيش فيه هى فشله فى توفير العمالة الكاملة، وتوزيعه المتحكم غير المتساوى للثروة والدخول»، واعتقد كينز أن هذه الأخطاء ان لم تصحح سوف تؤدى فى النهاية لإنهيار النظم الديموقراطية الرأسمالية وقدم إنهيار جمهورية قيما ر مثالا مأسوياً على ذلك.

وفى عام ١٩٤١ صاغ كلا من فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل ميثاق الأطلنطى الذى أرسى حجر الأساس للنظام العالمى الجديد الذى كانوا يتصورونه بعد هزيمة هتلر، ووعدوا فيه أن «لكل البلدان والشعوب الحق فى فرصة عمل أكثر، وتقدم اقتصادى وأمن اجتماعى»، كما وعدوا بتحقيق «الحرية من الخوف والحاجة». وكانت فلسفة ميثاق الأطلنطى نابعة من الإيمان أن المحن الاقتصادية هى جوهر عدم الاستقرار السياسى وهو ما أثبتته مآسى الأجيال السابقة فى الحرب الأولى، والثورة الروسية، والحرب الثانية، وإن الركود هو وصفه أكيدة للصراع الداخلى والحروب الدولية. بهذا التصور كان واضحا لروزفلت وتشرشل، قادة قلاع الرأسمالية، أن الطريق إلى السلام والرخاء يجب أن يعتمد على استقرار الاقتصاد الداخلى مرتبط بشكل وثيق بالتعاون الدولى، وبهذا التصور وضعوا خطوط نظام ما بعد الحرب الذى سيتطلب، كما كان كينز يطالب، بتدخل الدول لحماية العمال ضد الضربات الصعبة للاقتصاد الدولى، وأنه من أجل منع الدول من تصدير مشكلاتها الاقتصادية فان التعاون الدولى يصبح ضروريا وهذا هو نفس المنطق الذى يستخدمه من يناقشون فلسفه الطريق الثالث اليوم حيث يعتبرون أن سلسلة الأزمات المالية التى تعرض لها الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة ثبت أن الحكومات الوطنية إذا عملت كل منها بطريقها الخاصة فانها سوف تصل إلى طريق مسدود، وأن البديل لذلك هو التعاون الدولى الذى يصلح المنطق البارد للعولمة مع الإحساس الأخلاقى بالعدالة الاجتماعية. أو كما أكد الأربعة رؤساء وزراء الوريين فى مقالهم المشترك الذى أشرنا إليه فان اتباع المصلحه الذاتيه فى جزء من العالم يمكن أن يكون كارثه لجزء آخر.

الجمهوريون في أمريكا يجدون أنفسهم:

إذا كنا قد رأينا أن مفهوم الطريق الثالث له أساس في التاريخ السياسي والاقتصادي الأمريكي خاصة وخلال عهد فرانكفين روزفلت، وأن الرئيس الأمريكي الحالي بيل كلينتون كان أحد الساسة المعاصرين الذين تبنا مفهوم الطريق الثالث وروجوا له، وجعل وزير خزانته سمرز في سلسلة أخيره من الخطب والمقابلات يرفض ما اسماء «الخيار الزائف» بين الرأسمالية غير المنظمة من ناحية، وبين الحماية والاكتفاء الذاتى من ناحية أخرى، ويقول أنه إذا ما أردنا اقتصادا أكثر نشاطا، واقتصاد عالمي يضم الجميع حقا فانه ليس هناك خيار من وجود طريق يقع بين هذين الطرفين، إذا كان هذا مفهوما في الجناح الديمقراطي في الولايات المتحدة قلعه الرأسمالية، ورأس الحربة في اطلاق العوامه الاقتصادية، فانه مما يلفت النظر أن نرى الحزب الجمهوري الأمريكي، قلعه المحافظه في الحياه السياسيه والاقتصاديه الأمريكيه، يحاول أن يقدم صورته نفسه وقيمته بصوره أكثر انسانيه مما عرف عنه بالتضحيه بالجانب الاجتماعى في سبيل تأكيد قيم الفرديه، وعوامل السوق. ففي خلال حملته الرئاسه الأمريكيه الأخيره حاول المرشح الجمهوري بوش أن يقدم نفسه باعتبار أنه يمثل فلسفه خاصه أو مجموعه قيم أساسيه Core Values، هي في الواقع تطويرا للفلسفه المحافظه وفي صيغه اطلق عليها المحافظه الرحيمه. -Com Passion

ate Conservatism

فاذا كانت الفلسفه المحافظه التقليديه المحافظه تدعو مثلا إلى خفض الضرائب فان الصيغه الجديده تبحث على مساعدته الناس على الادخار، وإذا كان المحافظون التقليديون يركزون على مستويات عاليه من التعلم، فان المحافظه الرحيمه تحرص كذلك على أن لا يتخلف طفل عن التعليم. بهذا المفهوم، أو «الطريق الثالث الجمهوري»، أراد بوش أن يؤكد أنه جمهوري من نوع من مختلف.

والواقع أن هذا الطريق الثالث الجمهوري، أو المحافظه الرحيمه، له تاريخ فكري

حقيقى فقد اشرف عليه لعدده سنوات فى الجامعات ومراكز البحث اثنى من دعائه:
مارفن اولاسكى وهو ماركسى سابق بجامعة تكساس فى اوستن، ميرون ماجنت وهو
باحث فى معهد مانهاتن بنيويورك، غير ان هذا المفهوم قد تقدم بشده فى نهايه
التسعينات حيث بدا الحزب الجمهورى انه يفتقر إلى الأفكار والتحديد الدقيق لمعنى
المحافظه، وهكذا فإن المحافظه الرحيمه هى ادائه للتطبيقات المسرفه فى المحافظه فى
الثمانينيات، وهى بقبولها كما عبر بوش، أن الحكومه يمكن أن تكون نشطه وفعاله،
سيجعل من السهل على الجمهوريين التصويت لسياسات الأنفاق العام التى تحوز على
الشعبيه، وهى لهذا قد ساعدت على تحرك الحزب أبعد من رسالته ذات البعد الواحد
المعادي للحكومه. وقد تبنى الكثير من الساسه الجمهوريين هذه الأفكار، باعتبار أنها
تساعد بشكل كبير على جذب الناخبين من الاقليات فى بلد متعدد الاجناس، وان
يؤكدوا لقطاعات كبيره من الأمريكيين «ان الجمهوريين ليسوا حزب جنكيز خان».

هل يتعارض اقتصاد السوق مع الديمقراطية؟

على مدى الحقبة التي تنقضى، والتي بدأت بالزلازل الذي هز أركان وقواعد وعلاقات القوى الدولية بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وهي تشهد وتتميز بتسارع وتعمق مجموعة من قوى التغيير التي تمثلت في اكتمال تحول اقتصاد العالم من اقتصاد دولي inrena rional Econamy إلى اقتصاد عالمي حقا Truly Global Economy، وبرز تأثير العامل الثقافي في علاقات الأمم، أما قوة التغيير الثالثة التي بدت أوضح تأثيرا في الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات فهي التسارع غير المسبوق لإنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة وأدواتها، والتي ألغت حدود وحواجز الزمان والمكان.

لذلك لم يكن غريبا أن ينشغل المؤرخون والباحثون بفعل قوى التغيير هذه وبتفاعلاتها وبالتأثيرات التي تحدثها على النظم والأزمات سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ووحداتها السياسية. ويتناول هذا المقال اجتهادات عدد من المفكرين المصريين والأجانب، في رصد وتتبع قوى التغيير هذه وتفاعلاتها وتأثيراتها المتبادلة بالتركيز على التأثير المتبادل بين كل من إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، وسيطرة اقتصاديات السوق من ناحية، وبين الديمقراطية التي شاعت وبرزت كإحدى القيم «المتصرة» مع انتهاء الحرب الباردة من ناحية أخرى.

هل يوسع الانترنت الديمقراطية أم يعيقها؟

ففي عمله الضخم حقا «الزمن العربي والمستقبل العالمي»:

دار المستقبل العربي، ١٩٩٨، وفي رصده للتحويلات التي أحدثتها انتهاء الحرب

الباردة والتيارات والمجادلات الفكرية حول مستقبل العالم فى القرن القادم، توقف الأستاذ السيد ياسين عند إحدى أدوات الثورة التكنولوجية والاتصالية وهى الانترنت وما أحدثته من خلال شبكات الكمبيوتر من خلق مجتمع كونى متكامل له عادات وتقاليد، وبـل ولغته الخاصة، وهو المنظور الذى يوحى بأنه يفتح إمكانات وحدود التواصل بين الأفراد والأمم بشكل غير مسبوق، ومن هنا يبدو الانترنت كأداة لتعميق الديمقراطية والمساواة بين البشر. غير أن فحص هذا الافتراض - خاصة من وجهة نظر الجنوب - يوحى ربما بعكس ذلك، فالانترنت باعتبار مايتطلبه من امكانات مادية ومعرفية لن تتوافر إلا على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلا لنخبة قليلة وبشكل يمثل عقبة أمام الاستعمال الواسع لهذه الأداة الاتصالية بكل امكاناتها فى المعرفة الإنسانية، وينتهى بتكريس ما هو قائم فعلا من انفصام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فى المجتمع الواحد، وتعميق الهوة الطبقية داخله، وإذا كان هذا هو الحال داخل المجتمع الواحد، فإنه لاينطبق أيضا بين المجتمعات الغنية التى يمتلكه أفرادها أدوات الانترنت واستعماله، وبين المجتمعات الفقيرة، وبشكل يعمق الفجوة بين الشمال والجنوب على الأقل فى المدى القصير. ويساهم الأستاذ محمد سيد أحمد (أهرام ٨ أبريل ١٩٩٩) فى الإجابة عما إذا كان من شأن الثورة الاتصالية وأدواتها الإعلامية أن توسع من نطاق الديمقراطية أم تعرضها لمزيد من المآزق والتشوّهات.. وينتهى إلى أنه فى عالم يتسم بصور شتى من عدم التكافؤ، فإن الأرجح هو أن هذه العلاقة غير المتكافئة سوف تعمق أوجه الخلل فى الممارسة الديمقراطية لاتوسيعها أو تعميقها.

اقتصاديات السوق والديمقراطية هل هما حقا وجهان لعملة واحدة؟.

أما العلاقة بين شيوع وترسخ إقتصاديات السوق والأبعاد التى اكتسبتها محليا وعالميا وبين القيم والممارسة الديمقراطية فيبحثها بالتفصيل مفكر واقتصادى أوروبى تولى مسؤوليات تنفيذيه كمستشار لرئيس الجمهورية الفرنسية لمدة عشر سنوات، وكرئيس للبنك الأوروبى للبناء والتنمية ١٩٩٠ - ١٩٩٣، وهو جاك آنالى Jacques

Attali، حيث يناقش الحدود التي تفرضها اقتصاديات السوق وآلياته على الديمقراطية: Jacques Attali. "The Crash) of civilization, The Limits of the Market and Democracy" Foreign policy summer 1997, pp. 54 - 63 وهو يبدأ من المقدمة التي شاعت عبر التاريخ بأن كلا من اقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وأنه يبدو من المستحيل أن يتحقق أحدهما بدون الآخر بل أن كلا منهما يدعم الآخر ويغذي، فاققتصاد السوق وفقا لهذا التصور الشائع يحتاج إلى الملكية الفردية ورجال الأعمى والتجديد وهو ما لا يستطيع أن يزدهر دون حرية الفكر والخطابة والحرية التي تقدمها الديمقراطية كذلك يبدأ آتالى من مناقشة الاعتقاد الشائع أن السوق والديمقراطية يجتمعان كى يشكلا آلة دائمة الحركة تدفع بالتقدم الإنسانى، وعلى العكس من ذلك يعتقد آتالى أن هاتين القيمتين فى ذاتهما غير قادرتين فى الواقع على استمرار ودعم أى حضارة فكلاهما ملئ بعناصر الضعف والثغرات ومن المحتمل وبشكل متزايد أن ينهارا ومالم يسرع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بالاعتراف بأوجه القصور فى اقتصاد السوق والديمقراطية فان الحضارة الغربية سوف تتفكك بشكل تدريجى.

ثلاثة أوجه قصور:

ويفسر جاكى آتالى تصور هذا بالقول بأنه بينما بدأت الشقوق فى واجهة الحضارة الغربية فى الظهور، فإن إجراء أشعة فحص لأسسها يمكن أن تفصح عن ضعف عميق يمكن أن يؤدى إلى تصدعها بالكامل وأنه إذا أراد الغرب أن يمنع هذه الكارثة فإنه يجب أن يبدأ بالأقرار بأن الزواج بين الديمقراطية واقتصاد السوق يعاني من ثلاثة أوجه قصور أساسية:

١- أن المبادئ التى توجه اقتصاد السوق والديمقراطية لا يمكن تطبيقها على الكثير من المجتمع الغربى.

٢- أن هذين المبدأين غالبا مايتناقض أحدهما مع الآخر ومن الأكثر احتمالا أن يتصارعا أكثر مما يتعاوننا.

٣- أنهما يحملان داخلهما بذور دمارهما الذاتى.

وتفصيلا لأوجه القصور الثلاثة هذه يذهب آتالى إلى أنه مع كل الحديث عن الأسواق الحرة والمساواة بين الأفراد، فإن الشركات الديمقراطية الغربية يقوم تنظيمها على أساس من الخطط المحددة والتسلسل الهرمى Hiererchies، ويتساءل عما إذا كان ممكنا إجراء استفتاء داخلى حول كل قرار يتخذه وزير أو مسئول، وماذا يمكن القول حول القيم الغربية مما لا يمكن تطبيقها على مثل هذه المؤسسات التى هى جوهر النظام الغربى.؟ وعلى المستوى الدولى فإن قلة من الدول بما فيها الولايات المتحدة هى التى سترحب بمجتمع دولى تسوده الديمقراطية الحققة، فبالإضافة إلى الوضع فى الأمم المتحدة الذى تتحكم فيه القوى النووية، فإن المؤسسات المالية الدولية إذا كانت قد اتبعت حقا النظام الديمقراطى خلال ماعرف بالمفاوضات السلافية خلال الثمانينات فإن هذا كان من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا فى التوزيع العالمى للثروة الذى كان شيشل مصالح الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص.

التناقضات الداخلية:

ويركز آتالى بوجه خاص على التناقضات الداخلية الكامنة -Inherent Contradictions بين اقتصاد السوق والديمقراطية فيعتبر أنه على عكس الاعتقاد السائد بأنهما يمثلان العمودين التوأمين Twin Pillars للحضارة الغربية فإنه من الأكثر احتمالا أن يقوض أحدهما الآخر أكثر من أن يدعمه، ويقدم فى هذا عددا من الأوجه والطرق التى يتصادمان فيها:

* ففى مجتمع ديمقراطى فإنه فى الوقت الذى يعتبر فيه تنمية الفرد هو الهدف النهائى، فإنه فى اقتصاد السوق يعامل كسلعة يمكن أن يستبق أو ينحى جانبا بسبب الحاجة إلى التعليم الصحيح، والمهارات والصفات البدنية والتنشئة.

* إن اقتصاد السوق يقبل ويدعم عدم المساواة القوية بين الوكلاء الاقتصاديين، بينما تقوم الديمقراطية على الحقوق المتساوية بين المواطنين، وبتجريد بعض الناس من القدرة على تلبية حاجاتهم الاقتصادية الأساسية، فإن اقتصاد السوق يتركهم أقل قدرة على ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة ويشهد فى ذلك بالصفوف المتضخمة للعمال

المتعطلين فى معظم الغرب الذين يستطيعون التصويت ولكنهم بطريقة أخرى يحرمون عمليا من هذا الحق ويجرى اغترابهم.

* أنه فى الوقت الذى يقاوم فيه اقتصاد السوق الطابع المحلى للسلطة - ولا يشجع التحالفات بين المشاركين ويشجع الأنانية، فإن الديمقراطية تعتمد على التطابق الواضح للمسئولية السياسية وتحالف المواطنين فى الأحزاب السياسية والاحترام العام للمصير المشترك. وبينما تتطلب الديمقراطيات أحزابا سياسية قادرة على صياغة برامج تقوم على الحلول الوسط بين وجهات نظر الأفراد، يعتمد اقتصاد السوق على القوى والمراكز الفردية المتنافسة.

* إن اقتصاد السوق يخلق عالما من البدو والرحل، فبينما تطبق الديمقراطية فقط على الشعوب والمجتمعات المقيمة غير المرتجلة، وحتى لو كان التوزيع الحر للسلع ورأس المال والأفكار والبشر تدعو إلى تخطيط الحدود القومية، فإن الديمقراطية تحتاج إلى المحافظة على هذه الحدود من أجل فصل الأغراب عن المواطنين الذين لديهم الحق فى التصويت، وتبدو التوترات التى يحققها هذا التناقض فى الاستياء الشعبى والخوف فى الولايات المتحدة والغرب تجاه التدفق المستمر للعمال الأجانب.

من هذه التناقضات الكامنة بين اقتصاديات السوق والديمقراطية يرى جاكى آتالى نتائج مدمرة : فالأسواق فيها مكان أقل وأقل للعقود والاستثمارات طويلة الأجل، والأجيال متقدمة العمر تهمل مصالح الأجيال الشابة وتطالب بمزايا ومعاشات لن يستطيع أطفالهم أن يوفروها أو يستمروا فيها، وفى السياسة فإن القرارات التى لاتحظى بالشعبية تؤجل إلا مالا نهاية لاعتبارات سياسية آجلة. وبقيادة المديرين والساسة ذوى المهارة المتزايدة على قياس رأى العام وتفادى المسئولية، فإن المجتمع ينمو وهو غير قادر على التعامل مع التحديات طويلة الأجل.

حين ينتصر اقتصاد السوق :

ويعتبر آتالى أنه بين أوجه القصور التى تعاني منها الحضارة الغربية اليوم، فإن هذا التناقض الداخلى والصراع الكامن بين اقتصاد السوق والديمقراطية هو أكثر خطورة

ذلك أنه حين يتناقض مفهومان فإن أحدهما لابد أن ينتصر ويعلو على الآخر، ويبدو من الواضح أنه عبر العالم كله فإن اقتصاد السوق هو الأكثر ديناميكية من الديمقراطية حيث تدعمه وتسانده قوى أقوى. فالسعى المحموم من أجل المال لتمويل الحملات الانتخابية، وانتشار الفساد والنطاق الواسع للاقتصاد الاجرامى كل هذا علامات على علو اقتصاد السوق على الأخلاقيات الديمقراطية، لذلك فإن معانى وتأثيرات انتصار اقتصاد السوق ستكون عميقة، فالأقليات التى تتمتع بالقوة للاستفادة الكاملة من اقتصاد السوق ستسعى للسيطرة الكاملة على مواردها، وسوف تنظر إلى القرارات الجماعية الديمقراطية للأغلبية الفقيرة كأعباء لا يمكن التسامح معها، وفقدان المحاكم والمشرعين سلطتهم أمام البنوك والشركات، سوف يؤدي إلى أن صفوة السوق سوف تكون أقوى من صفوة الديمقراطية وتزيد من تقلص جاذبية القطاع العام، وسوف نشهد طبقة جديدة من المتخصصين فى التكنولوجيا المتقدمة والتى ستكون وظيفتهم الأولى هو إنتاج وإيصال المعلومات، وسوف تقع وسائل الإعلام فى أيدي مجموعات مختلفة المصادر تستطيع التحكم فى سلوك المواطنين على نطاق العالم وتعمق شكوكهم حول المسائل السياسية. ويستخلص آتالى من كل هذا أن الديمقراطية سوف تخبو وتضمحل وتحل محلها آليات السوق والفساد وسيكون لدينا نوع من ديكتاتورية السوق المتكتل بدون مؤسسات ديمقراطية تعمل كقوى موازية وموازنة، وسيباع الناتج السياسى ويشتري ويتحكم اقتصاد السوق فى كل عناصر الحياة من البوليس إلى العدالة إلى الصحة حتى الجو الذى نتنفسه، وسيمهد كل هذا الطريق للانتصار النهائى للحقوق الاقتصادية «للشركة» على حقوق الإنسان الفرد. ويتصور آتالى أنه تحت مثل هذه الظروف فإن الحضارة الغربية نفسها لا محالة سوف تنهار، فاضمحلال الولاء القومى، ورفض الصفوة الوطنية ممارسة مسؤولياتهم فى أن يصبحوا قادة سياسيين أو يدفعوا الضرائب، سوف يؤدي إلى الإضعاف المحتوم للدولة القومية وظهور الدولة - المدنية ذات النفوذ وسط محيطات من الاقتصاديات غير الرسمية، وصراعات على الحدود بين الشمال والجنوب للسيطرة على الموارد المادية القليلة، وفى الوقت نفسه فإن كيانات عدوانية مثل الشركات الكبرى وفى بعض الأحيان كيانات غير قانونية مثل

المافيا والتجار المخدرات والمتاجرين فى المواد النووية سوف يستغلون اقتصاد السوق وغياب سلطات محلية قوية لتهديد سلامتنا وبقائنا، حتى عقائدنا الدينية وقيمنا الاجتماعية سوف تتصدع أمام سيادة القيم التجارية.

غير أنه إذا كان جاكى آتالى يتوقع مثل هذه التأثيرات على المجتمعات الغربية فإنه يعتبر أن الولايات المتحدة ستكون أكثر تأثراً بمثل هذا السيناريو، فداخليا فإن تقدم ديكتاتورية السوق سوف يهدد ما تتميز به الحضارة الأمريكية من بوتقة تذبذب فيها الأجناس المختلفة، وسوف تستبدل ذلك بتجمعات مختلطة تتركز حول مصالحها الذاتية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يعرض للخطر فقط نطاقا عريضا من المصالح الأمريكية ولكن الأساس الأيديولوجى لمكانتها فى العالم. ومن هنا يتوقع آتالى أن تصدع الحضارة الأمريكية سوف يسبق تصدع الحضارة الغربية. غير أنه إذا كانت الحضارة الغربية والأمريكية تريدان تفادى هذا التوقع فإن هذا فى تقدير آتالى يتطلب الاجابة الآمنة عن عدد من الأسئلة الجوهرية : ماهو النفوذ الحقيقى للمواطنين على القرارات الكبرى واتخاذها؟ ماهو واقع الديمقراطية بين الأمم؟ وهل يمكن التغلب على الفقر من خلال آليات السوق؟. وينتهى آتالى إلى أنه للتصور على اجابات حقيقية لهذه الأسئلة فإن الحضارة الغربية يجب أن تصبح أكثر نواضعا حول قيمها الخاصة وأن تعترف بالحاجة إلى إيجاد حل وسط بين اقتصاد السوق والتخطيط بين آليات صنع القرار الديمقراطية والسلطوية، ويجب استكشاف الطرق لمثل هذا الحل الوسط أكثر من الانغماس فى لغو الانتصار وعالمية القيم والتي هى فى الواقع ليس لها إلا تطبيق محدود حتى فى المجتمعات الغربية، وينصح آتالى الحضارة الغربية فى سعيها لمثل هذا الحل بأن هناك ما تتعلمه من الآخرين، فالحضارات التى تستفيد من العقائد الدينية والأخلاقية الأخرى تبدو أنها تنجح فى الوقت الذى تفشل فيه الحضارة الغربية فى الحفاظ على الكرامة الإنسانية ودعم روح التضامن، وفى صياغة رؤية طويلة الأجل حول أى نوع من العالم نريده فى القرن الواحد والعشرين، وينبه آتالى الغرب إلى أن اختلافه مع بعض الممارسات والتطبيقات الإسلامية فى بعض البلدان لايعنى أن ليس هناك ما يتعلمه من المجتمعات الإسلامية.

على أية حال فإن الأفكار التى طرحها جاكى آتالى فى نقد واقع الرأسمالية المعاصرة فى وجهيها التوأمين : اقتصاد السوق، والديمقراطية لاتستمد أهميتها فقط من صدورها عن مفكر ورجل اقتصاد وكمستول تولى مسئوليات تنفيذه على مستوى بلاده. والمستوى الأوربى، وانما كذلك لأن ما طرحه نجد صدها على مستوى الفكر الأوربى وعلى مستوى معظم الأحزاب والحكومات الأوربية، وهو ماتبلور فيما أصبح يعرف بالطريق الثالث وهى الحركة التى تحاول على المستوى النظرى والتطبيقى تصحيح التشوهات التى طغت على سطح المجتمعات الأوربية والأمريكية نتيجة للممارسات الجامحة للرأسمالية. وإذا كان جاكى آتالى قد ركز على تأثير اقتصاد السوق على الديمقراطية وقيمها فان هذا الجانب أيضا يشغل نظرية الطريق الثالث حيث تجعل الإصلاح الديمقراطى من أهداف عملية التجديد التى تحاول ترسيخها (راجع : السيد ياسين، «العوامه والطريق الثالث: دار ميريت للنشر. ١٩٩١)، ومحاولة التوازن الذى اختل بين قيمتى الحرية والعدل.

ومع اختلاف الأوضاع ومدى التطور فى النظام السياسى والاقتصادى بيننا وبين النظم الأوربية، إلا أن هذا النقاش الفكرى الواسع لاينفصل عن اهتماماتنا الداخلية خاصة ونحن على أبواب الطريق سواء فيما يتعلق بتطبيق نظام السوق وآلياته أو فى البناء الديمقراطى ومؤسساته، فلعل الخبرة الفكرية والعملية التى يعكسها النقاش الغربى تصوب خطواتنا وتنبهنا إلى ما بدأ يظهر لدينا بالفعل من تشوهات مماثلة.

هل سيكون للأمم المتحدة دوراً في القرن الجديد؟ —

مثلما كانت منظمة الأمم المتحدة ومبادئها، وما صاغه ميثاقها من أهداف بعد انقضاء فترة الحرب العالمية الثانية تجعل منها أداة المجتمع الدولي في صيانة السلم والأمن الدوليين، وأداته في تسوية ما قد يثور من منازعات دولية، مثلما كانت المنظمة الدولية بهذا المعنى ضحية الحرب الباردة، وصراعاتها بين القطبين المتنافسين واستقطابهما للحياة الدولية، وتسرب هذا التنافس على النفوذ والمكانة في العالم إلى جميع مناطقه وقاراته، وانعكاس هذا على قضاياها وأزماتها، وبالصورة التي بهت بها دور المنظمة الدولية، وأديرت فيه معظم القضايا والمنازعات الإقليمية والدولية، بعيداً عنها وخارج نطاقها، كذلك كانت الأمم المتحدة ضحية تطورات ما بعد الحرب الباردة، وخريطة العلاقات الدولية التي نشأت نتيجة للتحول الجذري الذي شهده النظام الدولي باختفاء أحد قطبي الحرب الباردة، وبروز القطب الآخر، باعتباره القوة الدولية الوحيدة التي لا تنافسها، في مقومات القوة قوة أخرى أو قوى أخرى مجتمعة، وإزاء هذا الاعتبار تراجعت الآمال التي ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة مباشرة، بأن تستعيد المنظمة الدولية مكانتها ودورها في المجتمع الدولي، ويستعيد ميثاقها ومبادئه فاعليته في التعامل مع قضايا السلام والأمن الدوليين، ولم تتحقق تصورات رجال الاستراتيجية الذين تصوروا أن «هذه هي اللحظة» التي يمكن أن تصبح فيها المنظمة الدولية عامل التوازن الجديد في القوى بعد الاختلال الذي حدث فيه، وأن تملأ الفراغ الذي نشأ، وتكون المقابل لانفراد قوة وحيدة بالحياة الدولية، ذلك أنه وكما شهدت سنوات التسعينيات، شاءت إرادة القوة «المتصرة» في الحرب الباردة ألا تشاركها قوة أخرى في إدارة وتوجيه النظام الدولي الجديد، وارتأت أن هذه هي

مسئولياتها أو «عبثها» الذى يجب أن تتحمله. ومثلما انسحب هذا التصور على القوى الدولية، انسحب كذلك على المنظمة الدولية وعلى ما كان متوقعا منها.

وقد كان من نصيب أو «قدر» السكرتير العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالى أن ينتخب أمينا عاما فى هذه اللحظة التاريخية، التى يمر بها النظام الدولى وتمر بها المنظمة، وأن تكون سنواته وممارساته اختبارا لهذه المفارقة بين ما كان مأمولا من المنظمة الدولية وإحيائها، وبين الواقع الذى بدأ يفرض نفسه فى صورة الوضع الدولى للقوة الدولية الأعظم المتبقية، وتصوراتها عن نفسها ودورها فى النظام الدولى الجديد، وقد كانت هذه المفارقة فى نهاية الأمر وراء ما انتهت إليه تجربته فى المنظمة بعد الحرب الباردة، ومحاولته أن يستعيد ميراث أحد أسلافه العظام وهو داج همرشولد الذى اصطدم بقوى كبرى هى الاتحاد السوفيتى (راجع مواقفه خلال أزمة الكونجو ١٩٦٠)، واختلفت مع فوتين كبيرتين هما بريطانيا وفرنسا (راجع تعامله مع أزمة السويس ١٩٥٦ - ١٩٥٧)، وحيث كانت دوافعه فى هذه المواقف تأكيد دور المنظمة الدولية والدفاع عن استقلاليتها، إلا أن تصور الأمين العام بطرس غالى وما أراد تحقيقه قد اصطدم بتصوير واردة القوة الدولية التى بدأت هيمنتها ترسخ فى الحياة الدولية وقراراتها الكبرى، وأبت أن يشاركها فى هذه الهيمنة «الجنرال» بطرس غالى، كما أسمته القوى المناوئة فى الولايات المتحدة خلال أزمت الصومال والبوسنة، بدور فاعل ومستقل للمنظمة الدولية، وهكذا، كما دلت خبرة التسعينيات، تراجعت من جديد مكانة الأمم المتحدة بل بدت فى بعض الأحيان كأداة لتغطية وتنفيذ سياسات القوة المهيمنة، وجرى فى أحيان أخرى تجاوز المنظمة بل وخططت استراتيجيات لأدوات بديلة للتعامل مع أوضاع وقضايا اقليمية ودولية (راجع الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي).

غير أنه مما سيحمد للسكرتير العام السابق د. بطرس غالى، أنه لم يستسلم لتهميش دور المنظمة، ذلك أنه إذا كان للأمم المتحدة مبادئها ومقاصدها فيما يتعلق بالقضايا السياسية، فإن لها كذلك بحكم ميثاقها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأشمل، وهى الأهداف التى حققت فيها المنظمة الدولية ومن

خلال وكالاتها المتخصصة بعض الإنجاز والتقدم، ولهذا اتجه السكرتير العام لهذا الحقل الذى يصعب غلقه على نشاطات المنظمة الدولية، خاصة بعد أن تعمق الإدراك بأن العديد من القضايا قد أصبحت قضايا عالمية Global مثل قضايا : البيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمرأة، والأمراض والجريمة، والمخدرات.. الخ. وأن هذا القضايا أصبحت من التعقيد والاتساع والتداخل مايجعل التعامل معها يتعدى حدود أى دولة مهما تكن قوتها، وأنها تحتاج إلى تعاون وتنسيق المجتمع الدولي فى مجموعه.

فى ضوء هذا كانت هذه القضايا هى موضوعات المؤتمرات الدولية، التى نظمتها الأمم المتحدة مؤتمر ريو للبيئة عام ١٩٩٢، ومؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤، ومؤتمر كوينهاجن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣، ثم مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٨، وقد يتحفظ البعض على فعالية هذه المؤتمرات باعتبار الاستجابة القليلة من المجتمع الدولي لما تطلبته من تعبئة الجهود والإمكانات والموارد المطلوبة، إلا أن هذه المؤتمرات، ومتابعتها، قد جعلت هذه القضايا على جدول الأعمال الدائم للمجتمع الدولي، وعمقت الوعي بالتحديات التى تمثلها بالنسبة للبشرية فى سياق هذا التوجه نحو دور حاضر وفاعل للأمم المتحدة فى القضايا البشرية وبمعناها الواسع، نستطيع أن نتصور قمة الألفية الثالثة التى دعا إليها السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وأنها متابعة، وعلى نطاق أشمل ومتكامل، لما شرع فيه سلفه من التركيز والاهتمام بالقضايا البشرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها تنعقد فى مرحلة جديدة فى تاريخ البشرية وحلول ألفية جديدة حافلة بالمخاطر والتحديات والوعود والفرص كذلك. ولعل استعراض الخطوط العريضة للتقرير الذى قدمه السكرتير العام كوفى عنان، حول قمة الألفية الجديدة، يقدم صورة أدق لنطاق والاهتمامات والقضايا التى يجب أن تكون محور نقاشات هذه القمة وما ستخرج به. وينطلق السكرتير العام فى تقريره من تصوره للألفية الجديدة، وقمتها، وما تقدمه لشعوب العالم من فرصة فريدة للتأمل فى مصيرها المشترك، وفى وقت تجد نفسها فيه مرتبطة بعضها ببعض على نحو يسبق

له مثل، وهى لهذا تتطلع إلى قاداتها من أجل تبين التحديات التى تنتظرها وكيف ستصرف حيالها، ويتصور السكرتير العام أن المنظمة الدولية تستطيع أن تساعد على مواجهة هذه التحديات، ولكن بشرط «أن يتقاسم أعضاؤها إحساسا متجددا برسالتهم»، بل أنه يذهب إلى أن هذه فرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة، بحيث تحدث فارقا ملموسا فى حياة الشعوب فى القرن الجديد.

ويعرض السكرتير العام فى تقريره للتحديات والمعضلات التى تواجهها البشرية فى الألفية الجديدة، ويأتى فى مقدمة هذه المعضلات، العولة، وما تتضمنه من مفارقات، فعلى الرغم مما تمثله العولة فى الوقت الحالى من فوائد واضحة وما توفره من نموع أسرع، ومستويات أعلى للمعيشة وفرص جديدة، فإن هذه الفوائد موزعة بشكل غير متكافئ إلى حد كبير.

ويبرز كوفى عنان قضية الفقر والحاجة للتحرر منه، فحيث شهد نصف القرن الأخير مكاسب اقتصادية لم يسبق لها مثل، إلا أن هناك ١,٢ بليون شخص عليهم أن يعيشوا على الأقل من دولار واحد فى اليوم، وهو يضع هدفا لخفض الفقر فى أنحاء العالم بمقدار النصف، وقبل عام ٢٠١٥، ووسائله وألياته فى ذلك تحقيق النمو المستمر، وتوفير الفرص للشباب، وتحسين الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والإرتقاء بمستوى الأحياء العشوائية، وتوفير التكنولوجيا الجديدة للدول النامية «لكى تقفز فوق المراحل الأولى للتنمية».

ومثلما يدعو كوفى عنان للتحرر من الفقر، فهو يدعو كذلك للتحرر من الخوف، ويقصد بذلك الخوف الذى تولده الحروب وأسلحة الدمار الشامل فعلى الرغم من أن الحروب بين الدول أصبحت أقل، فإن الحروب الداخلية قد أودت بحياة ٥ ملايين شخص خلال العقد المنصرم، وشردت أضعاف ذلك العدد من ديارهم، كذلك ألقى شبح أسلحة الدمار الشامل بظلال الخوف على العالم، أما وسائله فى التحرر من الخوف والحروب فهو يحددها فى الوقاية فإذا كانت الصراعات تنشب بشكل أكثر فى البلدان الفقيرة، فإن أفضل سبل منعها هو تعزيز التنمية الاقتصادية السليمة والمتوازنة، وتعزيز حقوق الإنسان

وينبه كوفى عنان إلى الحاجة الملحة لضمان حياة الأجيال المقبلة على كوكب الأرض، كما ينبه إلى قصور الاستجابة لهذه الحاجة الملحة، ولهذا فهو يدعو، وقبل حلول عام ٢٠٠٢، إلى إحياء المناقشة والاعداد للقيام بعمل جاسم فى مجالات : مواجهة تغير المناخ، ومواجهة أزمة المياه، وحماية التربة والحفاظ على الغابات ومصايد الأسماك والتنوع البيولوجى.

وباعتبار أن كل هذه التحديات التى تواجهها البشرية فى ألفيتها الثالثة، ذات طابع عالمى، ومتعدد ومتشابك يحتاج إلى العمل والتنسيق والتعاون الدولى، فإن الأداة الفعالة فى ذلك هى أمم متحدة قوية، وتعزيز الأمم المتحدة يعتمد على الحكومات ورغبتها فى العمل مع الآخرين : القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والوكالات المتعددة الأطراف، وتعزيز الأمم المتحدة يحتاج كذلك إلى تطويع نفسها لجعلها أكثر كفاءة وأكثر استجابة للواقع الدولى والعمل بكفاءة، ويتأتى ذلك بشكل خاص بإصلاح مجلس الأمن «لكى يحظى بشرعية غير مشكوك فيها».

يضع كوفى عنان فى تقريره إلى القمة، ست قيم مشتركة يعتبرها ذات أهمية خاصة للقرن الجديد. ويدعو مؤتمر قمة الألفية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات بشأنها، وهذه القيم هى : الحرية، والأنصاف والتضامن، والتسامح، واللاعنف، ومراعاة الطبيعة وتقاسم المسئولية.

على أية حال فإن السكرتير العام فى تقريره لقمة الألفية، وعلى الرغم مما قد ورد عليه من ملاحظات خاصة من دول الجنوب، وفى العديد من لقاءاتها، وما سوف يرد عليه خلال القمة من رؤى جديدة للوفود، وإضافات جديدة، فإن التقرير قد رصد التحديات العريضة التى تواجه البشرية فى الألفية الجديدة، وأنه بدعوته لهذه القمة قد وضع المجتمع الدولى، وعلى هذا المستوى، أمام مسئولياته، فقد وضع الدول النامية، أمام مسئولية إقامة حكومات صالحة، وتبنى سياسات رشيدة، وبناء مجتمعات مفتوحة ومشاركة، والارتفاع فوق صراعاتها الضيقة الداخلية وفيما بينها، كما وضع الدول المتقدمة - مجددا وعلى هذا المستوى - أمام مسئولياتها، خاصة تجاه دول الجنوب التى

تمثل ثلثى البشرية، ويتركز فيها معظم الأخطار التي أشار إليها التقرير، ومسئوليتها عن احتياجات ومعوقات التنمية في هذه الدول، والتي رددتها كثيرا في اجتماعاتها وفي المنابر الدولية، من حيث الحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي عادل ومنصف يراعي اهتمامات وأولويات التنمية في هذه الدول، ويعالج أسباب ومظاهر الخلل في تجارتها الدولية، وعبء الديون، والتدفق العكسي لرؤوس الأموال، وما تتعرض له صادراتها من حواجز وقيود جمركية في الأسواق الدولية، هذا فضلا عن مسؤولية الدول المتقدمة ونصيبها في تلوث البيئة، وممارساتها ومعاييرها المزدوجة في قضايا مثل حقوق الإنسان والتسلح النووي.

هل يكون القرن المقبل أشبه بالقرن التاسع عشر؟

في أعقاب انقضاء الحرب الباردة بصراعاتها وتهديداتها، وأهم من هذا بالطريقة التي انتهت بها والسقوط المدوي للاتحاد السوفياتي كنظام، ودولة وامبرطورية، سادت حالة من النشوة لدى التحالف الغربي - الأميركي بخروجه «منتصراً» من صراع الحرب الباردة الذي دار على مدى خمسة عقود على الأصعدة الأيديولوجية والعسكرية والسياسية، وكانت ساحته العالم كله بمناطقه وقاراته المختلفة بحثاً عن المكانة والنفوذ، وصاحب هذه النشوة ظهور نظريات حول «نهاية التاريخ»، وعن خروج الغرب وقيمه ونظمه السياسية والاقتصادية منتصراً بشكل نهائي وحاسم، وبلا منافس، وتوقع توافق عريض وأهدافاً مشتركة بين القوى الكبرى.

غير أنه سرعان ما تكشف أن الأمر ليس بهذه البساطة، وأن التاريخ لا يتوقف أبداً، وأنه قد يعيد أحداثه، ويعيد تحريك قوى كانت كامنة تحت السطح، أو أنه على الأقل يغير اتجاهه ويجد طريقاً آخر للتعبير عن اضطراباته.

وما لبث أن ظهر عدد من المفارقات بين التوقعات التي أوجت بها الطريقة التي أنهت بها الحرب الباردة، وبين ما بدأ بتكشف ويصاحب تفاعلات تشكيل النظام الناشئ الجديد. وجاءت الفيوم التي عكرت السماء التي بدأ أنها قد صفت، من المناطق التي تجاهلتها نظريات نهاية التاريخ، واعتبرت أنها تقع خارجه أو على الأكثر على حواشيه، وهي مناطق العالم الثالث، فكان أول التحديات التي واجهها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أقدم العراق على غزو الكويت بكل معاني هذا الحدث الذي تعدى نطاقه المحلي والاقليمي، كما لم يكن هذا الحدث إلا مؤشراً على سلسلة

الأخطار والتحديات التي تواجه النظام الجديد وقواه «المنتصرة» : الانتشار النووي، والأصوليات الدينية وموجات الهجرة، وتفجر مشاكل الأقليات والحروب الأهلية، وتفكك هياكل دول ومجتمعات عدة.

أما المفارقة التاريخية الأكثر وقعا التي واجهت الغرب بعد خروجه «المنتصر» من الحرب الباردة، فقد ارتبطت بتفاعلات وآثار الانهيارات التي وقعت في الاتحاد السوفياتي وامبراطوريته الداخلية والخارجية. فنتيجة لانهيار النظام السياسي للحكم السوفياتي وقبضته المركزية، تفككت وحداته وأعلنت جمهورياته الخمسة عشر استقلالها كدول مستقلة، بما يكمن فيها من خلافاً حول الحدود، ونزعات عرقية سواء بين هذه الجمهوريات بعضها البعض أو في داخلها وكذلك وضع الأقليات الروسية فيها.

أما المعاني البعيدة لهذا التفكك، فقد قارنها بعض المؤرخين بتأثير اتفاقية فرساي عام ١٩١٩ بالنسبة لألمانيا بعد الحرب الأولى، مشيرين إلى أن الشعور بالمهانة الذي نجم عن اتفاقيات فرساي كان من العوامل الحاسمة لظهور الاشتراكية القومية في ألمانيا. ولعل ما يشهده المسرح الروسي حالياً ما يعطى ومصادقية لهذه المقارنة.

وقد أمتدت المخاوف التي بدت من تصدع الاتحاد السوفياتي، إلى أكثر مكوناته خطورة وهي ترسانته النووية وتوزعها على أربع وحدات من كيانه القديم وهي روسيا، وأوكرانيا، وكازاكتسان وروسيا البيضاء، وبدت خطورة مصير هذه الترسانة وسط الانهيار الاقتصادي، والظروف المعيشية لآلاف العلماء والباحثين الذين يديرون ويمتلكون أسرار التكنولوجيا النووية، ومن بروز مخاوف حقيقية من إمكان تسرب مواد نووية إلى أيدي قوى تتطلع لبناء قدراتها النووية. ورغم الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والغرب لمواجهة هذا الوضع إلا أنه مازال يشكل تحدياً حقيقياً.

وثمة مفارقة أخرى ارتبطت بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتمثلت في التداعيات التي نشأت نتيجة لغياب السيطرة السوفيتية على بلدان شرق أوروبا وانهيار النظم الاشتراكية فقد أظهرت التطورات أن عملية الانتقال إلى النظام السياسي والاقتصادي

الجديد لم تكن أمرا سهلا حيث ارتبطت بتقلصات عنيفة عبر عنها الزعيم التشيكي فاسلاف هافل بقوله «ان مجتمعنا مازال فى حالة صدمة وهو وضع كان يمكن تصوره، ولكن أحداً لم يتوقع أن تكون بهذا العمق، والنظام القديم قد انهار، ولكن النظام الجديد لم يولد بعد، ولسنا متأكدين أى نوع من النظام نريده، وكيف نبنيه، عما إذا كنا نمتلك وسائل وأدوات بنائه» ولعل هذه الحيرة وعدم التأكد من الاتجاه الذى عبر عنه هافل تفسر عودة الأحزاب الشيوعية القديمة وشخصياتها إلى الحكم فى عدد من دول شرق أوروبا رغم الصيغ الجديدة التى قدمت بها نفسها.

وباختصار أصبح من العضلات أما «المتصرين» فى الحرب الباردة، كيفية معالجة آثار انهيار الامبرطورية السوفياتية، وكيفية التعامل مع تفاعلاتها وتقلصاتهما الداخلية، وكيفية ادخال وريثها الكبرى وهى روسيا ضمن نظام الأمن الأوروبى حتى لا تتمر عليه من جديد وتتحداه.

غير أن المفارقات التى كشفت عنها تطورات تصدع النظام القديم بالنسبة للقوى التى «انتصرت» فى صراع الحرب الباردة لم تأت فقط من خارجها ومن القوى التى تتفاعل حولها، وانما أتت من داخل القوى التى ستشكل النظام الجديد، ومن طبيعة واتجاه العلاقات بينها، والعوامل التى ستكون أكثر تأثيراً فى صياغة هذا النظام، فعقب تصدع نظام القطبية الثنائية وانسحاب إحدى قوتييه الرئيسيتين، بدأ نقاش عريض حول : ماهية القوة أو القوى التى ستحكم النظام الدولى الجديد، وكان الافتراض الأول أن الولايات المتحدة الأميركية ستكون هي القطب الأوحده على المسرح الدولى باعتبار ماتملكه من تجمع فريد للقوى العسكرية والاقتصادية والعلمية والديبلوماسية والجاذبية الحضارية، وهى القوى التى لا تتوفر مجتمعة لأى دولة أخرى قد تتوفر لها ميزة نسبية على الولايات المتحدة فى واحدة من عناصر القوة ولكنها لا تمتلكها مجتمعة. ومن ثم نشأ التصور بأن القرن المقبل سيكون أميركياً كذلك. غير أن هذا الافتراض مالبث أن تعرض للفحص والنقد الذى انتهى إلى أن الولايات المتحدة - وللمفارقة كذلك بفعل إجهاد الحرب الباردة - لم تعد تملك مقومات القوة العالمية المنفردة باعتبار

مجموعة الضغوط الاقتصادية الاجتماعية التي تواجهها داخليا وحجم المصادر والموارد التي تحتاجها لوقف التراجع في هذه المقومات، وبفعل ظهور قوى منافسة لها من بين حلفائها وحول واحد من أكثر العوامل حسما في مكونات القوة وهو العامل الاقتصادي.

وعلى هذا تبين أن الولايات المتحدة - رغم ما زالت تملكه من عناصر القوة، إلا أنها لم تعد كافية لكي تقوم بمبادرات عالمية وتتوالى تنفيذها منفردة أو تجبر حلفاءها على الاشتراك معها. وهكذا نشأ الافتراض الثاني بأن عام الغد سوف يحكمه من جديد نظام القطبين، وسوف تشارك فيه الولايات المتحدة هذه المرة أوروبا الغربية، أو اليابان. غير أنه مالبث أن تعرض هذا الافتراض كذلك للفحص والمناقشة تبين أن أوروبا الغربية رغم ما تمتلكه من ميزات حضارية، وقاعدة بشرية وعملية وصناعية يمكن أن تشكل بها قوة دولية مؤثرة، إلا أن ذلك مشروط بتحقيق أوروبا لوحدها الاقتصادية والسياسية. لكن التطورات منذ ماستريخت أواخر ١٩٩١، وما أظهرته تجربة أوروبا في يوغوسلافيا من غياب الإرادة السياسية الموحدة، قد كشفت عن أن أوروبا مازال أمامها شوط بعيد تقطعه لتحقيق هذه الوحدة.

أما عن افتراض بروز اليابان كقوة ذات وزن ودور قيادي في العالم، فقد أدى فحص امكانياتها الشاملة إلى أنه رغم ما أصبحت عليه اليابان من قوة اقتصادية عملاقة تقف بها كأكبر دائن في العالم، ويبدو من الصعب هزيمة أو منافسة شركائها، فقد تبين أن القوة الاقتصادية اليابانية يرد عليها عدد من القيود تجعل من الصعب أن تمتلك عناصر القوة الشاملة التي تؤهلها لقيادة العالم.

هذا الفحص للإفتراضات التي نشأت حول عالم تحكمه قوة واحدة هي الولايات المتحدة، أو تحكمه قوتان، قاد إلى الافتراض الثالث وهو أن النظام الجديد سوف يتشكل حول قوى ومجموعات متعددة تتداخل فيها عناصر القوة، يمكن أن يصبح فيه صديق اليوم هو عدو الأمس والعكس، وتصبح فيه التحالفات القديمة مثل حلف الأطلسي غير ذات موضوع، فيما تزداد أهمية الائتلافات المؤقتة حول قضايا مثل

حرب الخليج. وفي هذا الاطار فإن العلاقات بين الأمم سوف تتسم بالغموض، والعالم الذى كان يتكون من «الطيبين والأشرار» سوف يحل محله عالم رمادى وتحول فيه علاقات القوى الرئيسية إلى خليط ردىء من التعاون والتنافس. وحالة العلاقات بين القوى التى كان يسهل تعريفها، بالحرب الباردة، سوف يصعب التوصل إلى تعريف دقيق لها وتتأنى الصعوبة لا من عدم إمكان التوصل إلى تعريف، وإنما من كثرة وتعدد مايمكن أن تتصف به من «حروب باردة جديدة».

حوار الثقافات :

أصوات من الغرب

✍ يطرح مفهوم «حوار الثقافات» أو «حوار الحضارات» باعتباره الرد والمقابل لمفهوم «صدام الحضارات» وهو المفهوم الذى تجدد وطفى على سطح الحياة الثقافية والفكرية والسياسية فى العالم مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حين انتهت المواجهة الكبرى الأيديولوجية والسياسية والعسكرية بين الغرب والشرق، واختفت صورة العدو كما تمثلت فى الاتحاد السوفيتى وبدأت دوائر معينة فى الولايات المتحدة والغرب تبحث عن عدو جديد تمثلته فى الإسلام وقدمته كعقيدة محاربة، وفى منتصف التسعينيات جاء المؤرخ وعالم السياسة الأمريكى صمويل هنتجتون لكى يقدم الأساس النظرى لهذا التيار بنظريته حول «صدام الحضارات» والتي انتهى فيها إلى أنه مع نهاية الحرب الباردة فإن العالم سوف يتشكل بدرجة كبيرة نتيجة للتفاعل بين سبع أو ثمانى حضارات كبيرة، منها الحضارة الإسلامية، وأن أكثر الصراعات أهمية للمستقبل سوف تحدث على الخطوط الحضارية الفاصلة التى تفصل هذه الحضارات بعضها عن بعض.

فى ضوء هذا لم يعد مفهوم حوار الثقافات مقابل تصادمها مجرد جدل فكرى أو أكاديمى وإنما أصبح أحد محاور النقاش حول التحولات التى تحدث فى العالم وأصبح البعد الثقافى فى الولايات المتحدة بين الأمم، كما أوضح مفكرنا الأستاذ السيد يسين، مدخلا أساسيا لفهم وتفسير هذه التحولات لذلك كان اختيار جيدا عندما دعا المجلس المصرى للشئون الخارجية بالتعاون مع مكتبه مبارك السيد Wolfgang Thierse رئيس البرلمان الألمانى خلال زيارته الأخيرة لمصر لكى يتحدث عن «حوار الثقافات»، وقد

جاء هذا الحديث لكى يعكس تفهما إيجابيا وبناء للعلاقات والتفاعل بين الثقافات ومكانها من ظاهرة العولمة وما تحدثه من تقارب بين البشر وصلات بين ثقافتهم المختلفة وتحتم عليهم أن ينظروا فى مرايا الآخر لإثراء ثروتهم الثقافية.

وقد بدأ الضيف الألمانى بتنفيذ نظرية هنتجتون عن صدام الحضارات ويعتبرها تهديداً للسلام وتنبؤا يقدم فهما خاطئا فى الأساس للعلاقات بين الثقافات المختلفة واستمرار للتكفير وفقا لعالم القطبية الثنائية حين تصور كل جانب الآخر كعدو وهو بهذا الشكل يستبدل المواجهة القديمة بين الشرق والغرب بانقسام جديد بين الاسلام والمسيحية. وعند الضيف الألمانى وعلى عكس مفهوم هنتجتون فإن لقاء الحضارات لا يمثل التهديد الرئيسى للقرن الحادى والعشرين فالتنوع الثقافى وثروة العالم الحضارية الضخمة، والتبادل الثقافى وتوسيع أفقنا الثقافية والروحية، كل هذا يقوى معرفتنا وإمكانياتنا خاصة فى عصر العولمة وجانبها الإيجابى فيما تقدمه من فرصة فريده لدعم التعايش السلمى والتعاون واثماء الحوار والتفاهم وبشكل خاص الوصول إلى حلول مشتركة للمشكلات العالمية ويخطئ الضيف الألمانى نظرية هنتجتون وغيره الذين يتجاهلون حقيقة أنه ليس هناك سلام واحد، والتقليل من الأوجه المتعددة لهذه الديانة العالمية العظيمة وحصرها فى وجهها الأصولى وبشكل يتجاهل التنوع الثقافى والتاريخى للمنطقة العربية وكذلك المنطقة الآسيوية والباسيفيك، كما يخطئ هؤلاء الأوروبيون الذين حين يستمعون كلمة الإسلام يتذكرون أولا وأخيرا بلدانا تشهد حروبا أهلية مثل الجزائر وأندونيسيا، ويعجزون عن أن يتذكروا الاستقرار الذى يسود دولا إسلامية أخرى وتحديدا ماتقدمه الصيغة الحديثة المفتوحة للإسلام فى مصر والتى تثبت قوة وإمكانيات الحضارة الإسلامية التى هى عامل مهم للاستقرار فى المنطقة كلها. ويستخلص رئيس البرلمان الألمانى أن الاتجاه المتشرف فى الولايات المتحدة والغرب والذى يساوى بين الإسلام وبين التطرف الدينى إنما هو إتجاه مضلل ومرجعه كامن فى وسائل الإعلام الحديثة والتى تركز على الأخبار السيئة أكثر من تتبع الصور المضيفة، ولهذا فهو يدعو إلى ألا نسمح لمظاهر التطرف الدينى أن تسيطر على عناوين الأخبار، وهو فى هذا يحمل الدولة الإسلامية الحديثة مهمة ضمان تقديم

الصورة الدقيقة والمعتدلة للإسلام إلى العالم. وفي سياق موضوعه يتعرض الضيف الألماني إلى صراع الشرق الأوسط ويعتبر أنه، بالنظر إليه على أنه.. يجرى فى منطقة شهدت مولد ثلاث ديانات كذلك، فإن الصراع يكتسب بعدا ثقافيا مهما الأمر الذى يجعله يعتقد أنه لن تكون هناك عملية سلام ناجحة بدون تسامح ثقافى الذى يمكن أن ينمو من وعى قومى بالركائز الأساسية التى تشترك فيها هذه الديانات، وأن الاستعداد للحوار هو الشرط الأول لسلام دائم، وفى سياق أوسع يقدم «عملية برشلونة» كوسيلة للنظر إلى الأمام وبناء علاقات بين منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبى وبين الدول المتوسطة نفسها، وأن اهتمامات العملية هى السلام والديمقراطية ومحاربة الارهاب ورعاية حقوق الانسان وحماية البيئة وبشكل خاص الحوار الدائم المتبادل.

ويذكر حديث رئيس البرلمان الألماني ورؤيته لحوار الثقافات بمساهمات رجل دولة ومفكر ألماني آخر فى هذا الموضوع والتى كان آخرها حديث أدلى به، وهو مازال رئيسا للجمهورية، البروفيسور د. روما هيرتسوج إلى صحيفة فرانكفورتر الجيماني الألمانية فى ٣٠ أبريل ١٩٩٩، فى هذا الحديث يذكرنا البروفيسور هيرتسوج بأنه إذا تحدثنا اليوم عن حوار الحضارات وطالبنا به فانه يجب أن نضع فى اعتبارنا التاريخ الطويل لكل حضارة وأن كل شخص ينتمى إلى هذه الحضارة من تأثر بالغ التأثير وبشكل يمس صميم عواطفه بتطورات وتحولات موروثه تعود إلى عدة قرون من الزمن وتحكم فى تصوراته وتجاريه فى الحياة، ولهذا فهو ينبه إلى الطابع البطيء الذى يمكن أن يأخذه هذا الحوار وضرورة التحلى بالصبر وقدر كبير من الواقعية. ولذلك، وباعتبار أن هذا المشروع بعيد المدى، فانه يجب الدخول فى هذا الحوار فى أقرب وقت الأمر الذى يشجع عليه تزايد الاتصالات وماحدث من عمليات تكامل بين دول العالم عن طريق الاتصالات الدولية والهجرة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة. ورغم الطابع البطيء الذى ينبه إليه والذي سيتسم به حوار الثقافات فإنه يعبر عن ثقته بأنها ستكفل بالنجاح على المدى البعيد ويعتمد فى هذه الثقة على كون الحضارة ليست فقط وسيلة لبناء الهوية وبالتالي أبراز الاختلاف عن الغير وإنما هى أيضا وسيلة

للتعامل مع من نعيش معهم فى هذا العالم. ويتعرض البروفيسور هيرتسوج لمفهومى «الغرب» و«الاسلام» ويعتبرهما مفهومين يكتنفهما الغموض وعدم التناسق، فالأمر عنده هنا لايتعلق بصراع دينى بالمعنى الضيق والصراع بين مناطق العالم وإنما يتعلق أساسا بالخلافات بين الحضارات بمعنى أوسع يشمل العقليات وأنماط الحياة والثقافات السياسية والنظم الاقتصادية وحتى نستطيع الحيلولة دون تحول هذه الخلافات إلى صراعات يتعين علينا فى البداية أن نكف عن التصور القائل بأن كل طرف من هذين الطرفين يشكل كتلة موحدة فى ذاته، فأوروبا تشكل تنوعا كبيرا فى طرق التفكير وأنماط الحياة ولاقتناعات السياسية، والعالم الإسلامى يشمل أيضا كيانا زائرا بالتنوع لما يشمله من مختلف البلدان والمناطق والاتجاهات والمدارس، وهو تنوع طبيعى مع تاريخ عمره ١٤٠٠ عام وعدد سكان يبلغ ١,١ مليار. والجهل بهذه الحقائق عن كل طرف لدى الآخر هو الذى يجعل من الصعب تكوين صورة عن الآخر تتسم بالنزاهة. ويعبر البروفيسور هيرتسوج عن سعادته بالأصوات التى ترتفع فى العالم الإسلامى وتشاركه نفس الاهتمام بأن يقدم كل طرف ثقافته بشكل موضوعى وفى نفس الوقت فهم الثقافة الأخرى واعطاؤها ماتستحقه من تقدير. وفى هذا السياق يؤكد البروفيسور وهيرتسوج أن الغرب فى حاجة اليوم لأن يستعيد من جديد التقاليد الروحية الكبرى النابعة من الإسلام ومساهماته الاجتماعية والحضارية وأن يفرق بينها وبين أعمال الإرهابيين والمتعصبين التى لا تمثل إلا صورة مشوهة عن الإسلام، وهو نفس مايتوقعه من العالم الإسلامى عندما يقوم بعض المتطرفين فى الغرب بارتكاب خيانة فى حق حضارتهم ونشر صورة سلبية لثقافتهم ويستخلص البروفيسور هيرتسوج أنه فى عصر العولمة أصبح الحوار بين الحضارات هو السبيل الوحيد الذى يمكن سلوكه إذ لا يوجد بديل له، أما من يتوقع على نفسه ويبحث عن العزلة فلن يستطيع النجاح فى أى أمر، ولن يستطيع إيقاف التحولات التى تحدث فى العالم بل أنه بهذا التوقع إنما يتنازل عن الإسهام فى تشكيلها والتحكم فيها.

والواقع أنه عندما نستذكر هذه الأصوات التى تركز وتدعو إلى حوار الثقافات وتركز على القواسم المشتركة بينها، وتميز بين العارض والدخيل فى الديانات وبين

جوهرها الداعى للتسامح والتعايش، وتذكر الاسهامات الحضارية الكبرى للحضارة الإسلامية، نقول أنه من الصعب تذكر هذه الأصوات، خاصة إذا كانت صادرة عن دولة مركزية فى الحضارة الغربية فضلا عن تقاليدھا الفكرية والفلسفية مثل ألمانيا دون أن نتذكر شخصيات مثل الأستاذة آنا مارى شيمل التى كرمتها مصر مؤخرا، والتى أسماھا مفكرنا الدكتور محمد عمارة الوجه المشرف للاستشراق، والتى بلغت القمة فى الأنصاف للشرق وقضاياہ والحب المتصوف لتراث الإسلام، وكان كل ماكتبته من أجل فكره عظيمه هى تحقيق المزيد من التفاهم والسلام بين شعوب العالم وثقافته وأديانہ، وبددت لمجتمعات بلادھا العديد من التصورات الغربية الوهمية عن الإسلام (راجع : آنا مارى شيمل ترجمة وتعليق ثابت عيد). كذلك لابد أن نتذكر المستشرقة الألمانية زجريد هونكة وكتابھا المہيب «شمس العرب تسطع على الغرب» (والذى نقله إلی عربية رصينة فاروق بيضوى وكمال دسوقي) وأرادت به كما عبرت زن تشكر العرب على فضلهم وجهودهم الحضارية الخالدة فى نمو حضارة الغرب وهو الشكر الذى تقول أنهم حرموا منه طويلا بسبب تعصب دينى أعمى أو جهل أحقق ومن ثم فهى تحث الغرب على أن يوسع من آفاقه التاريخية وأن ينطلق من قيود المعتقدات الدينية السابقة ليطل من وراء العقائد، ومن خلال التسامح والإنسانية على البشر أجمعين.

تلك أصوات عميقة وإنسانية ومنصفة علينا أن نبرزها دائما، وأن نميزها عن الدعوات التى تريد أن تحيى نوازع التعصب القديم وتريد أن يكون القرن الجديد صورة متكررة من القرن الماضى بصراعاته.

— هل يساهم العامل الثقافي فى تشكيل العلاقات الدولية؟ —

مع انتهاء الحرب الباردة وما بدا من تراجع العوامل الأمنية والأيدولوجية التى لعبت دورا رئيسيا فى تحديد علاقات الأمم، انتقل الاهتمام والتركيز - بين عوامل أخرى اقتصادية وتكنولوجية - إلى العوامل الثقافية كقوة مؤثرة ودافعة فى الشئون الدولية. وانعكس هذا الاهتمام فى العديد من الدراسات بل والنظريات التى تبحث وتناقش هذا التأثير. وقد بلورت هذه الدراسات أربعة نماذج تتجه كل منها، بدرجة أو بأخرى، إلى تأكيد دور العوامل الثقافية فى صياغة سلوك المجتمعات وصناعة قراراتها وتحديد علاقاتها. ويعتقد النموذج الأول أن العامل الثقافى يلعب دورا حاسما فى تقرير المصير الاقتصادى للأمم والشعوب والأفراد، لأن بعض الثقافات تضمن وتؤمن النجاح أكثر من غيرها. ويدلل هذا النموذج على ذلك بأن القيم والاتجاهات الثقافية هى التى تفسر ظاهرة مثل عدم الاستقرار وعدم المساواة فى أمريكا اللاتينية، كما تفسر «المعجزة» الاقتصادية لمجتمعات مثل تاوان وكوريا، وكذلك الانجازات الاقتصادية لليابان. ويخلص النموذج الثانى إلى أن الأمة هى عبارة عن «نظام ثقافى»، وأن العلاقات الدولية هى فى النهاية تفاعل وتداخل بين نظم ثقافية، ومصلما يعبر انصار هذا النموذج، فانه مما لاشك فيه أن الشعوب والبلدان تتأثر باختلافاتها الثقافية التى تعكس قيمها ونظرتها ومصلحتها وعاداتها ومخاوفها وآمالها التاريخية، ولذلك فان انصار هذا النموذج يعتبرون أن الفشل فى تقرير هذه الاختلافات انما يؤدى إلى سوء الفهم وسوء التقدير، وإلى أخطار ضخمة فى الحكم والتقدير. فى ضوء ذلك ينتهى هذا النموذج إلى اعتبار أن النظم، والعقائد، ووجهات النظر الثقافية انما تؤثر بشكل قوى فى الطريقة التى ينظر بها

القادة الوطنيون إلى مشكلات سياسية، وهي التي تقرر غالبا الحلول التي يختارونها للتعامل معها.

ويعتمد النموذج الثالث اساسا على ما قدمه الباحث الأمريكي فوكوياما منذ أن قدم نظريته حول نهاية التاريخ، والتي ذهب فيها إلى أن نهاية الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب كان انتصارا حاسما ونهائيا للبرالية السياسية والاقتصادية، إلا أن تصوره لتأثير العوامل الثقافية في العلاقات الدولية بدأ أكثر وضوحا في عمله الثاني، وفي بلورة أفكاره التي تضمنها هذا العمل. حيث انتقد فوكوياما اصحاب نظريات الاقتصاد الكلاسيكي في تركيزهم على القوانين الاقتصادية واهمالهم دور الثقافة في صياغة السياسات الاقتصادية ذاتها، ويعتبر مثلا أنه حتى لو قبلنا افتراض ان التوجه الحكيم للتكنوقراط كان مسئولاً عن التقدم الآسيوي فإنه من الواضح ان هناك اختلافات حادة في القدرات النسبية للدول في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وهي السياسات التي تصنعها العوامل الثقافية مثلما تصنعها طبيعة المؤسسات السياسية، والظروف التاريخية للبلدان المختلفة. ويذهب فوكوياما إلى أن ظاهرة مثل الفساد يتحدد مداها وانتشارها في ضوء العوامل والقيم الثقافية، فالسياسات الاقتصادية تعمل بشكل أفضل في المجتمعات ذات التقاليد الطويلة في الأمانة وكفاءة الخدمة المدنية. كما يرى أن الاتجاه الذي يأخذه مجتمع ما نحو السلطة إنما يساعد على تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل قد لا يكون ممكنا في مجتمعات أخرى. ويركز فوكوياما على سمة ثقافية خاصة بما يسميه النشاط الاجتماعي Sociability والثقة الاجتماعية Social trust ويخلص إلى أن رفاهية الأمة وكذلك قدرتها على المنافسة تعتمد على خاصية ثقافية واحدة وسائدة في «مستوى الثقة المتأصلة في المجتمع» وبهذا التصور يخلص اصحاب النموذج الثالث إلى أن الثقافة تعمل كبرنامج عمل مهيمن للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وهي بهذا الشكل تمارس نفوذا قويا على سلوك ومستقبل الأمم والدول في المجتمع الدولي.

أما النموذج الرابع فهو الأكثر طموحا فى تأكيد دور الثقافات، ليس فقط فى حياة الأمم والشعوب بل فى علاقات الحضارات تعاوناً أو تصادماً. ويعتبر صامويل هنتنجتون أكثر من عبروا عن هذا النموذج من خلال نظريته عن صدام الحضارات وافترضه «أن المصدر الرئيسى للصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون فى المقام الأول أيديولوجيا أو اقتصاديا، ولكن سيكون مصدرا ثقافيا، كما أن الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون انقساما ثقافية بالاساس بهذا الشكل يقدم هنتنجتون أكثر النماذج قطعية فى تأكيد دور الثقافات فى العلاقات الدولية، فوفقا لهذا النموذج فإن الثقافة هى الإطار المسيطر للعلاقات الدولية والأسس لعمل الدولة والمصدر الرئيسى للصراع فى الشئون الدولية. ويرر هذا النموذج رأيه بأن الخصائص والاختلافات الثقافية هى أقل الخصائص القابلة للتغيير أو التكيف، ومن ثم فهى أقلها قابلية واستعدادا للمساومة والحلول الوسط فى الخصائص والعلاقات الاقتصادية والسياسية.

بالإضافة إلى هذه النماذج التى ركزت بدرجة أو بأخرى على العوامل الثقافية فى تفسير العلاقات بين المجتمعات والدول، نجد مفكرا عربيا هو الأستاذ السيد ياسين يقترح لفهم التغيرات التى تحدث فى العالم، وفى ضوء القضايا الجديدة التى تواجه النظام الدولى الجديد الذى يجرى تشكيله وهى قضايا تتعلق فى معظمها وتدور حول قيم ونظم وتقاليد ثقافية، يقترح منهج «التحليل الثقافى» الذى يعتمد على أنظمة الأفكار فى نشوئها بعد أن تبين عجز المناهج السياسية والاقتصادية السائدة، ليس فقط عن التنبؤ بمصير النظام التقديم إنما أيضا عن تفسير الظواهر المصاحبة لانتهائه.

غير أنه فى مقابل هذه النماذج التى تؤكد على دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، يبرز فكر آخر يعتقد فى تراجع دور الثقافات، وإن كان ينبه إلى أن هذا لا يعنى أن الهويات الثقافية سوف ينتهى تأثيرها أو أن تصبح غير ضرورية ولكن سوف يضعف تأثيرها أمام أشكال وصيغ بديلة للولاء سوف تحدث أثرها على المدى

الطويل. ويعتمد هذا التفكير على نظريات وآراء لمفكرين وباحثين من الغرب والشرق يلتقون فى الاتفاق على الدور المسيطر الذى تلعبه الحضارة الغربية بأدواتها العلمية والتكنولوجية، والتي تمثل قوة توحيد تجمع كل المجتمعات البشرية يمكن أن تنتهى كما تصور المؤرخ البريطانى آرنولد توينبى إلى وحدة عالمية وتجمع لثقافات العالم Amalgamation of World Culture. ويستشهد هذا التصور بما يقوله المفكر ورجل الدولة التشيكنى فاسلاف هافيل من أن «الحضارة الغربية هى الحضارة الأولى فى تاريخ الجنس البشرى، التى تشمل العالم كله وتربط بقوة كل المجتمعات البشرية وتخضعها لمصير واحد» والنتيجة فى تقدير هافيل هى «وحدة الثقافات».

وفى هذا الاتجاه يتحدث كاتب آسيوى آخر (سنغافورى هو Kishore Mebuba-mi، ويعتبر أننا نشهد ظاهرة بازغة غير مسبقة ألا وهى «اندماج الثقافات الغربية وشرق آسيا فى منطقة آسيا الباسفيك»، ويرى فى هذا الاندماج، وليس مجرد إحياء الامجاد الآسيوية القديمة، ما يفسر النمو المتفجر للباسيفيكى، وما مقدمة من امكانية سلام ورخاء مستمر فى المنطقة ويفصل الباحث فى تصوره بأن مجتمع الباسيفيك سيكون خلقا حديثا تماما، فلن يكون مجتمعا آسيويا كما لن يكون مجتمعا أمريكيا، وإذا كانت منطقة الباسيفيك قد برزت باعتبارها أكثر المناطق ديناميكية فى العالم، فلأنها قد اعتمدت على أفضل الممارسات والقيم فى الحضارات الغربية والآسيوية. وإذا ما استمر هذا الاندماج فى العمل فسوف يتولد عنه انفجار خلاق على نطاق لم يعرف من قبل. ويقدم الباحث ما حدث فى اليابان كنموذج لما يمكن أن يحدث على نطاق المنطقة، فثقافيا ظلت اليابان يابانية فى جوهرها، ففى الوقت الذى تم فيه تحديث إدارتها ورجال أعمالها وتكنولوجياها ظل اليابانيون يحافظون على تقاليدهم اليابانية، فظلوا يتحدثون وينحنون باحترام وتوقير لمن هم أكبر سنا. فالتراث الذى جمع العائلات والمجتمعات الآسيوية معا لم يضعفه التحديث، وعلى هذا فهو يعتبر أن النجاح الاقتصادى الذى حققته اليابان لا يرجع إلى الثقافة اليابانية ولا إلى الأساليب الغربية، ولكنه نتاج الاثنين معا ويجمع بينهما، بل أنه يذهب إلى أنه فى

المدى الطويل سوف يفعل المجتمع الأمريكى نفس ما يفعله اليابانيون من استيعاب أفضل ما فى الحضارة الآسيوية.

والواقع ان الذى انتهى اليه الباحث الآسيوى لا يختلف عما انتهى اليه باحث أمريكى آخر هو Michcal Mazzarr بشأن البديل الذى قدمه للنماذج التى تؤكد على ذاتية وتأثير الخصائص الثقافية للأمم، وهو بديل لا يستبعد هذه الخصائص وإنما يجعلها مفتوحة لتأثير ثقافات أخرى، الأمر الذى تنشأ عنه حالة وسط ليست بعيدة عما تصوره أرنولد توينبى عن «حضارة عالمية أو مركب Sgnthesis يضم افضل ما فى الشرق والغرب» وإذا كان ناقدو توينبى قد اتهموه باقحام الخيال فى البحث التاريخى، واعتبروه أدبيا وفيلسوبا أكثر منه مؤرخا، فقد وصف ناقدو الباحث الآسيوى تصوره عن اندماج الثقافة الغربية واليابانية بأنه وهم أو شبح، ويتمى إلى هذا الاتجاه الناقد الأستاذ هاليدى الذى يذهب إلى أن العالم ملئ بمن يؤكدون على الهويات المشتركة، ولكن هذا ليس الا تعبيراً عن الآمال والأمانى وليس عن الواقع.

القرن الجديد: تقدم أم تراجع؟

✍ في كتابة التنوير الزائف عبر المفكر البارز الدكتور جلال أمين عن ضيقه وسأمة من تكرار الحديث عن القرن المقبل وتوقعه والرغبة منه وعن التخوف من أن تدخله بعض الدول وهي تقف في مكانها، بل وقد تعود أدراجها إلى قرون مضت، ويصف هذا الاتجاه «بالوثنية» وبأن عباده المستقبل قد لاتقل سوءا عن عباده الماضي وإلي أنه ليس ثمة سبب للاعتقاد بأن القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن العشرين وبشكل يبرر كل هذه الضجة حوله.

والواقع أن هذا الطرح إنما يجدد الحديث ويذكر بفكرة تاريخية وفلسفية طالما شغلت مكانا مهما في سير الحضارة، وهي فكرة التقدم التي كانت تستند إلى أن العالم يتدرج وينتقل على الدوام من حسن إلى أحسن ويرتقى من منزلة إلى منزلة أرقى، وقد ظلت فكرة التقدم عقيدة ثابتة والقوة الدافعة لكثير من المؤرخين والمفكرين على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر وعزز من هذه الفكرة ظهور حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل في سابق العصور غير أن فكرة التقدم وتركيزها على الجوانب المادية التي تحققت للإنسان ما لبثت أن تعرضت لتساؤلات أخلاقية ومعنوية دارت حول سؤال ملح وهو ما إذا كانت هذه المظاهر المادية تعنى حقا التقدم، وهل أوصل التقدم المادي بكل أدواته الباهرة الإنسان المعاصر لكي يكون بالمعايير الحقيقية للسعادة أسعد حالا وأكثر حكمة من إنسان الحضارات السابقة، وقد استعادت هذه التساؤلات القيم والمعايير اللااخلاقية التي صاحبت ظاهرة التقدم، والتي لم تستنكر إبادة أهل أمريكا الأصليين واشتراك كل الشعوب الأوروبية للمهاجرة إلى العالم الجديد في هذه الجريمة الجماعية وعدم استنكار الظاهر الاستعمارية وما صاحبها من إذلال

للسعوب ونهب أموالها وإهدار كرامتها واقتصار مفهوم حقوق الإنسان على الإنسان الغربى.

وإذا كانت نقطة البداية عند مفكرى عصر الأنوار، الذى شهد ازدهار فكرة التقدم هى تفاؤلهم المسرف بالمستقبل، خاصة حول انتفاء ظاهرة الحروب، إلا أنه ما كاد حبر كتابتهم يجف حتى واجهتهم الحروب النابوليونية، التى كانت من أعقم ما عرف التاريخ من حروب وماتلاها من حروب ضارية إلى آخر القرن تلتها الحريان العالميتان الأولى والثانية، وإذا كانت نهاية الحرب الثانية قد شهدت خلو الأرض الأوروبية من الحروب فقد انتقلت إلى مناطق أخرى من القارات الثلاث، وهى حروب ومنازعات حركتها فى الأكثر المنافسات والأطماع الأوربية والأمريكية (راجع حسين مؤنس، «الحضارة» وأيضا على أدهم «الفلسفة والأدب»).

هذا الواقع هو الذى حرك عددا من مفكرى الغرب نفسه لكى يراجعوا هذه المفارقة بين مضامين فكرة التقدم، وبين ما حفل به واقع العالم. فى هذا توقف عدد من المؤرخين بعمق عند هذا الواقع وانتقلوا من فكرة التفاؤل المطلق إلى التشاؤم وسوء الظن بحضارة الغرب ونقاط ضعفه وما أصبحت تحتويه من عناصر قد تؤدى بها إلى التحلل ولعل أبرز من عبروا عن ذلك مع آخرين هو المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى فى نطاق فلسفته فى الحضارات والتحديات التى تواجهها ومدى استجاباتها لها، وقد كان توينبى كغيره من مفكرى الغرب من المؤمنين بفكرة التقدم والمستبشرين بما حققته الحضارة الغربية من تقدم إلا أنه كغيره من المثقفين الغربيين قد أصيب بخيبة أمل كبرى من جراء الحرب العالمية الأولى وسببت انحدار المعنويات وخلقت لديه شعورا ممضا بأن التقدم الغربى قد فقد حيويته ووصل إلى درجة التفكك وبدأ له أن انجازات الرجل الغربى التى تبدو ضخمة ليست بعيدة بأكثر من خطوات عن حالة البربرية، وبدأ له العالم المنظم المسالم والعقلانى الذى عرفه قبل الحرب وقد تصدع وجعلته ظروف الحرب وبشاعاتها يتساءل عن كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن حرمة الفرد وقد أصبحت أوروبا مقبرة وعن أولوية العقل وقد سمحت أوروبا للمذابح أن تدوم

لسنوات أو حول التقدم المستمر والكمال الإنسانى فى الوقت الذى استخدم فيه المستعمرون مواهبهم وقدراتهم لذبح الملايين (راجع السيد أمين شلى. «نظرات فى أرنولد توينبى»).

والواقع أن توينبى فى صدمته فى الحضارة الغربية وأزمته الروحية لم يكن بمفرده، فقد شاركه فى هذا العديد من الأوروبيين ومفكرهم وأخذ بعضهم بحتمية سينجلر بأن اضمحلال الغرب لارجعة فيه وعلى النقيض من التفاؤل الذى ساد فى القرن الـ ١٩ والحديث عن المستقبل بشغف وتوقد انشغل المثقفون فى القرن العشرين بظاهرة الاضمحلال والتفكك ومثلما عبر هانز كون، فإن الأزمة كانت شاملة لأنها تتضمن أسس الغرب الثقافية ونظرته الروحية ونظامه الاجتماعى وأشكاله السياسية وبنائه الاقتصادى وهو ما يعرض للخطر بقاء هذه الحضارة التى بدت أمنة ومستقرة فى القرن الـ ١٩، وقد جاءت خبرات الحرب الأولى لكى تتعمق بالتطورات التى لحقتها فى أقل من ربع قرن بىروز النازية والفاشية والنظم الشمولية، وهو التطور الذى توج بقيام الحرب العالمية الثانية وخبراتها الدامية ثم ما صاحبها من حروب ومنازعات إقليمية راح ضحيتها الملايين، بلغت ما بين عام ١٩٤٥ - ١٩٨٩، ١٢٥ حرباً إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية القرن شهد العام ٦١ صراعاً مسلحاً بينها ٥٨ حرباً إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية القرن شهد العالم ٦١ صراعاً مسلحاً بينها ٥٨ حرباً أهلية وبخلاف ظاهرة الحروب بأبعادها المدمرة التى سادت القرن العشرين، فإن القرن يتهى وهو يشهد تفجر عدد من القضايا التى قد لا تكون أقل تأثيراً من الحروب ونطاقه الشامل والعالمى الذى تأخذه مثل قضايا تلوث البيئة، والإهارب والجريمة المنظمة والتفجر السكانى فى دول الجنوب وإمكانيات الانتشار النووى وتفجر الكراهيات العرقية، كما يتقضى القرن وهو يشهد تفاوتات مهددة فى الثروة والظروف المعيشية داخل المجتمعات بما فيها الغنية وبين المجتمعات وحيث يمتلك ٢٠٪ من البشر ٨٦٪ من الثروة وتزايد الفوارق بين الشمال والجنوب، فحيث كانت عام ١٩٦٥ بنسبة ١:٣٠ فقد بلغت الآن ١:٧٠ وهى أخذه فى الارتفاع، حيث تعيش أكثر من نصف البشرية تحت خط الفقر وعلى أقل من ٢ دولار فى اليوم للفرد، كما بلغت آثار

سياسيات الليبرالية الجديدة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حدا جعل عددا من المفكرين يتساءلون هل سيكون للفئات الضعيفة في المجتمعات الحق في الحياة؟

غير أننا يجب أن نقول : إن هذه الجوانب القائمة للقرن العشرين ليست هي كشف حسابه النهائي فلاشك أن القرن له جوانبه المضيئة، كما شهد العديد من الانجازات التي أغنت الحياة البشرية وجعلت حياة الفرد أكثر يسرا وفتحت أمام البشرية آفاقا أخرى من التجدد والانتقاء. ولعل أبرز هذه الانجازات هي ما حققه علم الطب وما أتاحه من القضاء على أوبئة وأمراض مثل السل والكوليرا والطاعون، التي كانت تحصد البشر بالملايين وتبيد مدنا بأكملها، كما أنه ييشر بالتوصل إلى علاج حاسم لأمراض مثل السرطان والإيدز، وقد أتاح هذا أن يمتد متوسط عمر الإنسان بمقدار الضعف وتراجع نسب وفيات الأطفال، ولعل أهم ما يرتبط بالقرن العشرين من انجازات وأيا كان النقاش حولها، هو أنه حقق في نصفه الأخير من الانجازات العلمية والتكنولوجية التي فاقت ما حققته البشرية في خمسة قرون ومن التحكم في الطبيعة والكشف عن طبيعة الكون وأسراره كذلك لا ينكر على القرن العشرين ما حققه في مجال نشر التعليم والقضاء على الأمية في المناطق المتقدمة (مقابل ٥٠٪ في البلدان النامية) وإنتشار الكتاب وأشكال الثقافة العامة.

إزاء هذا السجل المزدوج للقرن العشرين الذي تختلط فيه الانجازات بالإخفاقات هل سيكون للقرن الجديد وجه إنسانيا يضع في إعتباره تحذير المفكر الفرنسي أندريه مالرو من أن على القرن الحادى والعشرين أن يكون إنسانيا أو لا يكون وهل ستكون البشرية قادرة على أن تواجه ما يحمله القرن الجديد من تحديات وأن تتأمل ما عبر عنه جابريل جارسيا ماريكز من أن لا تتوقعوا شيئا من القرن الحادى والعشرين أن القرن الحادى والعشرين هو الذى يتوقع كل شىء منكم. يريد أن يقول إن صورة القرن الجديد سوف تتوقف على ماسوف يفعله البشر بأنفسهم وعلى تفاديههم لسقطات إخوانهم من البشر فى القرن والقرون الماضية.

السفير الدكتور/ السيد أمين شلبي

أولاً: حصل على:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ .
- ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ .
- دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ٩٧٦ .
- دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ .

ثانياً:

- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١ .
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل من السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو ولاجوس .
- عمل وزيراً مفوضاً فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦ .
- عمل سفيراً لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤ .
- عمل مديراً لإداره التخطيط السياسى بوزارة الخارجية ١٩٩٤-١٩٩٦ .
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج .

ثالثاً: صدرت له الأعمال الآتية:

- ١- «التنظيم الدولى فى مفترق الطرق»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧ .
- ٢- «هنرى كيسنجر، حياته وفكره»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦ .
- ٣- «الوفاق الأمريكى - السوفيتى»، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١ .
- ٤- «قراءة جديدة فى الحرب الباردة»، (دار المعارف)، ١٩٨٣ .
- ٥- «الدبلوماسية المعاصرة»، (عالم الكتب)، ط ١ / ١٩٨٩ ط ٢ / ١٩٩٦ .

- ٦- «من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد» (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦.
- ٧- «العلاقات المصرية الأمريكية فى الفترة من ١٩٤٦-١٩٥٦» (مترجم) مكتبة مديبولي، ١٩٩٦.
- ٨- «مابعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات» (مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام)، ١٩٩٧.
- ٩- «الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية»، (مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.
- ١٠- «جورج كينان: الدبلوماسى المؤرخ»، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٧.
- ١١- «حوارات المستقبل»، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.
- ١٢- «داج هامرشولد: حياته وفكره»، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.
- ١٣- «نظرات فى آرنولد توينبى» (دار قباء)، ٢٠٠٠.
- ١٤- «الغرب فى كتابات المفكرين المصريين» (دار الهلال)، ٢٠٠٠.

وابعا:

- نشر العديد من الدراسات والمقالات فى الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة فى مصر والخارج، كما شارك فى ندوات ومؤتمرات مصرية وأجنبية.
- حاضر فى كل من: معهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية).
- المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

هذا الكتاب

■ كانت حقبة التسعينيات من القرن العشرين هي النهاية الفعلية لهذا القرن قبل أن ينتهى زمنياً ، وكانت كذلك بفعل ما شهدته من أحداث وتحولات سياسية وأيديولوجية واقتصادية وتكنولوجية بالغة العمق والاتساع ، وما صاحب هذا من تبلور ظاهرة العولمة بأبعادها الكونية . ولم يكن غريباً أن تثير هذه التحولات العديد من الأسئلة حول اتجاد ومستقبل العالم وعلاقات القوى فيه ، وحول عدد من القضايا العالمية وما تنبئ به بالنسبة للقرن الجديد .

فقد ثارت ، وما زالت ، أسئلة رئيسية حول الولايات المتحدة وهل سيستمر وضعها المهيمن ؟ وهل ستصمد العلاقات مع حلفائها الأوروبيين للتحولات الجديدة ؟ وهل ستواصل الصين نموها وتتغلب على تحدياتها وتشكل قوة منافسة ؟ وهل ستتغلب روسيا على أزمتها وتستعيد مكانتها الدولية ؟ وهل سيستمر تهميش الأمم المتحدة أم ستمكن من لعب الدور الذى يتفق مع ميثاقها ؟

كذلك أثارت تحولات التسعينيات أسئلة حول « الديانة » الجديدة وهى اقتصاديات السوق وما ظهر لها من آثار سلبية على المجتمعات المتقدمة والنامية ، وهل ستمثل موجة المستقبل أم سوف يبرز « طريق ثالث » يجمع ما بين الكفاءة والعدل . ومع قدوم القرن الجديد كان التساؤل الفلسفى حول ما إذا كان سيكون بالضرورة أفضل من القرن الماضى ؟ . إلى غير ذلك من الأسئلة التى ناقشها هذا الكتاب والتى نتصور أن الإجابة عليها سوف تحدد شكل العالم ومصيره لحقب طويلة قادمة .

الناشر